

مجلة

الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالجانب)

مدير التحرير : حسن الشريف : تليفون ٨٥٣١٢

القاهرة  
طبعت بالطبعة الأميرية ببولاق  
١٩٤٢

## فهرس العدد

صفحة	
٣	الدشاط الاجتماعى اوزارة الشؤون ... ..
٨	مجتمعنا المصرى بين المتفانين والمتشائمين ... محمد المشاوى بك
١٥	الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة ... الدكتور وندل كيلاند
٢٤	على هامش أسبوع البر ... ..
٢٩	العالم الجديد ... .. الأستاذ سيد قطب
٣٤	الحرية والقوت ... .. الأستاذ محمد لطفى جمعه
٣٨	الحياة الاجتماعية فى مصر ... .. الأستاذ ابراهيم الغلريفى
٤٦	فرد يقم سنشى ... ..
٤٩	أثر العقيدة الوطنية فى الإحسان الى البائسين ... الأستاذ محمد أبوبكر ابراهيم
٥٣	هل للثمان أن يتزوج؟ ... .. للكاتبه زينب محمد حسين
٥٦	كلام وذير ... .. الأستاذ عماد الدين عبد الحميد
٦١	سلوكنا الاجتماعى ... ..
٦٤	التكافل الاجتماعى ... .. الأستاذ محمد عبد الكريم
٦٧	فى معركة الاصلاح الاجتماعى ... .. الأستاذ فتح الله المرصفى
٧١	ساكنى العبال ... ..
٧٧	الارشاد الاجتماعى فى مصر ... ..

## النشاط الاجتماعي

### لوزارة الشؤون الاجتماعية

مشروع الزكاة - مكاتب اجتماعية في الأقاليم - مكافحة الأمية

عن طريق المراكز الاجتماعية

( ١ )

تكزه المذاهب الاجتماعية فكرة الاحسان المباشر من يد المحسن إلى يد المحتاج ، وترى فيها غضاضة وإيداء للكرامة في نفس المحسن إليه ، كما ترى فيها إيقاظا للباهة والتعالى في نفس المحسن به ، ولذلك أبطلت الأمم الرأفة التسول . لهذا ولغرض آخر هو إزالة هذه الوصمة عن جبين الأمة بلحأت إلى معاونة الطبقات المحتاجة إلى طريقتين : الأولى فرض الضرائب التي تكفل تحقيق العماية بهذه الطبقات ؛ والثاني التبرعات للجمعيات الخيرية ومنشآت الخدمة العامة ، حتى لا تصل الصدقة من يد المحسن إلى يد المحسن إليه مباشرة واحتفاظا بالكرامة الإنسانية للمجع .

تم هذا في الأيام الأخيرة حينما ارتقى الذوق الإنساني ، ونضج الشعور بالواجب . ويكاد القرن العشرون يكون مطلع هذا العهد الجديد في تنظيم الإحسان في الأمم الغربية .

فإذا وجهنا جهودنا شطر الشرق نجد أن الإسلام قبل ثلاثة عشر قرنا قد فطن إلى هذا المعنى ورمى إلى هذه الغاية بفعل الزكاة فريضة من فرائض الإسلام الخمس ، تجبي إلى بيت المال فينفق منها على الطبقات المحتاجة ، وجعلها حقا لهذه الطبقات لا تفضلا من أصحاب الأموال . وفي هذا المعنى يقول القرآن الكريم " وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " .

وقد تشدد الإسلام في هذا الركن من أركانه على شدة نفور العرب منه ، حتى إن ردة المرتدين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قامت على التنصل من أداء زكاة ، فمريض بذلك خيفة أبو بكر رضى الله عنه ؛ وحاربهم عليها مع حروجة موقفه بل موقف الإسلام كله ؛ ولم يرض بالتهاون فيها ولو فترة من الزمان .

واليوم نجد وزارة الشؤون الاجتماعية يدها مغلوطة عن إتخاذ الطبقات الفقيرة لأنها لا تجد المال ، فتوفق توفيقا كبيرا حين تنجأ إلى هذه الفريضة التي شرعت منذ ثلاثة عشر قرنا لمثل هذه الأسباب ، والتي تجعل التعاون الاجتماعي تكليفا لا تطوعا .

فليس من حق أحد أن يضع العراقيل في وجه هذه الضريبة الجديدة بأبحاث أفلاطونية .  
إنها ضريبة واجبة أخذت بمثلها الأمم المتحضرة حيناً أرادت التخلص من الاحسان المباشر  
وأثره الذمى ، فمن توفيق الله أن نجد لهذه الضريبة أساساً من الدين على وجه من الوجوه .  
وإذا قلنا الدين ، فإسنا نفى الدين الإسلامى وحده ، فالديانة الموسوية تقرر العشر  
لمثل هذه القرية .

والديانة المسيحية تجعل من المستحيل على الأغنياء أن يدخلوا الجنة حتى يدخل الجمل من  
سم الخياط وتدعوهم للتخلص التام من الأموال ، فالإسلام حين يكفى برع العشر إنما يسر  
على الناس ويحقق الغرض المقصود من الصدقات .

وكثيرون أولئك الذين يحلو لهم أن يتمسكوا بظاهر بعض التصوص ، وأن يقيموا  
للعراقيل الفلسفية ، في وجه كل عمل نافع ، ولا سيما إذا كان يكلفهم بعض التضحيات .

فيجب على هؤلاء أن ينظروا الى المستوى الاجتماعى المخزى الذى تعيش فيه ملايين  
كثيرة ، والى الغنى الفاحش الذى يتمتع به أفراد معدودون ، وأن يؤمنوا بأن هذا الوضع غير  
قابل للبقاء .

فوزارة الشؤون الاجتماعية إنما تقدم لم خدمة جلية حين تكلفهم هذا التكليف  
المتواضع في سبيل تغيير هذا الوضع الشاذ تغيراً ضئيلاً . وحين ترضى الساطين وترد اليهم  
طمأنينتهم الى أنها تقوم لهم بما فرضته لهم الأديان من الحقوق في أموال الأغنياء ،  
وبذلك تصد مطامعهم الأخرى التى قد تثيرها التيارات العالمية .

ان أغني الأغنياء وأحق الحقنى هم أولئك الذين لا يريدون أن يستغلوا فرصة ادخال  
الطمأنينة الى قلوب الملايين من المحتاجين الذين يرون مظاهر الترف أمامهم وهم منها  
محرومون ، بهذا القدر الضئيل من التكاليف التى تنوينا وزارة الشؤون الاجتماعية .

وانهم حين يقيمون العراقيل في سبيلها بالأبحاث الأفلاطونية التى تستر الأثرة والشح ،  
إنما يوقفون في نفوس هذه الملايين عاطفة جارفة يخشى منها على جميع الأوضاع .

وانه لتوفيق — كما قلنا — أن تنفذ هذه الضريبة باسم الدين فيرضى عنها الدافعون ،  
ويقنع بها المتفهمون ، ويمس هؤلاء في قرارة نفوسهم أنهم قد أخذوا ما كتب الله لهم  
فلا ضرورة للسخط ولا اطباب المزيد ، والدين دائماً موضع الاطمئنان والإيمان ويمكن  
الرضا والافتناع .

وذلك ما يجعل لجباية هذه الضريبة باسم فريضة الزكاة معنى ومغزى أفضل من جبايتها باسم الضرائب المدنية كما يشير بذلك بعض الباحثين .

يقى أن نقول : إن غلة هذه الضريبة ينبغى ألا تذهب احسانا وقتيا مباشرة - كما تصنع وزارة الأوقاف فيما تسميه الخيرات - فليس أذهب من هذه الخيرات بالصورة التي تنفق عليها ، انما يجب أن تكون مورد رزق دائم أو شبه دائم للمحتاجين .

وقد وزعت وزارة التجارة والصناعة في تركيا أموالا يديوية على بعض الأسر الفقيرة مقابل كمية صغيرة من الفزل في نهاية العام .

وقامت وزارة الأوقاف هناك من أموال الخيرات بإقامة مصانع للزيت يشتغل فيها المحتاجون .

وفي مصر قامت المراكر الاجتماعية بتوزيع دود الفزل على بعض البيوت ، وتوزيع بعض للككايت من نوع ممتاز على بعضها الآخر بمقابل تأخذه في نهاية العام ، والباقي يصلح أن يكون مورد رزق دائم للأسرة .

وما من شك أن كل هذا حسن ، وأنه يمكن التوسع بتوزيع العجول الصغيرة بدل الككايت أو بتوزيع الفم والماعز في مقابل نتاجها الأول مثلا . أو بأية وسيلة أخرى يكون من ورائها ضمن مورد رزق مستمر لاسعاف وقتي لا أثر له .

## ( ٢ )

وبجانب مشروع الزكاة - وهذا موضعه من التوفيق - تهم الوزارة بمشروع آخر لجمع الصدقات ، يقوم على نفس الفكرة ، وهي إلغاء الاحسان المباشر الذي يطفى الغنى ويؤذى الفقير ، والذي يجعل الاحسان فوضى يتاله من لا يستحقه تارة ، ويقصر عن انقاذ المستحق تارة ، ذلك هو مشروع المكاتب الاجتماعية في الأقاليم .

وليس هذا مشروعا مرتجلا ، فقد جرب في القاهرة فنجحت التجربة ، وجربته المراكز الاجتماعية في الريف فنجح كذلك .

فأما في القاهرة فقد قامت جماعة من كرائم السيدات والأوانس المتطوعات تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بجمع التبرعات من البيوت الفنية في حي المنيرة وجاردن سيتي لمساعدة الأسر الفقيرة في حي السيدة .

وقد انطقت هؤلاء المتطوعات الى البيوت خفافا ثم صدن الى قواعدهن منقلات بالبربات من كل نوع : من الملابس والسكر والصابون والأرز والتعود ... فمعن بتوزيعها على خمسين أسرة ثبت للركز فقرها المعدم ، ونالت كل منها ما يكفيها شهرا كاملا من كل الضروريات .

ثم جاء الصيف فلجأت الجماعة الى وسيلة أخرى وهى إقامة حفلات سنائية بقاعة الاحتفالات الكبرى فى الجامعة نصف شهرية . وقد بلغ ايراد احدى هذه الحفلات نحو أربعين جنيهاً ، وهو مبلغ لا بأس به فى تحقيق الغرض المحدود وهو مساعدة الخمسين أسرة سالفة الذكر .

وأما فى الريف فقد ألقت المراكز الاجتماعية ، جماعات من الخيرين فى بعض القرى يتعاون جمع الصدقات فى المواسم وتوزعها سر على المسائلات الريفية الفقيرة التى يثبت احتياجها ويجمع هؤلاء المنبرون العارفين بكل أهل القرية على ضرورة مساعدتها . وقد نجحت التجربة ونال المحتاجون الذين يحسبهم 'بجاهل أغنياء من التعفف شيئاً من المساعدة التى لا تؤدى كرامتهم .

فاذا قامت وزار الشؤون الاجتماعية - عد هاتين التجربتين - بتفيذ مشروع المكاتب الاجتماعية فى الأقاليم . فاعا تقوم بمشروع مدروس برهنت التجربة على صلاحيته . واذا كانت هاتى التجربتان قد نجحتا فإن المكاتب المنظمة المختصة لهذا العمل ستكون أكثر نجاحاً .

إن المصرى - غالباً - لا تنقصه روح البر ، ولكنها لم تنضج فى نفسه بحيث يندفع الى البر بلا مطالب ، وهو يعطى الصدقة حينما طلبت منه بلا نظام ولا تدقيق . فعمل هذه المكاتب إنما هو تنظيم هذه العاطفة وايقظها فى نفوس جميع القادرين ، وضمان إيصال المساعدات لمن يستحقونها بعد القيام بأبحاث وتدوين معلومات تجعل هذا العمل مؤيداً بالنظام غير متروك للمصادفات .

ولو كانت الميزانية قد سمحت بتعميم المراكز الاجتماعية لكان هذا أحد أعمالها ، ولكن المراكز التى أنشئت حتى اليوم من مال الدولة ومن مال الأفراد والجمعيات هى ثمانية مراكز فحسب ، ولا يعلم الا الله متى يتم تعميم هذا المشروع النافع . فلم يكن أمام الوزارة 'لا أن تنشئ المكاتب الاجتماعية للنهوض بهذا العمل مستقبلاً ، طالما أنها لا تكلف الميزانية الا القليل ، ولا يقف فى وجهها المال الذى اعتدنا أن يقف فى سبيل كل مشروعات الفقراء .

( ٣١ )

والخير أحد الأمراض الاجتماعية التى تنشأ عن الفقر ثم تنشئ هى الفقر ! ، والإصلاح يجب أن يكون شاملاً حتى يكفل له النجاح . وتلك عقيدة صاحب المعانى وزير الشؤون الاجتماعية . عبر عنها أحد محررى جريدة البلاغ وهو يقول عن هذا الوزير :

"هو مؤمن بأن الإصلاح وحدة لا تتجزأ ، فلا خير أن تعالج مرضاً يأكل جسد الفلاح من قروون ولده فيه سوء التغذية ، ثم تتركه جائعاً ليرتد المرض إليه . ثم لا خير فى أن تبني قرية نموذجية ثم لا تعلم الفلاح كيف يحافظ على نظافة مسكنه لتعود القرية بعد الشهور

أو السنين أكثر وساخة من القرى غير النموذجية، ثم لا خير في القاء المحاضرات في فوائد النظافة ما دام المواطن محروما من الذوق الذى يحمله عن الإيمان بأجبال تبعاً لحرمانه من الفنون، ثم لا خير في إنشاء المستشفيات في شعب مريض من غير أن تقرنها بنشر الوسائل التى تصح معها أجسام الشبيهة فتمشى الوقاية مع العلاج ... ولا معنى للطالبة بتحسين حال الفلاح وهو لما يزل يجهن فوائد التعاون .

وإذا نظرنا إلى كل ذلك الذى يريد معاليه أن يسير في خطوات متناسقة، وجدنا أن العلم ضرورى لكل خطوة فيه، فما يستطيع الفلاح الجاهل أن يذفع بالمنشآت الصحية ولا بالقرية النموذجية، وما يستطيع أن يحتفظ بنظافة منزله ولا أن يتذوق الفنون ليرقى ذوقه، وما يستطيع أن يعرف مزايا التعاون الذى تقوم نهضة الريف على أساسه .

فتفيذا نخطه التناسق بين جميع الخطوات اعترمت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تحارب الأمية عن طريق المراكز الاجتماعية، تقوم بدورها المساعد لعمل وزارة المعارف ومجالس المديرية، عن طريق التطوع للخدمة العامة .

وقد قامت إدارة الفلاح بتجربة لهذا المشروع في بلدة محلة زياد الملحقة بمركز المحلة الكبرى فنظمت مشروعا لمكافحة الأمية بإنشاء عدة فصول يقوم بالتدريس فيها متطوعون من المدرسين أبناء القرية وغيرهم من المتعلمين .

• •

إننا في الدور الحاضر من أدوار الإصلاح في حاجة إلى الأخذ بكل تجربة والسير بكل مشروع مهما كانت دائرته محدودة، فالمتجمع المصرى أشبه شىء بالفرق الذى يتعاقب بكل عود وقد يصل بهذه الأعواد المتناثرة إلى شاطئ النجاة .

ومع ذلك فهذه نماذج من مشروعات الوزارة للإصلاح ووراءها الكثير من الموضوعات الشاملة والله الموفق لما فيه الفلاح .

## خطرات صرة :

### مجتمعنا المصرى

### بين المتفائلين والمتشائمين

لحضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد العشماوى بك

المستشار المدكى ونائب رئيس رابطة الإصلاح الاجتماعى

تحدثت أحاديث شتى تناولت بها ما يشغل بال المفكرين وذوى رأى من قضايا مجتمعنا المصرى ومشكلاته القائمة . وكان آخر ما تحدثت فيه موضوع الطفولة وأثر الأم فى تنشئتها وتساءلت ماذا أعددتنا لأطفالنا من مؤسسات تربية ومعاهد إعداد وبرامج إصلاح . وعق لى بعد ذلك أن أسأل نفسى : هينا بلغنا الغاية من رعاية الطفولة على الوجه المنشود فما هو الأفق الذى يتلقى الطفل حين يشب رجلا كان أو امرأة ، وأى ميدان ثقافى أو صحى أو اجتماعى ينتظر طفولتنا الغضة ليطلعها على غرارها ويصبغها بصيغته ؟ أهى ميادين صالحة ليحيا فيها الفرد حياة كريمة طيبة أم أننا ندعاة الى العناية بأطفالنا اليوم لكى نقذف بهم قدا فى مجتمع كفيل بالقضاء عليهم قضاء الجور والاعساف ؟ ! إذن لنرسل أعيننا تطوف حول المجتمع المصرى طوفة عابرة ولنندع لخواطرننا أن تسترسل فيما تراه الأعين طليقة حرة ، ولكن صرحاء فيما تشهد وما نصف فما أنفع الراحة فى مواقف النصح والإرشاد .

الحق أن رأى فى مجتمعنا المصرى مختلف بين المتشائمين والمتفائلين ولكل من الطائفتين وجهة نظر يحرص على تأييدها جاهدا . فأما طائفة المتشائمين فيصارعون بأن المجتمع لم تتوافر له عوامل السلامة . تفتقد العامل الذى يصون الأخلاق من الهوى تفتقده ، وتدين العامل الذى يرفع مستوى المعيشة فلا تجده ، وتتلمس التآزر الثقافى فإذا هو تائه انظهر ضعيف الأثر . فالشعب يمارس عيشة لا يرضاها شعب يطمح الى مرتبة إنسانية كريمة ، وهل تتكامل عناصر القوى لشعب لا تهباله ثقافة يتمتع بها سواده الأعظم ، وأنى لشعب غير مستنير بنور المعرفة أن يدرك ماله من حق وينهض بما عليه من تكاليف . وكيف لشعب تشيع فيه الجهالة أن يكون له رأى عام يستمع له حكامه ويخشاها الذين يخرجون على النظم السليمة لقيادته ؟ وعند هؤلاء المتشائمين أن العرة لا تكون بنسبة من المتعلمين تبغ العشر أو تزيد قليلا . فالشعب المستنير هو العامة لا الخاصة ، والملايين لا الألوف . وعلى من يطمع فى قيام القادة أن يتمثل لهم شعبا يحسن فهم

ما يقون اليه من الخطط. وما يشيرون به من المساعي، ويملك القدرة على تنفيذ ذلك تنفيذ خبرة وتقدير. وبيد أن يتسق للشعب هذا كذا لا يقدر من الثقافة له حد أدنى يضمن الاستفادة. وما ترجع المتاعب التي تلقاها الحكومات على تماقبها والمصلحون على وفرتهم في أيامها من جهده وما يسنونه من تسريع وما يدعون اليه من إصلاح إلا لأن الشعب في كثيره الغالبة لا يفقه ما يقال ولا يستطيع أن يقدر ما يصنع وهو إنما يخشى القوانين أو على الأصح يلتم حدودها فراراً من العقوبة وتخلصاً من التبعة، وكثيراً ما يسعى للتحايل على التخلص من أوامرها ونواهيها كلما استطاع لذلك سبيلاً. ولو كان سواده مستميراً لاستلهم المصلحة دون عنق ولاغنى الحكومة عن جهود تقرضها بها عليه فرضاً. أليست الحكومة مضطرة للاستعانة بالثمانون وزواجه لتحمل الفلاح على مكافحة الآفات الزراعية التي تأكل ثروته أكلاً، وهل يقع مثل هذا أو تمت لسواد الشعب ثقافة تبصره بالحياة في جانب الضرر من تلقاء نفسه ويحجى التوقى بتكليف؟ الواقع الذي لامر به فيه أن ثمانين في كل مائة على الأقل من أهلنا ليس لديهم من العلم سم خياط يتفقد منه أنور أيريهم وجه الطريق. وتكلمة الواقع الباعث على الأمل الممض أن خمسا وتسعين في كل مائة من النساء على هذا الحد من الجهالة والامية. فكيف تأتي جهود المثقفين ثمارها وهم العدد الأقل إزاء السواد الأعظم؟ الا يكون طبيعياً والحالة تلك أن القلائل الذين تضمهم معاهد التعليم الأولى يخرجون الى هذه البيئة الزاحمة فلا يلبثون أن يعودوا أميين كما كانوا؟ أو ليست الآلاف المؤلفة التي أنفقت على التعليم الأولى كمثل المجهود الذي بذله "جحا" في ادارة ساقيته إذ كان يمتح بها من البحر ليعب في البحر فلا جهداً أبقى ولا أرضاً سقى.

ولا يقنا المتشائمون يذكرون المناعة الصحية التي تعين على الاضطلاع بأعباء الحياة ويسألون ماذا عند الشعب من أنبائها. وهذه الاحصائيات القاطعة تسمى لنا بأن كل فرد من أهل الريف يعصم بأربعة أمراض يكفل كل منها أن يهد الجسم ويشل النشاط. على حين أن الريفيين هم عنصر الجهاد في سبيل إنبات الطبيات وتوفير الأرزاق وأكثرهم لا يبقى له بعد القوات ما يغالب به المرض بالتطبيب، أضف إلى ذلك أن القادرين وغير القادرين منهم سواء في الايمان بالخرانات والتعويل عليها في الامتشاف. فالآقان: الجهل والمرض، يعملان في الريف معا على هدم القوى وتعويض العزائم. ولا يكون من وراء ذلك الا نقص الثروة وضعف الانتاج.

وأمام المتشائمين الميدان الاقتصادي يعرفون له أثره في دعم المجتمع وإصلاح مرافقه في شتى نواحيه. فهل يصلح مستوى الاقتصاد لمجتمعنا المصري، وهل يهيء له حياة عزيزة الخاب؟ ها نحن أولاء نرى المستوى الاقتصادي للشعب على درجة من الذبوط لا تسبق معها إنسانية ولا تقوم بها كرامة. وما محسب أن هذا المستوى ييسر القوات وما أتبه من

مطابق الحياة لأى شعب فى أدنى عصور التاريخ وأشدّها عمراً على أهلها . فنتيجة التى نخرج بها الباحثون أن متوسط إيراد الأسرة فى طبقات العامة بضعة جنيهات فى العام . فإذا يجدى هذا التقدير ، راء مقتضيات العيش ؟ ولعل من الأدلة الحاسمة على صحة هذه النتيجة المحرنة أن الحكومة أعلنت رفع الضرائب عن الأرض المغلة إذا لم تزد عن خمسين قرشا فى العام ، فوضح بالتنفيذ أن هذا الإعفاء يتناول الوف الألوفا من الملاك . فأى حقيقة تكاشفنا بها هذه النتيجة فى بلد عماده الثروة العقارية ؟ إذن لا جدال أن الوف الألوفا من الأهالى لا تزيد ثروتهم على ثلاث فدان أو نصمه . وماذا يغل نصف الفدان أكثر من أربعة جنيهات خلال شى عشر شهرا ؟ فالقائلون بأن متوسط الأيراد للأسرة بضعة جنيهات سوية لا يتقنون فى الحساب ولا يخطئون فى التقدير . وإنما تروعا هذه النتيجة البشمة فزأبى تصديقها هربا مما نجده من الزوع .

ويدق المشائمون ناقوسهم منادين بأن المجتمع المصرى لا توازن فيه بحيث يسير قدما فى مهب الحياة . فالهوة رحبة المدى بين المتعلمين وغير المتعلمين . ماث فى ترف العلم ويسر المعرفة تدارسوا علوم الأوابن والآخرين وبلغوا بتمكبرهم على الآفاق ، وعاشوا فى أراجهم يشرفون من عالم السماء . ولكن هناك ألوفا الألوفا لا تعرف من ذلك كله شيئا . وهى سواد الشعب وأعصابه العاملة . فالمجتمع المصرى يفقد الطبقة الوسطى التى تصل الأعلى بالأدنى يفقد الاستنارة العامة . المفكرون لا يجدون من يتتق عنهم والكتابون لا يلقون من يقرأ لهم والدعاة للإصلاح لا يلقون من يتف حولهم . فثمة نغار بن جمع كبيرهم الأميون الأهليون وثلة قليلة هم المتعلمون الغراء — وهذا هو السر الخفى فى أن المتعلمين زادوا عن الحاجة فى مصر . فالمحامون لا يجدون المجال أمامهم متسعا والمهندسون لا يضادفون العمل موفورا ، حتى من تحروا فى المدارس الزراعية تضيق بهم مصروهى البلد الزراعى فى ماضيه وحاضره على وفرة مافيه من أراض تفتقر إلى الإصلاح والشمير . فلتعليم فى مجتمعا المصرى إلى اليوم كالطعام المقدم إلى مريض لا يشتميه فهو عن حاجته يفيض . وهى فى المكنة إقناع جاهل أن يقيم على شؤون حسابه أو مزارعه أو قضائاه متخصصين فى التجارة والزراعة والقانون . فلا بد إذن أن تث عطلة المتعلمين . ولا تختص من قيامها واستمرارها مادامت لأغلبية الأعظم من أصحاب المهنة الحرة أميين لا يفقهون رسالة العلم ولا يؤمنون على أعمالهم إلا من كانوا عنى شا كلتهم فى الجهالة العمياء .

وكله انهم منشائمون أنظارهم فى جذبات المجتمع ارتدوا رأسا من الخير إذ يشعرون بفقدان التعاون وروح المؤازرة بين الناس . فقد يضم البيت الواحد جمعا من السكان لا يعرف الجرح حاره . ولا يحس أن عليه واجبا قبله وكأنه لا صلة له بدين يقول رسوله " منازل جبريل بوصينى ! جرح حتى ظننت أنه سيورثه " ومما يؤسف له أن نحضر الحديث عدا على كثير

من التقاليد التي لمسانها في مصر إلى عهد قريب، ومن بينها تواصل الجيرة وتبادل المعونة .  
فأما اليوم فقد اندثرت هذه التقاليد وسرى في الناس عامل الأثرة والتوحد فأصبحوا أفرادا  
لا تتلاقى أيديهم على جلب منفعة ولا دفع أذى . ومن مظاهر هذه الروح الشريرة ما تراه  
في ظل الأحوال العصيبة القائمة اليوم فالمترفون لا يزالون يتقبلون في عطف النعمى . ولا يجهول  
في خاطر الكثير منهم أن ألؤفا من بنى جلده يمانون في تلك الأوقات الشداد شظف العيش  
إذ يبلغ أن يعيش الفرد منهم في هذا الفلاء الحار وكل نفقته نحمدون قرشا في الشهر . فهل  
نبضت عاطفة الخير بين جنوب الكثرة من أولئك المترفين فأشفقوا على تلك الأولوف المعذبة  
التي تقاسى في حياتها الكروب ؟ أليس مما يبعث على الدهشة والعجب أن يقع هذا في شعب  
تعتق أغليته الإسلام ، دين الصدقة ، دين الزكاة ، دين البر بالفقراء وذوى الحاجة ، دين  
المدالة الاجتماعية في أكمل صورتها ؟ إن الدين المعاملة فإن لم يكن لاسلامنا أثر في التراحم فلا  
دين ، وإنما هي صور عقيدة ودعوى تعوزها الحجج ، ما أصدق شوق حين يتدبها :

عجبت لمعشر صلوا وصاموا      ظواهر خشية وتقى كذابا  
وتلفهم حيل المال صما      إذا داعى الزكاة بهم أهابا  
لقد كنتموا نصيب الله فيه      كأن الله لم يحص النصابا

تلك شكاية المتشائمين قصصتها مجملة . ولهم في تفصيلها حقائق ترجف منها القلوب  
وتضطرب المسامع . ولكن المتفائلين من وراء ذلك يتبعون أن توازن بين ما ضينا القريب  
وحاضرنا الراهن . فإن الموازنة جديرة أن تهدي إلينا الطمأنينة والرضا . أليس التعليم قد انتشر  
انتشارا بعيدا بالاضافة إلى ما كثر عليه . أوليست المرأة قد أخذت تتبوأ مكاتبا ودرجت  
ترفع صوتها . أوليست الحالة الاقتصادية أمثل من ذى قبل والانتاج أكثر ووفرة الصاعات  
أكثر نماء . والمال تتداوله الأيدي وتبني به الثروات ، ألسنا قد أصبحنا نشعر بالواجب  
وندعو إلى الإصلاح وتقبل على البر ؟ ربما كان في هذا بعض الحق بيد أن نهضة الشعب  
لا تقوم على مظاهر براقة . فليست الحضارة علما بلا خلق ، وليس العلم إلما بلا تعمق .  
ولا تخصيصا بلا تعميم ، وليس الغنى أن تكون اثروات متكدة في أيدي العشرات . فإن  
وقف الأمر عند ذلك كانت الحضارة زائفة لا يطمنن إليها إلا من يحوز عليهم الخداع .

ولعل غير محتاج إلى أن أصرح بأنى لست محايدا في قضية المجتمع المصرى بين طائفة  
المتفائلين وطائفة المتشائمين . فإنى إلى المناوؤم أميل . والتفاؤل في مثل هذه الخطوب  
الجسام نوع من التراخى في نظرى والاكتفاء بالبريق والقنادة بسفاسف الأمور .

وأراني بعد ذلك أسأل : هل تغيرت حالنا خلال أربعين سنة . وهل كان التغيير إلى الأحسن أو إلى الأسوأ ؟ لفت نظري وصف شوقي للجمع الذي عاش فيه منذ حقبة من الزمان حين يقول :

لما رأيت سواد قومي في دجى ليل بهم  
يستقون من أمية هي غصة الوطن الكظيم  
وسراتهم في مقعد من مطلب الدنيا مقيم  
يسمون للجاه العظيم وليس للحق الهضم  
أيقنت أن الجهل علة كل مجتمع مقيم

فتساءلت هل تزايدت الأمية . أم ما يزال للشعب يتمتع بهذا الرحيق المختوم ، وهل خاض السراة غمار الحياة . أم ما زالت كثرتهم تتلمس رفعة الجاه وتزهد في نصرة الحق ؟  
وفي أندلسيته يقول شوقي :

شكرت الفلك يوم حوين رحلي في المفاقر شكر الغرابا  
فأنت أرختني من كل أنف كأنف الميت في التزع انتصابا  
ومنظر كل خوان يراني يوجه كالبحر رمى التقايا  
وليس بعامر بنيان قوم . إذا أخلاقهم كانت خرابا

فهل صلح الأمر ؟ أما تقرب هذه الأبيات إلى أعيننا صورة من بعض نواحي مجتمعاتنا اليوم . أليس بيننا من يغمض عينه عن هذه الحقيقة الخالدة وينسى الاقيامة لأمة تهوى أخلاقها إلى الحضيض ؟

وشوقي يقول في الغلاء . نقص القوت :

وتسمع رحمة في كل ناد ولست تحس للبر انتدابا  
أكل في كتاب الله إلا زكاة المال ليست فيه بابا ؟  
إذا ما المطاعمون شكوا وضجوا فدعهم وأسمع الغرثى المسابا

كانه طيب الله ثراه صاغ هذه الأبيات ليقرع بها أسما عنا في أيامنا الحاضرة التي اشتدت على ذوى الخصاصة وتعذرت معها المعيشة . فالضجة والشكاية تسمعها أكثر ما تسمعها من جانب الطاعمين القادرين على مجابهة الشدائد .

وهو يقول على لسان تولسوى وأب العلاء في مناجاة عقدها بينهما بخياله الرائع وفيض حكمته السامية :

تسألنى هل غير الناس ما بهم	وهل حدثت غير الأمور أمور
وهل آثر الإحسان والرفق عالم	دواعى الأذى والشر فيه كثير
وهل سلكوا سبل المحبة بينهم	كما يتصافى أسرة وعشير
وهل عاجل الأحياء بؤسا وشقوة	وقل فساد بينهم وشور
قم انظر وأنت المالى الأرض حكمة	أأجدى نظم أم أفاد نثير؟
أناس . كما تدرى ودينيا بحالها	ودهر وقت تارة وعسير
وأحوال خلق غابر متجدد	تشابه فيها أول وأخير
تمر تباعا فى الحياة كأنها	ملاعب لا ترخى لمن ستور
وحرص على الدنيا وميل مع الهوى	وغش وإفك فى الحياة وزور
وحور قول الناس مولى وعبد	إلى قولهم مستأجر وأجير
وأضحى نفوذ المال لأمر فى الورى	ولانتهى إلا ما يرى ويشير

ذلك وصف المجتمع كما رآه شوقي . فهل استلهم هذه الصفات إلا من بيئته التي عاشها . وهل كان الا متأثرا بها . وهل تغير الكثير مما رسم معالمه وأبدى مقابجه . وهل حدثت غير الأمور أمور ؟

ولكننى على الرغم من تشاؤمى لألمح بارقة أمل فى ناحيتين :

الأولى — نهوض المرأة . فيجب أن يعقد بناصيتها كل رجاء . لأنها إن فهمت رسالتها وأعدت حياتها لها وعمات فى ميادينها الطبيعية مخلصه جاهدة وطرحت البهرج والزخرف

وأخذت بروح الدين القيم وامتلقت ما أودعها الله من غريزة الايثار، لم تلبث البيثة المصرية أن يدب فيها ديبب القوة والسلامة .

الأخرى - صيحات الدعوى إلى الإصلاح ، فالضلوع تنطوى على ألم ، والألم دليل الشعور بالحاجة إلى تغيير ما بأنفسنا . وهامى تلك الخطب والمقالات والدراسات لا تفتأ تتحدث عن العدالة الاجتماعية وترد الأمر إلى أوضاع الإصلاح الاجتماعى . وهنا لك صرخات شتى بالتواصى بالبر والمرحمة . فان كتب لهذه الصيحات الانسانية أن تخرج من منبر القول إلى ميدان العمل كان لنا فى النفاؤل حق . وما ذلك على الله بعزيز .

محمد العشماوى

المنشأ الملكى

وقائب رئيس رابطة الإصلاح الملكى الاجتماعى

---

## رأى الإمام على فى تعلم الفلك

أيها الناس ، إياكم وتعلم النجوم ، إلا ما يهتدى به برأوى بحر فلإنها تدعو إلى الكهانة ، والمنجم كالكاهن والكاهن كالساحر والساحر كالكاقر ! والكاقر فى النار ، سيروا على اسم الله .

## الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية

محاضرة ألقاها الدكتور وندل كلياند

بدار مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية

قد يستغرب البعض قيام نظام الخدمة الاجتماعية في بلد غني بثرواته الطبيعية كالولايات المتحدة الأمريكية . والواقع أنه لا يخلو مجتمع ، مهما عظمت ثروته ، من ملايين الأُنفس التي لا تستمتع بنصيب عادل من ثرواته ، ولا تشذ أمريكا عن هذه القاعدة ، فإن بها نسبة غير ضئيلة من شعبها تحتاج إلى خدمات اجتماعية ، وأكثر ما نجد هؤلاء في الجماعات التالية :

١ - جماعة المشتغلين بالزراعة - يصاب آلاف من الجنس الأبيض المشتغلين بالزراعة بنكبات اقتصادية ، تنشأ عن هبوط أثمان المنتجات الزراعية ، وإلى جانب هؤلاء نجد اثني عشر مليوناً من الزوج وهم أبناء العبيد الذين كانوا يعملون في الزراعة قبل تحريرهم ، وقد انتقلوا من بيئاتهم الزراعية في الجنوب إلى المدن الصناعية في الشمال التي تحتاج دائماً إلى الأيدي العاملة .

٢ - جماعة الصناع - أثناء فترة الانتقال من الدور الزراعي إلى الدور الصناعي ظهرت مدن صناعية ونمت بسرعة عظيمة من غير تنظيم ، وقد أغرت هذه المدن الصناعية ملايين من العمال البيض والزوج على السواء على ترك المزارع والهجرة إلى المدن ، وفضلاً عن هؤلاء ففي الخمسة عشر عاماً التي سبقت الحرب العالمية نرح سيل من المهاجرين الأوروبيين الذين كانوا يشتغلون بالزراعة في الممالك الأوروبية إلى أمريكا بحثاً عن الرزق في الصناعات الأمريكية في أعمال لا تحتاج إلى مهارة فنية

وقد بلغ عدد الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في هذه الفترة نحو ١٣,٤٠٠,٠٠٠ نسمة . وفي فترة الخمس السنوات التي أعقبت الحرب العظمى هاجر إلى أمريكا نحو ٢,٨٠٠,٠٠٠ نسمة تمثل جميع الأجناس البشرية المعروفة . بينها ١٣٨,٠٠٠ من أهل اليابان و ٥٧,٠٠٠ من أهل الصين . وكان السواد الأعظم من هؤلاء المهاجرين من أفقر الطبقات . إغرتوا بارتفاع الأجور في أمريكا ، إذ كان ما يتقاضاه العامل العادي في ذلك الحين يبلغ نحو ثلاثين قرشاً في اليوم الواحد .

ولكن سرعان ما خاب ظنهم . إذ تحققوا أن أمريكا لم تكن أرض الموعد التي كانوا يحملون بها . وتبينوا أن نفقات المعيشة باهظة جداً بحيث اضطروا إلى الهبوط بمعيشتهم إلى مادون مستوى المعيشة التي كان يتمتع بها الرجل الأمريكي العادي . ويبلغ عدد المكتسبين الجنسية الأمريكية من الأجانب الذين لم يولدوا بها نحو ثلث مجموع السكان .

٣ — وفضلا عن العوامل التي تقدم ذكرها يجب أن نلاحظ التغييرات التي طرأت على الحياة الأمريكية بسبب انتشار السيارات وتقدم وسائل المواصلات مما سهل على السكان النزوح من بلد إلى آخر . فكثير من الأمريكيين يمكن أن يطلق عليهم اسم " البدو المحدثين " فانهم يركبون السيارات بدلا من متن الإبل في تنقلاتهم بحثا عن العمل أينما وجد في كل فصل من فصول السنة ، سواء كان في الصناعة أو في الزراعة . والسيارات التي يملكها هؤلاء العمال من الأنواع الرخيصة الثمن . ويعيشون مع عائلاتهم في معسكرات للعمال أو أي مكان شبيه بها . ويمجد الإنسان صورة واضحة لحياة هذه الفئة في رواية " غضب البؤساء " التي نشرت في كتاب وأخرجت في شريط سينمائي شهير . وحالة البؤس والفقر هذه أصبحت من الخطورة بحيث صار لزاما على الحكومة والهيئات الخيرية أن تهتم بإيجاد حل لها .

٤ — وكذلك كان للاضطهاد السياسي والديني في بلدان مختلفة أثر في إزدياد المشاكل الاجتماعية في الولايات المتحدة . وذلك لأن عددا كبيرا من المضطهدين لجأ إلى أميركا . وهؤلاء المهاجرون لم يكن لديهم شيء من المال . هذا وقبل الحرب العظمى هاجر مئات الألوف من اليهود من بولاندا وروسيا إلى أميركا . ونجد الآن في مدينة نيويورك وحدها نحو مليونين من اليهود . وكثير من هؤلاء اليهود يعانون شظف العيش . كذلك أرغم الاضطهاد النازي في ألمانيا مئات من العائلات اليهودية وغيرها على الهجرة إلى أميركا .

وهكذا أتى على عاتق الولايات المتحدة مشاكل اجتماعية نشأت في بلدان العالم المختلفة فضلا عن العبء الثقيل الذي تحمله بسبب مشاكلها الاجتماعية الخاصة .

ومنذ إن بدأت الهجرة إلى الولايات المتحدة من الممالك الفقيرة مثل إيرلاندا التي قذفت منذ مائة عام بعدد كبير من العائلات الفقيرة للاستيطان في الولايات المتحدة الأمريكية ، وجدت الجمعيات الخيرية نفسها مضطرة إلى اسداء المعونة إلى هؤلاء المهاجرين الفقراء . وقد تضاعف هذا العبء في الخمس والعشرين السنة الماضية بسبب التيارات المتواصلة المتدفقة من الفلاحين الأوربيين إلى أميركا . فأثار ذلك اهتمام الجمهور بالخدمة الاجتماعية حين آمنوا بضرورة السعى لحل المشاكل الاجتماعية صيانة للأمة من التصدع . وبعد أن تحققوا أن مجرد توزيع الاحسان بوساطة الأفراد والهيئات الدينية لا يغني ولا يضمن من جوع أنشئت جمعيات خيرية أهلية تعمل كل منها في ميدان خاص وتسمى كلها لتحسين الحالة الاجتماعية . وكان دخول الحكومة في هذا الميدان بعد تردد طويل وبخطوات بطيئة جدا لأن من أهم مظاهر الديمقراطية الأمريكية امتناع الحكومة عن التدخل في الشؤون العامة التي لا تمس الأمن العام إلا بقدر محدود وترك ميدان النشاط الاجتماعي للأفراد . ولكن ازدياد اهتمام الحكومة بالشؤون الاجتماعية في الأعوام الأخيرة . وقد يكون سبب اهتمام الهيئات الرسمية والخصوصية بالخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر هو إنكار النظرية الفردية التي كانت تعتبر

الفرد مسؤولا عن كل ما يصيبه من فقر أو جهل فهو إذن مستحق لكل ما يصيبه . والأخذ بنظرية مسؤولية المجتمع التي تعتبر المجتمع وما فيه من وضع سياسى أو نظام اقتصادى مسؤول عما يصيب الأفراد من بؤس وشقاء .

ولم تكتف الجمعيات الخيرية بأمرها كما بمعالجة المشاكل الاجتماعية فى بلادها بل أظهرت كذلك اهتماما بالتكبات التى أصابت غيرها من بلدان العالم سواء كان ذلك بسبب الزلازل أو المجاعات أو مصائب الحروب . بجمعية الصليب الأحمر الاميركية وهى مؤسسة شبه رسمية مركزها فى واشنطن ولها فروع فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ، تملك موارد عظيمة من المال والرجال وغير ذلك مما يلزم لمواجهة الطوارئ وتخفيف آلام المنكوبين فى أى مكان كان . وقد صرفت جمعية الصليب الأحمر الاميركية نحو ٤٧ مليون دولار فى ٢٢ شهرا منذ اندلعت نيران الحرب الحالية . وقد بلغ عدد الأفراد الذين ساعدتهم نحو ١٥ مليوناً من الأتفس فى خمسة عشر قطرا فى أوروبا وآسيا وأفريقيا . وقد بلغ عدد من ساعدتهم الجمعية فى الشرق الأوسط — بما فى ذلك القطر المصرى — نحو ١٢٢ ألف شخص وزعت عليهم مساعدات مالية وأطعمة وغير ذلك . وفوق ذلك فقد تبرعت الجمعية بمبالغ لا يستهان بها لمساعدة نحو ٤٠٠ ألف من أسرى الحرب .

وإلى جانب جمعية الصليب الأحمر الاميركية توجد جمعية أخرى تدعى جمعية الصليب الأحمر للشباب ويبلغ عدد أعضائها فى أميركا نحو ٩,٥ مليون من الفتيان والفتيات . وقد بلغ ما جمعه لمساعدة الأطفال المنكوبين نحو ٢٢٠ ألف دولار .

هذا ولا يفوتنا أن نذكر بأن هناك عدة جمعيات خيرية أميركية أخرى ذات صبغة دولية . مثال ذلك مؤسسة روكفلر المشهورة . وشعار هذه المؤسسة هو "خدمة الإنسانية والعمل على سعادتها فى جميع أنحاء العالم" . وهى تصرف أموالا طائلة لرفع الحالة الاجتماعية والصحية فى جميع أنحاء العالم دون تفضيل بين جنس وآخر أو عقيدة دينية على سواها . وقد أسدت هذه المؤسسة خدمات جليلة لمصر خلال العشر سنوات الماضية .

غير أننا سنقتصر فى هذا الحديث على الخدمة الاجتماعية داخل الولايات المتحدة ذاتها . وسنبين أغراضها وخططها ونظمها . وسنخصص بالذكر تلك الناحية من الخدمة الاجتماعية التى تطورت فأصبحت كثيرها من المهن الفنية يمارسها إخصائىون . وقد بلغ عدد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية نحو ٤٥ ألف إخصائى .

### أغراض الخدمة الاجتماعية :

تقدمت الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة فى الخمس والثلاثين سنة الماضية ونظمت على أسس علمية . ويمكن تحديد هدفها بأنه إجابة حاجات الإنسان سواء نشأت

حاجاته بسبب الفقر أو الأمراض أو الجرائم أو غير ذلك مما قد يصيب الأفراد في شتى طبقات المجتمع والعمل على تحسين العلاقات الاجتماعية لهؤلاء الأفراد. ومع أن فوائد الخدمة الاجتماعية لا تقتصر على طبقة معينة فإن أكثر فائدتها بطيعة الحال تعود على الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها . هذا وتقوم الخدمة الاجتماعية على مبادئ العلوم العصرية كعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع . وفي حالات خاصة يستعان بالمبادئ الطبية الحديثة .

ومع أن الخدمة الاجتماعية تقوم على هذه الأسس العلمية فإنها فن أكثر منها علم . وهي تتطلب ممن يمارسها براعة الفنان وفهمه للنفس البشرية . لاسيما في معالجة بعض الحالات الخاصة . وأعظم هدف للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الأفراد لتهيئة أنفسهم للعمل بنجاح في البيئة التي يعيشون فيها . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعتبر من يمارس الخدمة الاجتماعية بمثابة "طبيب اجتماعي" يعالج حالات فردية .

وفضلا عن العناية بالأفراد فإن الخدمة الاجتماعية تحاول خدمة الهيئة الاجتماعية في مجموعها بأعمالها الوقائية لمنع الفاقة والمرض بالقضاء عن أسبابها . وينبغي أن يذكر الاختصاصي في كل أعماله النواحي الوقائية ويعاون الجمعيات التي تعمل في هذا الميدان ، والتي لا بد فيها من معاونة الإختصاصيين للقيام ببحوث علمية . وتعاون الحكومة على إصدار التشريعات التي تساعد على الإصلاح الاجتماعي .

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى العوائد التي تعود على المشتغل بالخدمة الاجتماعية نفسه . سواء ساهم فيها بوقته ومجهوده أو بماله . فن اتحد الخدمة الاجتماعية مهنة له اكتسب خبرة واسعة ودراية عظيمة . وكذلك يجد الأغنياء الذين يهتمون بالخدمة الاجتماعية ويمدون مشروعاتها بالمال لذة وفائدة في إرضاء ضمائرهم . ولا بد للشغليين بالخدمة الاجتماعية من حرارة الايمان بالرسالة التي يؤدونها للجمع إذا أرادوا تحقيق أهدافها والنجاح في تنفيذ مناهجها .

### طرق الخدمة الاجتماعية :

قامت رابطة المشتغلين بالخدمة الاجتماعية في أميركا بتقسيم أعمال الخدمة الاجتماعية إلى ثمان أقسام ، وهي : الإدارة - بحث حالات فردية - العمل بين الجماعات - الخدمة الاجتماعية بين العمال - التنظيم الإداري - الخدمة الصحية - البحث العلمي - الدعاية الاجتماعية .

١ - إدارة الأعمال الاجتماعية - لابد للصالح الحكومية التي تعنى بالشؤون الاجتماعية من إدارة حازمة . وينطبق هذا القول على الجمعيات الخيرية المختلفة . فلا شك أن اللجان

والإدارات تكون أكثر استعدادا للعمل المثمر إذا ما توافرت لها الخبرة والمران . وإن كان بعض المشتغلين بالشؤون الاجتماعية ليسوا من المتخصصين بل يعملون في غيرها من المهن ويساهمون بوقتهم فيها .

٢ - البحث الفردي - هذا من غير شك لب الخدمة الاجتماعية وأهم فرع من فروعها . فالعمل يقوم على بحث حالات فردية خاصة . وقد يطلب من العالم الاجتماعي أن يقوم بدراسة حالة خاصة لطفل معين ككائن قائم بذاته أو من حيث صلته بعائلته . وهناك هيئات متنوعة تخصصت لمعالجة الحالات الفردية . فن مراكز العناية بالأطفال التي يشرف عليها إخصائيون في مشا كل الأطفال ، إلى هيئات العناية بسماعة الأسرة ، إلى الخدمة الطبية الاجتماعية الملحقة بالمستشفيات والعيادات الطبية ، إلى هيئات الأحداث الملحقة بالمحاكم والإصلاحات .

٣ - الخدمة الاجتماعية للجماعات - وهذا النوع من الخدمة الاجتماعية نجده في أندية الصبيان والبنات وملاعب الأطفال والمدارس الليلية المعدة لتعليم المهاجرين الذين يودون تعلم اللغة الانجليزية . أو الإمام بعلوم خاصة . ثم هناك وجوه الخدمة الاجتماعية في المحلات الاجتماعية "جمع محله" والمراكز الاجتماعية .

٤ - الخدمة الاجتماعية في المصاع - توجد خمس فروع للخدمة الاجتماعية في المراكز الصناعية . فهناك مكاتب العمل . ثم الصناعات التي تصلح لأصحاب العاهات كالعميان . ثم مكاتب الأبحاث العلمية لدراسة تأثير بعض الصناعات على العمال المشتغلين بها . ثم مكاتب الخدمة الاجتماعية لمساعدة موظفي المصانع وعائلاتهم . وهناك أيضا مكاتب لإرشاد الأفراد في اختيار المهنة التي يصلحون لها . ولعل أحسن مثل عن المجهود الذي تبذله بعض الشركات في ميدان الخدمة الاجتماعية هو ما تقوم به شركة "متروبوليتان" للتأمين في نيويورك . وهذه الشركة تستخدم إخصائيين اجتماعيين يقدمون خدمات جليلة لزيائن الشركة . إذ أنه انضح لها أن ما تبذله من مال ومجهود لإرشاد زبائنها في وسائل المحافظة على صلتهم يوفر مبالغ كبيرة ويكفيها من تخفيض أسعار التأمين وجعله ميسورا لأكبر عدد من المؤمنين على حياتهم .

٥ - الإدارة والتنظيم في الخدمة الاجتماعية - وهناك هيئات لإعداد موظفين فنيين للعمل في ملاحج الأيتام والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وغيرها من المعاهد الاجتماعية التي ترصد مالا وفيرا للاتفاق على الخدمات الاجتماعية .

٦ - الخدمة الاجتماعية والمحافظة على الصحة العامة - تنشط في هذا الميدان المصالح الحكومية المختصة بشؤون الصحة العامة كما تعمل المعاهد الخاصة التي تعنى بنشر التعليم الصحي .

٧ - التدريب على البحث العلمى - يعمل في هذا الميدان أفراد نالوا قسطا وافرا من التعليم العالى ولا سيما في علوم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وعلم الإحصاء. والإخصائى في البحث العلمى يقوم بدراسة اتجاهات البيئة كالمسائل الصناعية وزيادة السكان . وإيجاد حل للمشاكل القائمة والتي قد تهدد المجتمع في المستقبل . ويعمل هؤلاء العلماء إلى جانب بحوثهم كأساتذة في المعاهد التي تقوم بتدريس علوم الخدمة الاجتماعية . وقد أصبح لتدريب الإخصائين في أميركا أهمية خاصة . إذ يوجد نحو خمس وعشرين مدرسة للخدمة الاجتماعية منها إحدى وعشرون كلية ملحقه بالجامعات .

٨ - الإخصائيون في الدعاية الاجتماعية - وتشمل هذه الطائفة إخصائين ذوى خبرة واسعة . فمنهم من يقوم بعمل السكرتير المالى لجمعية من الجمعيات ووظيفته جمع المال اللازم للمشروعات المختلفة . أو مكرير الدعاية ووظيفته توجيه الرأى العام بوسائل الدعاية المختلفة كالصحافة والإذاعة وغيرها . ومن هذه الطائفة إخصائيون في علم النفس والتغذية وعلم الإحصاء .

### المؤتمر الأهلى للخدمة الاجتماعية :

ينعقد هذا المؤتمر مرة كل عام منذ سنة ١٨٧٣ ، ويضم ٤٠٠ جمعية من جمعيات الخدمة الاجتماعية . ويبلغ عدد الأعضاء الذين يحضرون المؤتمر لتمثيل هذه الهيئات المختلفة نحو ٤٠٠٠ عضو . أما المشتغلون بالخدمة الاجتماعية في أميركا فيبلغ عددهم نحو ٤٥٠٠٠ كلهم إخصائيون . ويبلغ عدد النساء المشتغلات بالخدمة الاجتماعية ست أضعاف الرجال . وهذا خير دليل على استعداد المرأة وكفائها لهذا الميدان لا سيما في المسائل العلمية . أما الشؤون الادارية فيقوم بها عادة الرجال . ويجمع المشتغلون بالخدمة الاجتماعية عادة بدرجة عالية من التعليم .

الشؤون الاقتصادية :

تولى الحكومة اهتماما عظيما بالشؤون الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاجتماعية التي تنشأ عن سوء الوضع الاقتصادى وفي مقدمتها مشكلة الفاقة والمرض والجهل . وهي تستعين في ذلك بالوسائل الآتية :

١ - إيجاد عمل للتعطلين - إزداد اهتمام حكومة الاتحاد بإيجاد عمل للتعطلين منذ تولى الرئيس روزفلت إدارة الحكومة . وقد أصدرت الحكومة عدة قوانين وخصصت مبالغ كبيرة في ميزانية الجمهورية لتنشيط العمل واتساع ميادينه . وقامت الحكومة بتوزيع مساعدات مالية للموزين أثناء الأزمة الاقتصادية التي هبت على العالم . ثم رأى العدول عن ذلك وتخصيص تلك المبالغ لتنشيط المشروعات العامة وتشغيل المتعطلين . كانشاء الطرق ومشروعات الري وإقامة المبانى العامة وزراعة الغابات وصيانتها . وقد بلغ ما صرفته حكومة

الاتحاد لتنشيط الأعمال ملايين الدولارات . وفضلا عما كانت تقوم به من المشروعات فانها كانت تصرف إعانات للندن والولايات المختلفة لتشجيع الصناعات وإيجاد العمل للعاملين الماطلين .

وقد مضت فترة من الزمن ساد الاعتقاد أن العمال العاطلين الذين تصرف لهم إعانات من الحكومة يستسيغون التعطل ويتهربون من العمل إذا عرض عليهم . ولكن ثبت أن الحال على عكس ذلك . ففي مدينة "إكرون" بولاية أوهيو مثلا أعلن مدير مكتب الإعانات في الجرائد عن وجود وظائف خالية لتشغيل العمال العاطلين بأجور لا تتجاوز مبلغ الإيانة التي تصرف لهم ، وترك لكل عامل الحرية في قبول العمل أو رفضه ، مع عدم حرمانه من الإيانة إذا رفض العمل . وقد كانت دهشة مدير العمل عظيمة عند ما رأى أن ٨٥ في المائة من عمال الإعانة قدموا طلبات لإلحاقهم بهذه الوظائف .

٢ — التأمين الاجتماعي — تحتم حكومة كل ولاية على أصحاب المصانع أن يرصدوا مبلغا معينا من المال لمساعدة العمال في حالات المرض أو الوفاة أو الحوادث أو التعطل أو الشيخوخة . وكذلك لمساعدة كل عاملة من النساء أثناء الحمل . وتساهم حكومة الاتحاد في إيجاد الأموال اللازمة للتأمين على العمال بأن تقدم لكل ولاية من الولايات مبلغا من المال لتشجيعها على اتباع نظام التأمين في الصناعات المختلفة . ولكن مما يؤسف له أن العمال الذين يشتغلون في المزارع أو يقومون بالخدمة في المنازل لا يتمتعون بامتيازات التأمين حتى الآن .

يبدو أنه مما يدعو إلى التفاؤل أن الرأي العام أخذ في التطور أخيرا فأصبح ينظر إلى الصناعات التي لا تؤمن على عمالها ضد حوادث العمل وتقلبات العمل نظرة الاحتقار واعتبارها صناعات طفيفة لأنها عالة على المجتمع الذي توجد فيه . إذ تلقى عبء العمال المتعطلين أو المعوزين على عاتق الدولة والمجتمع دون أن تهتم بمخاطبتهم . أما الشركات المحترمة فانها تشعر بماعليها من مسؤولية نحو العمال الذين تستخدمهم وتقوم بتأمينهم ضد الحوادث وصروف الدهر

٣ — مكاتب التوظيف — اهتمت حكومة الاتحاد وحكومات الولايات المختلفة بإنشاء مكاتب تعمل على توظيف من يتعطل من العمال . وقد اضطرت الحكومة إلى مراقبة هذه المكاتب التي يديرها الأفراد لما رأته من جشع أصحابها وسوء تصرفهم .

٤ — مساكن العمال — وكذلك اهتمت الحكومة بمسألة المساكن ورفع المستوى الصحي للعمال . ففتحت اعتيادات مالية لتسليف الأفراد والجمعيات ما يلزمهم من المال لهذا الغرض . ففي مدينة بوسبرج مثلا اختارت السلطات المحلية بقعة جميلة في أحد الأحياء الفقيرة يقع على قمة تل . وشيدت عليها منازل تتوفر فيها الأسباب الصحية لإسكان عائلات العمال .

وأنشأت متزهات وحدائق عامة وحوضا للسباحة يستمتع به أهالي هذا الحى. وجعلت أجور تلك المنازل زهيدة جدا .

وللحفاظة على الصحة العامة تعنى الحكومة بالإشراف على الأطعمة وصلاحيه العقاقير التى تباع للجمهور وإبعاد المصابين بالأمراض المعدية إلى أماكن بعيدة عن الأحياء الآهلة بالسكان وغير ذلك . هذا وقد قامت الحكومة بدم البرك والمستنقعات فى بنا وكوبا مما أدى إلى القضاء على وباء الحى الصفراء .

وقد أنشأت الحكومة فى كثير من الأحياء مراكز للتمرير. وتقوم الممرضات التابعات لكل مركز بزيارة منازل الحى ويقدمن مساعدات طبية أولية . وفى كثير من المدن نظمت الخدمات الطبية بحيث يستفيد منها كافة أفراد الحى من فقراء وأغنياء مقابل أجر بسيط لكل زيارة طبية .

٥ — الخدمة الاجتماعية فى المناطق الزراعية — لم تقدم الخدمة الاجتماعية فى المناطق الزراعية تقدمها فى المدن والمناطق الصناعية . وإن كانت لم تحرم من نصيب من الاهتمام . ففى ولاية كنساس رأت الحكومة المحلية أن تخفف وطأة الفاقة عن الفقراء أثناء الأزمة الاقتصادية . فسمحت للعائلات الفقيرة بزراعة بعض الأراضى لإنتاج ما يلزمهم من القوت . ومن المشاهد فى المناطق الزراعية التى أدخلت فيها الوسائل الصناعية الحديثة ولا سيما فى المناطق التى يزرع فيها القطن والفواكه أن الانقلاب الصناعى أضر بالعمل . وقد صور الأدباء ورجال السينما حياة هؤلاء العمال فى روايات أدبية وأفلام سينمائية .

الخدمة الاجتماعية والمجتمع — فضلا عما تقدم ذكره من ضروب النشاط الاجتماعى فى ميادين الحياة الاقتصادية هناك أنواع من الخدمة الاجتماعية لمعالجة مشاكل العائلات والأفراد .

١ — تفكك الأسرة: يؤدي تفكك الأسرة — سواء فى مصر أو فى أميركا — إلى مشاكل متعددة تثقل كاهل المجتمع . أما أسباب التفكك فكثيرة . نذكر منها وفاة أحد الوالدين والطلاق واضطرار الأم إلى العمل خارج دارها لكى تتول أطفالها . ويمكن تخفيف وطأة الضرر الذى ينشأ عن الطلاق واضطرار الأم إلى الخدمة فى خارج المنزل بوساطة وسائل الخدمة الاجتماعية . وفى الولايات المتحدة تسعة وأربعون سلطة حكومية لها مطلق الحرية فى تقرير قواعد الطلاق . وتختلف قوانين كل ولاية عن الولايات الأخرى فى مسألة الطلاق . ولذلك يسهل على الكثيرين أن يتلاعبوا فى تلك المسائل . فمثلا يمكن لأحد أهالى ولاية نيويورك حيث قوانين الطلاق محدودة أن ينتقل إلى ولاية نيفادا حيث قوانين الطلاق سهلة رحبة وبعد أن يقيم ستة أشهر فى ولاية نيفادا يمكنه أن ينال حكم الطلاق . وهذا الاختلاف

في قوانين الطلاق كثيرا ما يسبب مأسى ولا سيما للأطفال . ولهذا قامت أخيرا حركة ترمي إلى توحيد القوانين الخاصة بالطلاق في جميع الولايات . هذا وقد رأيت حكومات بعض الولايات أن تتلافى الضرر الاجتماعي الذي يلحق العائلة من اضطراب الامهات إلى ترك أطفالهن والعمل لكسب القوت ، فوضعت نظما اجتماعية لمنح معاشات للامهات اللاتي ليس لهن من يعولهن ويعول أطفالهن . وكذلك هناك جهود ترمي إلى منع النساء في الأحوال العادية من الاشتغال في الصناعات لكي لا تزيد الأيدي العاملة التي تضاعف الإنتاج دون أن تساعد على إيجاد زيادة محسوسة في الاستهلاك .

### رعاية الطفل :

أصدر كثير من الولايات قوانين تحرم على الأطفال العمل قبل سن معينة حتى يتسنى لهم التروء ولو بقسط غير ضئيل من التعليم . وقد جعلت معظم الولايات التعليم الزاميا حتى سن الرابعة عشرة . ورفضت بعض المدن مستوى التعليم الإلزامي إلى سن السادسة عشرة وكذلك رأيت بعض المدن أن تشجع التعليم بفحلت التعليم الثانوى مجانيا . وفي مدينة " منيا بوليس " تتعاون إدارة التعليم مع الجمعيات الاجتماعية والخيرية وتمنح العائلات الفقيرة إعانات مالية حتى لا تضطر إلى استخدام أطفالها للعمل وكسب العيش قبل إتمامهم مرحلة التعليم .

وفي مدينة بوسطن يمكن استخدام الأطفال في أعمال معينة بسيطة بعد ساعات المدرس إذا صرح مراقب التعليم بذلك ، وذلك إذا تحقق أن عائلة الطفل من الفقر بحيث تحتاج إلى مساعدة الطفل المالية عن طريق بيع الجرائد أو مسح الأحذية أو غير ذلك من الأعمال التي لا تجهد الطفل . غير أن القانون يعاقب الآباء الذين يجارولون استغلال أطفالهم وتشغيلهم دون تصريح من مراقب التعليم .

### الخدمة الاجتماعية والقضاء :

توجد في كثير من المدن الأمريكية جمعيات خيرية تقدم خدماتها في الدفاع والالتزام في قضايا الفقراء . وهذه الخدمة لها أهميتها من الناحية الاجتماعية والسياسية أيضا لموظفي الحكومة الذين يتحدثهم أنفسهم بأمانة استخدام سلطتهم الإدارية في حمايتهم للفقراء . كذلك شكلت بعض الولايات لجانا للصنع مهمتها حل المشاكل والقضايا قبل الانتجاء إلى المحاكم .

وإنى أختتم هذا البحث الموجز عن مظاهر الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة فأقول إن هذه الحركة في أمريكا ترمي إلى جمع المعلومات واكتساب الخبرة اللازمة للقيام بالإصلاحات الاجتماعية على أكمل وجه . سواء أكان ذلك عن طريق الجهود التي تبذلها الجمعيات لأهلية والإدارات الحكومية . وشعار الأفراد والجماعات الذين يعملون في الإصلاح الاجتماعي " الوقاية خير من العلاج " .

على هامش أسبوع البر :

## الخدمة الاجتماعية

### لا تزال بكرا في كل ميدان

سأل أحد مندوبي الصحف حرم رفعة رئيس الوزراء عن المشروع الذي تنوى أن توجه إليه المبالغ المجموعة من أسبوع البر ، فأجابت بأن هذا يتوقف على مدى التبرعات وعلى قيمة ما يجتمع في النهاية ، فالمبلغ الذي يصلح لمشروع قد لا يصلح لمشروع آخر .

وقد خطر لي بعد ما علمت أن مجموع التبرعات قد وصل إلى نحو مائة ألف من الجنيئات أن أفكر في أهم مشروع يمكن أن توجه إليه هذه المبالغ .

وما كدت أعرض المسألة هذا العرض حتى تفتحت أمام عيني ميادين الخدمة الاجتماعية في هذا الوطن المحتاج وكلها لا يزال بكرا لم تمسه يد أو مسته مسا خفيفا لا يعد شيئا بالقياس إلى ما يجب أن يكون أى مشروع هو أولى وأجدد من سواء : مرا كزعاية الطفل ؟ دور كفالة الأطفال المشردين ؟ مساعدة وإطعام الأسر الفقيرة ؟ تغذية الهمال ؟ . . . . . عشرات من أمثال هذه العنوانات ؟

كل مشروع هو أولى بالتقديم ، لأن الحاجة ماسة إليه في الصميم ! وذلك مقياس الموجود والمطلوب من الخدمات الاجتماعية المنتشرة في جميع البلاد المتحضرة . فلنقل كلمة سريعة عن بعض هذه الخدمات :

### مرا كزعاية الطفل :

لكل طفل الحق في أبوين صحيحين ! ولكل طفل الحق في الحياة . ولكل طفل الحق في العناية الواجبة ولا سيما في أيام طفولته الأولى التي لا يستطيع فيها الاهتمام بنفسه .

هذه مبادئ مقررة في جميع بلاد العالم المتحضر ، قررتها هذه البلاد بعد أن تنهت إلى أن الطفولة ثروة أنفس من ثروة المال ، لأنها منبع الرجال والنساء الذين ينتجون ثروة المال وذلك بغض النظر عن المبادئ الإنسانية التي توحى بهذه المبادئ في رعاية شؤون الطفولة .

ولتحقيق المبدأ الأول شرعت قوانين السلامة الجسدية والعصبية فيمن يعترمون الزواج . هذه القوانين التي دار الحديث عنها منذ عام ثم أسدل عليها الستار ، شأنها شأن كثير من المشروعات التي تطوى لمجرد تغيير الهيئة الحاكمة ، كأن مصالح الوطن الرئيسية تختلف في عهد عن عهد ، وتبديل بتبديل الهيئات !

واستحقاق المبدئين الثانى والثالث أنشئت مرا كز رعاية الطفل ، ولم تقصر وظيفتها على العناية بالطفل عند الولادة ومدة الرضاعة ، بل شملت العناية بصحة الأم الحامل تنفيذاً للبدأ الأول كذلك .

ومما لا شك فيه أن هذه المرا كز تقوم بوظيفة إنسانية رفيعة ، وهى فى الوقت ذاته شديدة الأهمية ولا سيما فى بلد كصر يجتمع فيه الفقر والجهل حليقين قوين ضد الطفولة ، فالفقر يعجز الملايين عن العناية بصحة الأمهات وصحة المواليد ، ويعرض الأم والجنين لأمراض التغذية وللأمراض الميكروبية التى يساعده الضعف على تغلقها . والجهل يساعده الفقر فى إهمال كل عناية صحية بالحامل والوليد .

ونسبة وفيات الأطفال عندنا نسبة مروعة نتيجة لهذين العدوين الجبارين ، وقد أوردت لجنة المائة بمجلس الشيوخ إحصائيتين خطيرتين عن وفيات الرضع ووفيات الأطفال فى مصر وفى البلدان الأخرى نكتفى بتسجيلهما هنا للدلالة على حاجتنا الملحة أكثر من أى بلد آخر لمضاعفة مرا كز رعاية الطفل فى جميع أنحاء البلاد ، قبل أن نرفع رءوسنا أمام العالم المتمدن وقبل أن نزم أننا متحضرون ، وأننا نعيش فى القرن العشرين !

وهاتان هما الإحصائيتان الرهيبتان :

نسبة وفيات الأطفال فى بعض الممالك فى كل ألف نسمة :

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	المملكة
٣٦	٣٨	٣٩	٤٠	هولندا
٦٠	٦٤	٦٦	٦٣	ألمانيا
٨٥	٨٥	٨٣	٩٩	النمسا
٧٥	٨٠	٧٥	٧٧	بلجيكا
١٤٤	١٥٦	١٤٤	١٥٤	بلغاريا
٢٢٥	٢٤١	١٠٥	٢٨٨	مالطة
—	١٠٠	١٠٠	١٥١	إيطاليا
١٨٣	١٧٨	١٧٥	١٥٢	رومانيا
—	١٦٢	١٦٣	١٦٤	الهند
—	١٦٥	١٦٤	١٦١	مصر
٢٣٦	٢٤١	٢٥٢	١٥٢	شيلي
٥٢	٥٨	٥٠	٥٧	انجلترا وويلز
—	١٠٦	١١٧	١٠٧	اليابان

نسبة وفيات الرضع في مصر وغيرها سنة ١٩٣٧ :

النسبة في كل ألف من السكان	المملكة	النسبة في كل ألف من السكان	المملكة
٨٩	النمسا	٢٦٥	مصر
٨٠	بلجيكا	١٦٢	الهند
٦٤	ألمانيا	١٥٠	بنغلاديش
٥٨	انكلترا	١٠٩	إيطاليا
٣٨	هولندا	١٠٦	اليابان

### دور كفالة الأطفال المشردين :

قلنا إنه أصبح من المبادئ المقررة أن لكل طفل الحق في الحياة والحق في العناية بشأنه ، ونظرة إلى طرقات القاهرة وأزقتها وأفاريز طرقاتها تكفى للدلالة على المدى السحيق بيننا وبين تنفيذ هذه المبادئ الإنسانية. ففى كل مكان نجد الطفولة المشردة أشكالا وألوانا ، وكلها تلتقى فى طابع البؤس ، ومظهر الرثاثة ، وأمراض المرض والهزال ، وروح الحذر والتلصص .

هذه الطفولة المشردة كنوز مبعثرة نسرف فيها إسراف السفيه الذى لا يجد من يجبر عليه وهو يبعثر ذخائره ذات اليمين وذات الشمال بلا حساب . وبدلا من أن تكون من هذه المينات الصغيرة أركاننا فى بناء المجتمع نحولهم إلى مرضى وذوى عاهات ، ولصوص ونشالين وسامسة أعراض و"بلطجية" إلى آخر القائمة التى يتعب المسئولون أنفسهم ويتعبون البوليس والخزانة العامة فى انقضاء شهورها وتوقيع جرائمها . التى يلقي منها المجتمع شرما يلقاه مسرف سفيه يبعثر كنوزه بلا حساب ، ويستبدل من الأزهار والثمار الشبيه أشواكا وثمارا مرة

وفى مصر هيئات محدودة الموارد تحاول القيام بشيء فى ميدان هذه المعركة ، تحاول أن تسترد شيئا من هذه الكنوز الضائعة ، وأن تصلح شيئا مما أفسدته يد الفقر والمرض والجريمة والإهمال ونسوة والأثرة . ولكن هيئات أن تستطيع شيئا هاما ، وهذه موارد ضيقة ضئيلة ، وتلك جهودها محدودة قليلة .

وقبل أن يسير السائر في طرقات المدائن والقرى فلا يرى هذه الوجوه الذابلة وتلك الأجسام الهزيلة وهذه العيون المتلصصة وتلك الخطوات المذعورة . قبل هذا يجب أن لا نزع أننا متحضرون وأننا نعيش في القرن العشرين .

### مساعدة وإطعام الأسر الفقيرة :

لكل آدمي الحق في أن يأكل ويشرب ليعيش . هذا مبدأ تقرره الإنسانية في جميع العصور وتقرره المبادئ الاجتماعية الحديثة بعضها بالبداية وبعضها عن طريق القانون . " فالجوع محظور على الدائميين " هذه مادة أساسية في دستور الدائمركه !

وفي مصر عائلات فقيرة تجوع ، تجوع أياما كثيرة في السنة جوعا حقيقيا ، وتجوع كل أيام السنة من ناحية عدم كفاية الغذاء وعدم توافر المواد الضرورية فيه . ويجانبها عائلات أخرى قليلة نسبيًا تأكل حتى تخم وتضطرب إلى المسهلات وأدوية التخمة معظم أيام السنة كذلك !

وقد قامت في مصر بحماة بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة وإطعام الأسر الفقيرة . وبدأت تجربتها في ثلاثة أحياء بالقاهرة ، وكانت التجربة الأولى مشجعة فجمعت ما يكفي العائلات الفقيرة المقصودة من هذه التجربة شهرا كاملا .

بدأت هذه الجماعة عملها بالنشاط المجهود في بدء كل عمل مصري وبالوضحة المعروفة حول كل عمل ، وأخشى أن يكون فنور الصيف سببا في فنور دائم ، وعملها ضروري كل الضرورة في مثل ظروفنا الحاضرة .

إن الإحسان المباشر عمل لا ترثيه القواعد الاجتماعية الحديثة لما فيه من غضاضة على كرامة المحسن إليهم ، وما فيه من شعور بالتفضل من المحسنين . ولكننا في مرحلة بدائية من مراحل الخدمة الاجتماعية فيجب الانحجج عن سلوك أي طريق نوفره للعوزين بعض الضروريات . وطريق هذه الجماعة طريق خير فلا يصح أن نتف عن متابعة الخطو فيه .

وهي تجربة قد نجحت فبئس تعميمها في جميع أحياء القاهرة — إن لم نقل في كل مدينة وقرية — وهذه التجربة هي مقياس لما في نفوس الشعب من مروءة ونجدة . ونحن في حاجة أن نقيس هذا الرصيد بين آن وآخر ، وأن نحرك هذه العاطفة في النفوس تحريكا مستمرا ، مادما لا نجد الشجاعة الكافية نفرض هذه التكاليف فرضا على القادرين !

وقبل أن تصل الخدمات الاجتماعية إلى كل بيت من البيوت المحتاجة إلى المساعدة والغذاء ، يجب ألا نزع أننا متحضرون ، وأننا نعيش في القرن العشرين !

## تغذية العمال :

في إنجلترا حيث يبلغ دخل العامل ثلاثة أضعاف دخل العامل المصرى على الأقل وجدوا أنفسهم بعد الغلاء مضطرين إلى مساعدة العمال مساعدة مباشرة بالطعام ، فاتخذت هيئات الخدمة الاجتماعية الإجراءات الآتية :

١ — فتح مطاعم متنقلة يتناول فيها العمال غذاءهم بمن قليل .

٢ — تقديم وجبة طعام مجانية لفقراء العمال .

٣ — توفير اللبن للمرضى والناهين والأطفال في أحياء الطبقات العاملة بالمجان .

هذا في إنجلترا ، أما في مصر فأمرأض التغذية تهد قوى العمال ، وتحرم البلاد نصف مجهودهم ونصف إنتاجهم ، وتعجل بمعجزهم عن العمل حيث لا يجدون لهم ما جا ، وتسرع بهم إلى القبور حيث يخلفون وراءهم أرامل ويتأذى يتعرضون للشرور الاجتماعية وللسقوط والشرور .

ولم توجد إلى اليوم هيئة أو جماعة تعنى بغذاء العمال . ولو وجدت هذه الجماعة لوجدت يدها بعد قليل مشلولة إهالة المال ؛ لأن النفوس لم تتفتح بعد للمطف الإنسانى ، ولا للواجب الاجتماعى .

يجب أن يجد كل عامل غذاءه الضرورى بمن مناسب أو بالمجان عند المعجز عن هذا الثمن . وقبل ذلك يجب ألا نزع أننا متحضرون وأننا نعيش في القرن العشرين !

## العالم الجديد والفوارق بين الطبقات بقلم الأستاذ سيد قطب

خطب مسترايدن في نوتجهام ، يوم ٢٢ يوليه الماضى خطبة طويلة تناولت الحاضر والمستقبل ، ومما جاء فيها خاصا بالعالم الجديد المنشود بعد الحرب ، قوله : "يجب ألا نصبر مرة أخرى على حالة البطالة ، وعلى الفوارق السحيقة بين الطبقات والتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ، وحرمان الكثيرين من فرص الحياة " .

وخطب هذا الرجل العظيم من قبل فى أدنبره فورد فى خطبته : " لن تذوقوا طعم السلام بدون إصلاح اجتماعى ، وإذا ظهرت فى العالم آثار البطالة وسوء التغذية وهبوط مستوى المعيشة وانتشرت الفاقة بدون علاج مع إمكان علاجها ، فإن أركان السلام تصبح ممرضة للخطر " .

ومن خلال هذه الفقرات وكثير غيرها مما يلقيه زعماء الأمم فى هذه الفترة ولا سيما مستر روزفلت ومستر تشرشل ، نستطيع أن نبتين سمات العالم الجديد ، ونستطيع أن نلمح أن هذا للعالم الجديد لن يصبر على كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم . وعلى وجه التخصيص لن يصبر على "الفوارق السحيقة بين الطبقات" ، ولن يطبق "التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر" ، ولن يهضم "حرمان الكثيرين من فرص الحياة" .

ومسترايدن الذى يندد بفوارق الطبقات ويندد بالتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ، ويندد بحرمان الكثيرين من فرص الحياة ، هو وزير خارجية الدولة التى سنت ضريبة التراكات بنسب ضخمة فقضت بالفعل على الكثير من فوارق الطبقات ، والتي جعلت الضرائب تصاعدية حتى لتباغ فى بعض حالاتها ٩٥ فى المائة فقضت بالفعل على التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ، والتي جعلت الخدمات الاجتماعية فريضة قومية تصل إلى كل محتاج إليها وتنقل إليه الصحة والعلم فقضت بالفعل على الأسباب التى تحرم الكثيرين من فرص الحياة .

ولكن العالم الجديد يتطلب أكثر مما صنعت انجلترا حتى الآن . وانجلترا صنعت كثيرا جدا ، منه ما ذكرنا ، ومنه ما لم نذكر من مراعاة الجانب الاجتماعى فى كل ضريبة تفرضها وكل قانون تصدره وكل إجراء تهم به ، لالتحقق من أنه لا يضر بالطبقات الفقيرة بل يفيدها ، ويحقق التوازن بينها وبين الطبقات الأخرى .

فما شأن مصر إذذن مع العالم الجديد ، إذا كانت انجلترا تجدد نفسها في حاجة إلى إجراءات جديدة لتنسجم مع هذا العالم ؟

مصر التي يتناهى فيها الغنى ويتناهى فيها الفقر إلى درجة يعجز خيال أى انجليزى عن تصورها . مصر التي تبلغ فوارق الطبقات فيها أن يعيش فرد بعشرة آلاف جنيه في الشهر ، ويعيش فرد آخر بجنيه واحد أو بنصف الجنيه . أو بلا شيء ! مصر التي يبلغ فيها المحرومون من فرص الحياة ملايين ، حرموا الصحة وحرموا العلم وحرموا المال : الأسباب الثلاثة للضرورة لانجاح في الحياة .

ما شأن مصر هذه مع العالم الجديد الذي ستجد نفسها فيه بعد الحرب ؟ وكيف تنسجم معه ، وهي التي تزعم لنفسها وللعالم أنها أمة متحضرة ، تتمازج على الزوج وسكان الكهوف في قديم الزمان ،

أست أدري كيف يتصورنا الأجانب المقيمون في مصر ؟ إنهم يختلطون ببعض الأوساط عندنا فيرون أرق ما وصلت إليه الحضارة البشرية ، وأعلى ما تفنن فيه المتاع الإنساني ، ثم يختلطون ببعض الأوساط فيرون أحط ما تهبط إليه الحيوانية ، وأشد ما يصيب الأحياء من حرمان .

إنهم يرون قصورا وأحياء هي قطعة من باريس ، ثم يرون على مقربة منها مباءات ومناقع لا يراها إلا المستكشفون في بلاد الزوج والأمم البدائية الفقيرة .

إنهم يرون السيارات الفخمة والأزياء الراقية وبريق النعمة يخطف الأبصار في الطرقات ، ثم يرون بجوارها الأقدام الحافية القذرة ، والأسماك البالية المهلهلة ، والوجوه الذابذة المريضة ، والعيون الزائنة الرمدة ، والبؤس القامى الشنيع .

إنهم يرون المتسولين والمشردين والعجزة والمشوهين وذوى الأمراض العفنة والجروح القذرة منتشرين في الطرقات مع الذباب المحوّم والحشرات السارية والقطط الضالة والكلاب الشاردة ، وهم جميعا يبحثون في صناديق القمامة عن فئات الطعام : الأدعى مع القط مع الكلب مع الذبابة مع الحشرة سواء بسواء !



يقول أحد محررى جريدة البلاغ تحت عنوان " ساعات مع وزير الشؤون الاجتماعية " ما يأتي عن معاليه :

" رأى التفاوت بين الطبقات هائلا ، ورأى التوزيع في الثروة سيئا ، ورأى أن المسيطرين على التشريع شركاء في التوزيع ، فأقل محاولة منه لاعادة التوازن إلى الطبقات

يحدث رجة اشتراكية لايرضاها كثيرون ويكسبه خصومة المشرعين فلا يقر تشريعاته أحد،  
فاذا يصنع ؟

” رأى أن الحكومة تملك مائة ألف من الفدادين تزرع فعلا ، وأكثر من مليون من  
الفدادين يمكن أن تستصلح في أقصر وقت ممكن ، فلو أن كل ” عائلة “ من عائلات القرى  
من لا يملكون شيئا منحت خمسة فدادين لاقتلنا فوراً بعشرين ألف أسرة إلى مستوى  
الطبقة الوسطى ، ولانتملنا في خلال سنوات بربع مليون عائلة إلى هذا المستوى ، فكأننا  
نستطيع الآن بمائة الألف من الفدادين أن نمد يد الإقراض السريع إلى عشرين ألف أسرة  
وأن ندخل السعادة إلى قلوب مائة ألف من أشقياء المواطنين إذا افترضنا أن متوسط  
الأسرة يدور حول خمسة أفراد . . . فأمر الوزير بوضع تشريع بهذا التوزيع .

وايس من شك أنها براءة من الوزير حيا ل المشككة ، وحل موفق من الحلول التي  
تبتكرها البراعة . ولكن هذا الحل نفسه يطلعنا على حتمية العقبات التي تعترض الوزير  
أو تعترض الدولة ، وتعترض الإصلاح ، تلك الحقيقة هي أن ” المسيطرين على التشريع  
شركاء في التوزيع “ فلا بد من براءة كبراءة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق حتى تتفادى  
الاصطدام بهذه العقبة !

ولكن الوطن يريد . والإصلاح الاجتماعي يريد . والانجاء العالمي يكله يريد . فما رأى  
من لا يريدون أن يجيئوا الوطن ، ولا الإصلاح الاجتماعي ، ولا الانجاء العالمي ؟ لا يحسب  
أنهم يصرون على وضع لا يرضاه الوطن ولا يرضاه العالم .

إن براءة الوزير قد وصلت إلى مشروع يحسن حالة ربع مليون أسرة في أقصى حدوده  
أى مليون من السكان . فاذا تصنع الملايين الأخرى ؟ لابد من مشروعات أخرى في هذا  
السيبل ؟

يقول مندوب البلاغ : ” عبد الحميد عبد الحق مؤمن بأن ” الفقر “ هو الدافع إلى  
كل جريمة ، وهو السبب في كل نقص . وحديث ” الفقر “ عنده ” طقطوقة “ لا يمل  
ترديدها “ .

” وهو مؤمن أيضاً بأن الإصلاح وحده لا تنجزاً ، فلا خير في أن تعالج مرضاً يأكل  
جسم الفلاح من قرون ويلده فيه سوء التغذية ، ثم تركه جائعاً ليرتد المرض إليه . . . الخ “ .

هذا الإيمان ” هذه العقيدة ، هي التي تنقصنا ، فلو آما جميعا هذا الإيمان لحلت المشككة  
ولما عاد وزير الشؤون الاجتماعية ، يضطر إلى استخدام براعته ، حتى لا يصطدم بعقائد  
اجتماعية هائلة ، ويحرص كل فرد على . . . في يده وما يحقق مصالحة الخاصة .

نريد أن يصبح كل مسؤول "مؤمنا" مثل هذا الإيمان بأن الفقر هو السبب في كل نقص ، وبأن الإصلاح يجب أن يكون وحدة .

نريد هذا الإيمان نستطيع أن نفى الطبقات الفقيرة من كل ضريبة وأن نجعل الضرائب تصاعدية حسب تصاعد الثروة كما تصنع جميع بلاد العالم المتمدن .

نريد هذا الإيمان لنمكن الطبقات العاملة من الحياة الكريمة المعقولة ، فلا تكون لهم شكاوى متجددة يضطر الوزير أن يخف إليها بنفسه بين الحين والحين .

نريد هذا الإيمان لنتمكن من فرض ضرائب إضافية للإصلاح الاجتماعي نحى بها الأطفال من التشميد والفتيات من البغاء والمرضى والمعجزة والمشوهين من التسول في الطرقات .

نريد هذا الإيمان لننقل الريف المصرى إلى بيئة تصلح للآدميين ، ونوفر للريفيين من الضروريات ما توفر مثله للحيوانات والآلات .



ريد هذا الإيمان لتكون آدميين ، ولنعيش مع العالم الجديد في القرن العشرين .

وليس المطلوب أن تشعل المساواة جميع الناس ، فذلك مستوى لم تصل إليه البشرية بعد ولا تصلح به أوضاعها قبل أن يأتى مواعده في عالم السماء .

إنما المطلوب هو ما يعبر عنه مستر إيدن "بعدم الحرمان من فرص الحياة". المطلوب أن يوضع سلاح الجهاد في أيدي جميع الأفراد ، ثم يتركون يتنافسون بمواهبهم فيملو من يطلو ويهبط من يهبط ، ولكن بعد أن توجد الفرصة للجميع بلا محاباة .

من حق كل فرد في الأمة أن يأكل من أى طريق ، وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم بعض الأفراد من الطعام الضرورى الذى يقيم الأود ويحفظ الصحة هو وضع باطل أو فاسد ، يجب أن يعالج كيفما كانت النتائج والأحوال ، فلن يوجد وضع أسوأ ولا أفسد من مييت آدمى بلا طعام .

ومن حق كل فرد في الأمة أن يعمل فإذا لم يجد عملا مع رغبته فيه وقدرته عليه ، فيجب أن يجد موردا يأكل منه . إن الجوع جريمة لا ينبغي أن يقترفها أحد ، ولا يجوز أن يكره المجتمع عليها أحدا ، وإلا فهو مجتمع مجرم يستحق العقاب .

ومن حق كل فرد في الأمة أن ينال نصيبا معينا من العلم ، لأن العلم أحد الأسلحة للصراع في الحياة ، كما أن من حق كل فرد أن ينال نصيبا معينا من صحة الجسم للسبب نفسه . وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم فردا واحدا من العلم الضرورى ومن الصحة الضرورية لأى سبب من الأسباب ، فهو وضع فاسد يجب تغييره بلا إمهال .

هذه هي الخطوط الرئيسية في بناء المجتمعات ، أما التفصيلات فليس هذا مكانها .  
ينبغي أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة هي أنه لا يجوز أن يتمتع الغني الفاحش  
والفقير الفاحش على هذه الصورة في وطن واحد بحال من الأحوال . لا يجوز أن يجوع فرد  
واحد لأنه لا يجد عملاً أو لأنه يعمل ثم ينقص أجره عن الطعام والسكنى واللباس . لا يجوز  
أن يكون هناك طفل واحد مشرد ، ولا عاجز واحد متسول ، ولا فتاة تباع عرضها لتشتري  
الطعام !

ينبغي أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة : هي أنه لا يجوز أن يكون حى المداينغ  
وتلال زينهم وعرب اليسار ، قطعة من القاهرة التي تضم المعادى وجاردن سبتي والزمالك .  
لا يجوز أن تكون القاهرة عاصمة لهذا الريف المصرى الذى نعرفه ونشفق من تصويره .  
لا يجوز أن تكون فنادق ومطاعم ومشارب الكونتنتال وشبرد وجروبى وسان جيمس  
والبارزيانا في العاصمة التي ينبش الأدميون فيها مع القطط والكلاب والصراصير والذباب  
صناديق القمامة على صرأى من الناس !

ينبغي أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة : هي أنه يجوز أن يكون هناك غنى  
وأن يكون هناك فقر ، ولكن لا ينبغي أن يصل الفقر إلى هذا الدرك السحيق ، الذى  
يطلق الأطفال المشردين والعجزة المشوهين ، والفتيات المعرضات للفتنة ، جياعا عرايا  
في الطرقات يتسولون !

أما الوسائل فتختلف فيما وجهات النظر ، ويسلك إليها من يريد أكثر من طريق .

سيد قطب

## الحرية والقوت أهم أهداف البحوث الاجتماعية في العصر الحديث للأستاذ محمد لطفى جمعه

أما الحرية فقد خبط الناس وتبلبلوا في إدراك معانيها، فتوهم معظم الجهال أو المتسرعين بالأحكام المبتسرة والسابقة لأوانها، أن الحرية تعنى تمكين صاحبها من أداء أى عمل يقوم بخاطره أو يدور بخلفه . وهذا الوهم الذى يسود الشرق يعود إلى إفراط الحكام فى قديم الزمان بل إلى عهد قريب فى الاستبداد بأفراد الأمة ، وتطرف الحكام فى تطبيق السلطان الشرعى وقوة الدولة فى منافعهم الذاتية مفضين عن مصلحة الرعية . وقد سرت هذه الخصلة الذميمة من الخليفة إلى السلطان إلى رئيس الشرطة حتى وصلت إلى المأمور والعمدة وشيخ البلد والأستاذ ( الذى كان يجي الضرائب ) ثم إلى الفقير وعسكى الداورية ! . . فحدث فى نفوس المحكومين رد الفعل الذى يشبه نتيجة الكبت والإرهاق فى نفوس الأطفال، وكفر الأفراد بالسلطة كما يكفر الناثر بالقانون ويخرج عليه ، وهو ما وقع فى تاريخ سائر الثورات فى بغداد وباريس والقاهرة ومدريد وروما وأثينا والقسطنطينية، ونشأ عن المفالة فى ظلم الحاكم مفالة من جهة المحكوم فى طلب الحرية ، والتوسع فى فهم معناها ومصرها .

فإذا طالت فترة النزاع بين الحاكم المستبد والمحكوم المظلوم . حيلة أجيال كما حدث فى فرنسا وتركيا، فإن الأولاد يولدون وهم يبغضون الاستبداد ويقاومونه بكل قواهم . وقد تصل بهم هذه الحالة إلى الاستشهاد والتضحية فى سبيل الخلاص والتحرر لأنه وقر فى أذهانهم وجرى مع دعائهم فى عروقتهم أن سلطة الحاكم لا حد لها من الوجهتين الشرعية والوصفية، وأن المحكوم لا يمكنه أن يعترض الحاكم فىرغمه على الحرب ، ويستخره بغير مقابل، ويحصل منه الضرائب والمكوس ، فلا أمل له إذن فى الحرية إلا بزوال هذا النظام الجائر فى نظرهم .

ولكن هذا الفهم للحرية كان فهما خياليا وإن هذا النوع من الحرية الوهمية لا يوجد إلا عند دعاة الفوضى قبل أن يؤسسوا دولة مسئولة ( كما كان شأن نوار روسيا قبل سنة ١٩١٧ ) أو عند فلاسفة النظريات الاجتماعية التاريخيه مثل ديدرو ومابلي، Diderot، Mably وجان چاك روسو<sup>(١)</sup> فقد زعم هؤلاء الثلاثة ولا سيما الأخير منهم أن الناس قبل

(١) . . . . . وقد سبقه جماعة أفلاطون فى كتاب " الجمهورية " .

إنشاء حياة المجتمع كانوا في "عصر ذهبي" age d'or متمتعين بحرية غير محدودة في الأحكام والعيش والاقتصاد، إلى أن أجمعوا فيما بينهم على التعاقد مع من اختاروهم حاكين على التنزل عن بعض حريتهم لقاء تعهد الحاكم والترامه بالدفاع عنهم في داخل المجتمع وخارجه . ولكن هذا التفكير لم يكن إلا وليد الضرورة وتعبيرا عن سخط المحكوم المظلوم على الحاكم الظالم . أما الفرضيون فقد كانوا يقاومون الحاكم المستبد عن بينة وعلم سابق ولا يتمحلون الأعذار، ولا يتمحلون التعاليل ، وما زالوا دائمين في معاداتهم حتى صار لهم من القوة ما تمكنوا به من إقصاء المستبد ، وتأسيس غرش للسواة .

ومعظم الأضرار التي أصابت الجماعات والأفراد راجعة إلى الوهم الذي كان سائدا وهو وجود الحرية المطلقة التي لا تكون حتى في عالم الحيوان .

والنصاية التي وصل إليها الاجتماعيون أن ينال الفرد من الحرية في أقواله وأفعاله بحيث لا يسحقون الآخرين . ووصات هذه النظرية إلى انتهاها حتى وضع لها رجال الثورة الفرنسية تعريفا عاما في "إعلان حقوق الانسان والمواطن" فقالوا "الحرية خلقة يستطيع صاحبها أن يقوم بكل ما يريد ، وحدته في ذلك ضرر الغير" وقد أصاب الفرنسيون عند اشمولوا الانسان (homme) والمواطن (citoyen) يقصدون بذلك إلى أن الحرية المباحة لا تناقض الحكم المنصف ، ولا يمكن تخيلها بدون نظام حكم عادل يؤيدها ويغذيها ويدافع عنها ويكون القائم على هذا الحكم بمثابة القاضى بين المتنازعين فيبين حدود الحرية اللازمة لكل فرد .

وقد شاعت الأقدار والطبيعة أن المجتمع لا يزدهى ولا يزدهر ولا يسفر عن مظاهر قوته وسعادته كما تنفتح الزهرة عن أكامها إلا في ظل الحرية . فكانت الحروب دائما معطلة لنصيب وافرو حائل قوى دون انتشار ذلك الظل الوارف لأن الحرب بطبيعتها بمثابة اندس الحاد الذي يصيب كيان المجتمع وقد يصير مزنا إذا طال أمده . فيعتدى الحاكم مكها أو مدفوعا بمصلحة المجتمع على كثير من مظاهر الحرية ، وليس هذا بالتهدى استبدادا ولا ظالما ولكنه نوع من الوقاية التي تتخذ لون التشريع الاستثنائي، كما يفعل الطبيب والمرض في علاج العليل . ولكن الفرد الذي فطر على عيشة السلم والاستمتاع بحقوقه في حدود معينة قد يختلط عليه الأمر ويلحقه الضرر والفيظ، وقد كان من أهم مظاهر هذا السخط في البلاد المتعدنة تقييد حريات القول والكتابة والاجتماع وخلق الأنوار وتحديد الأوقات والأرزاق بالبطاقات والتعرض للدينين في بعض الأعمال المريبة في ظاهرها كحرية التنقل والاتجار ببعض المواد وعدم المغالاة في تسعير البضاعة والخدم من أرباح الأفراد للصالح العام وغيره . ولما كانت الحكومات هي المسؤولة عن المحافظة على حرية المواطنين بما تضمنه من التشريع الوقفي

أو الدائم فالأشخاص الميالون للاستبداد بفطرتهم يتخذون من فترات الحروب وسيلة ومثابة  
للمبث بحرية الأفراد .

ولم يكن تضيق الحرية الأمر الوحيد الذى أعقبته الحروب ، بل أعقبت أيضا ضيقا  
اقتصاديا يكاد يكون ملازما لطبيعتها فى كل زمان ومكان . وأهم أنواع الضيق ما كان منصبا  
على القوت ، فان الفلاح المصرى يأكل خبز الذرة من غير إدام أو يادمه بقليل من القوت  
والبصل والجن القديم أو سائل الجبن ( المش ) ونادر ا ما يأكل بيضة أو يشرب لبنا أو يخبز  
فطيرة بالسمن أو الزيت وفى الأندلس يأكل الحما . ولا يتكلف هذا القوت الضرورى أكثر  
من قرش أو قرشين . وقد يكون صاحب الطين ومالك الأرض من الأغنياء المفرطين  
فى الطعام فيتذوق فى كل يوم ألوانا من اللحم والسمن والطير والفاكهة والخضر المجلوب  
فى العلب أو الطازج الغالى كعش الغراب أو كشك الماظ وقد لا تقل نفقة طعامه فى اليوم  
الواحد عن جنيهه أو جنيهين ، هذا غير ما ينفقه فى الولائم والمآدب وبيعته على موائد القمار  
والشراب المحرم . وقد كان الفلاح قانعا بما قدم له على الطريقة الشرقية من وجوب الرضى  
بما يعمر من الرزق ، مفترضا أن هذه القناعة أو هذا الرضى جزء من المعتقد الدينى ، ولكن  
الحرب غيرت الأحوال وبدلتها ، دون أن يكون للفلاح دخل فى التحويل والتبديل ، فان  
عيش الذرة نفسه أصبح بعيد المتال بعد أن اختفى القمح أو كاد يختفى من الحقول والأسواق

بيد أن الفلاح وإن جاع نانه قانع ولكن الاجتماعى ينظر الى المسألة من وجهة أخرى  
وهى وجهة الانتاج فانه بينما كان ينفق القرش والقرشين على قوته كان متصب القامة شديد  
العضل ، يحمل طول النهار فى حرارة الشمس ولا يشكو تعباً ويرقد الليل كله ولا يشكو أرقا  
حتى وصفه بـ "بيرلوتى فى كتابه عن مصر " موت أنس الوجود " la mort de Philae " بأنه  
"الرجل البرزى" . ولكن منذ شكا الفلاح الجوع قلت قدرته على العمل والانتاج ،  
واصبح معرضا للأمراض والعجز عن تموين البلاد بعمله المستمر كعادته ، فان الطعام مهما  
قل أو تنوع عماد الصحة البدنية وأصل القوى الجسدية والمعنوية ، وليس الغالى منه أصلح  
من الرخيص للقيام بالأغراض التى يؤكل لأجلها .

وهذه حكمة ربانية أرادت العناية الإلهية فان الطعام الذى يأكله الفقير ( لأنه فى تناول  
يده ) أغذى له وأجدى عليه وأنفع وأشهى لديه من الذى يدمسه الغنى فى جوفه . وكما نقول  
هذا القول اعتباطا ونتمشددق به تعزية وتسلية على حد قول الثعلب الذى اشتهى عنقود العنب  
فلما عجز عن معطائه ذمه زاعما أنه حصرم غير ناضج ، الى أن ثبت بالبحث العلمى أن طعام  
الفقير الرخيص كاف لتغذية جسم الانسان مثل طعام الغنى الثمين ؛ بل هو أفيد منه فى الخبز والفاكهة  
الرخيصة كالتوت والجوز والبقول كالقول والعدس والحمص واللوبيا والخضر الزهيدة الأثمان

كالفجل والبصل الأخضر والجعفيض والسريس وفي البيض واللبن ما يفوق التغذية باللحوم والأسماك والطيور الدسمة ، ويجعل طاعمها بآمن من الأمراض التي تصيب صاحب التغذية الغالية كالنقرس وداء السكر وأمراض المفاصل وداء الملوك والتخمة وعسر البول والامساك الخ .

وقد ثبت بالبحث والتجربة أن لليسر والرخاء والنجاة من الضيق الاقتصادي سبيلين معبدين وهما زيادة الدخل في الفقة وتحصل زيادة الدخل لأهل المملكة المصرية بأن يزيدوا حاصلاتهم الزراعية ويفرغوا ما في وسعهم حتى تقوم بما هم في مسيس الحاجة اليه من طعام وشراب وكساء وأن يعملوا على بيع ما يفيض عن حاجتهم بأغلى ثمن ممكن ( وهذا ما لا يتيسر بتاتا في أزمنة الحرب ، كما وقع في تقدير أسعار القطن المصري في الحرب الراهنة ) ويقوم الاقتصاد في النفقات بالاكْتفاء بما يلزم وعدم الاسراف في شيء ولا سيما ، اذا كان مما يستورد من الخارج ، وقد أدت طوارئ الحرب الراهنة الى ما يشبه تعطيل البضائع المطلوبة فاقفل باب كبير من النفقات التي كانت محتمة لو أن المواصلات البحرية والبرية بقيت على حالها في وقت السلم ، ولو أن إيراد الجمارك معرض للعجز إلا أنه مرجوح بما يعود على الأمة من الادخار والصناعة . والحاجة الملحة تجبر أهل المجتمع على تقليل نفقاتهم . وإن لم يكن راعي الغنم أو عامل المبانى أسعد من عمرو باشا أو بكر بك أو زيد أفندي ، فإنه قد لا يقل عنه راحة بال وصحة بدن إن استقام وفتح في هذه الظروف القاسية ، ولا سيما اذا فتحت الحكومة عينها وأذنيها ، واتخذت عصاها لتضرب بها على يد التاجر الشره واللص المشجع للفلاء ، والنصح الى ليف من الأغنياء البطرانين الذين لا يكتفى الواحد منهم بمخمة آلاف أو ستة آلاف جنيه ينفقها في العام الواحد ، بينما ألوف من اخوانهم في الانسانية يحتاجون الى الضروريات .

وقد ثبت لجمع الباحثين في الاقتصاد والاجتماع أن نفقات الحاجيات غير كثيرة وانما الكثير نفقات الكماليات فاذا اضطر الانسان الى الاقتصاد في كالياته ، اقتصد كثيرا .

وهكذا نرى نظريات علم الاجتماع الحديثة لا تأنف أن تتناول أهم ضروريات الانسان بجانب أسس مبادئه . وأنه هو المخلوق الوحيد الذي يؤسس العمران والحضارة ثم يقوض أركانها في سبيل الحرية والقوت ثم يخوض غمار المعارك الدامية لاغراض قد تنغى أو تبهم على الأذهام في أول أمرها ثم يستبين المرء فوائدها العميمة بعد أن تضع الحروب الطاحنة أوزارها . فيجنى ثمار السلم والحرب ويعمل دأبها على سعادة الجنس غير ناظر الى مصالح الأفراد الموقوتة ما

## الحياة الاجتماعية في مصر

للاستاذ ابراهيم الغطريفى

مدير إدارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

يقصد بالحياة الاجتماعية بحث الحالة الاجتماعية لمجموع السكان دون الاقتصار على فئة معينة ريثما كان لها من ظروفها الخاصة ما لية كانت أو أدبية ما يجعلها تتمتع بحياة اجتماعية خاصة .

وهل ذلك فإذا أردنا أن نستعرض الحياة الاجتماعية في مصر كان من الواجب أن نبدأ بدراسة الظواهر الاجتماعية البارزة التي نشاهدها والتي يكون في دراستها وعلاجها أثر في الحياة الاجتماعية العامة ، ثم ندرس حياة الأغلبية الساحقة للسكان وهؤلاء هم سكان الريف وأغنى بهم المزارعين ، وسكان المدن وأغنى بهم المشتغلين بالصناعة والتجارة لأن حياتهم الاجتماعية هي الحياة الحقيقية للشعب المصرى وهي التي تعطى صورة حقيقية عنها سواء أكانت هذه الصورة تبعث على السرور أو تبعث على الأسى .

أما ما عدا ذلك من الصور فهى صور خلافة ليست من الحقيقة فى شىء ، خدعنا بها حقيقة طويلة وخالنا أنها تمثل حياة البلد الاجتماعية ونعمنا بهذا الخيال ونسينا الحقيقة فأنسلنا الله أنفسنا وأصبحنا فى حالة اجتماعية غريبة بين الأمم الراقية .

وأهم هذه الظواهر العامة للحياة الاجتماعية فى مصر هى المفارقات البعيدة المدى التى توجد بين طبقات الشعب بل بين أفراد الطبقة الواحدة ، يتخذ هذا التفاوت ناحية مادية حيث نرى فقرا مدقعا بجانب يسار فاحش ، أو ناحية عقلية فبيننا تفمر السواد الأعظم من السكان جهالة مطبقة نرى طبقة على حظ كبير من العلم ومن الدرجات الجامعية ، وحتى فى الحياة الخاصة فإنها تنقل من حياة بسيطة ضئيلة راحة إلى حياة نشيطة عنيفة مماثلية فى الترف والرفاهية ، ولا يمكن أن تنسق حياة اجتماعية مع وجود هذه المفارقات إذ تتطلب من المصلح الاجتماعى أن يكون فى إصلاحه حكما عادلا يعمل جهده على إثناء أهل الثراء مع تفضية موارد المسمرين وابتكار الدرجات العلمية لخاصة المتعلمين مع إيصال المعارف العامة والضرورية لغير المتعلمين والترفيه عن الموصرين المترفين مع إيجاد الوسائل للتخفيف عن الموزين وأشباه الموزين .

ومن الغريب أن لهذا التفاوت أثره أيضا في الإنتاج بأنواعه: الصناعي والزراعي والتجاري، ففي مدينة القاهرة نجد مغازل النسيج اليدوي التي يشتغل فيها العمال على الأنوال في قاعات ضيقة و بأجور ضئيلة وذات الإنتاج البسيط في قيمته و كينته تجاور مصانع النسيج الكبيرة التي تحاكي مثيلاتها في مدن أوروبا الصناعية ويشرف عليها إخصائيون ولا تقل منسوجاتها في الجودة عن المنسوجات الأجنبية .

وإذا اجترنا بعض شوارع العاصمة نشاهد نفرا يشتغل بصناعة الحدادة ويزاول مهنته على طريقة عتيقة بالية تكاد لا تصالح أداة للكسب ولا يتفق أداؤها مع أبسط القواعد الصحية . بينما توجد على مقربة منهم مصانع كبيرة بها من آلات البرادة والمسابك الشيء الكثير مما يصلح لإعداد أدوات ميكانيكية هامة بل منها ما أمكن الاستعانة به في بعض الصناعات الحربية .

أما في الإنتاج التجاري فيكفينا أن نتم النظر في وسائل النقل وأن تقارن بين واهورات شركات الملاحة النيلية التي تمخر عياب النيل وبين العدد الوفير من المراكب الشراعية التي لازلت تقوم بتسقط أوفر في النقل النيلي .

أما عن الإنتاج الزراعي فمظهره مقارنة ذلك الفلاح المصري العادي الذي يتبع في الزراعة خطط السلف فيروى أرضه إذا غمرها النيل ويحرقها إذا انحسر عنها مستعملا الأدوات الزراعية البدائية التي تماقت عليها الأجيال

بينما نجد أن بعض الشركات الزراعية الكبيرة قد خطت خطوات واسعة في استعمال وسائل الري والحرق والزراعة وجمع المحصول بطريقة لا تقل عما يتبع في بعض البلاد الزراعية الراقية .

ومن الإنصاف أن نقرر أن هذا التفاوت بين الأفراد والطبقات ملحوظ في الحياة الاجتماعية في غيرنا من البلاد الراقية . ولكنه يمتاز بأنه قائم على مستوى مادي للعيشة يكفل لأفراد الشعب حياة تضمن لهم الحصول على الضروري وما هو أكثر من الضروري و يمتاز أيضا بأن عامة الشعب تستمتع بقسط وافر من المعارف العامة والثقافة التي تساعد كل طبقة على تفهم الطبقات الأخرى وتعمل على تقوية الروابط بين الأفراد وبين المهن وبين الطبقات .

وكذلك الحال في التفاوت الاقتصادي في الإنتاج فإن المشاهد في الدول الأخرى أن وسائل الإنتاج الحديثة أصبحت هي الغالبة وأخذت الوسائل السابقة في التحول أو في الانقراض .

أما في مصر ، فتعتبر الوسائل المستحدثة مظهرا عارضا يخشى عليه من الزوال فلا زال استخدامها يسير بخطا متددة جدا ولا زالت الوسائل القديمة أكثر نشاطا وانتشارا ولا زال لها السبق في أكثر نواحي الإنتاج .

وطبعي أن لهذه الظاهرة أسبابا عدة ، وأنه قد تعاقبت على وجودها سنون طويلة ، ولكن ربما كان من أهم أسبابها :

أولا — ضعف انتشار التعليم ضعفا كبيرا ، وبداهة أن ضعف انتشار التعليم يلازمه ضعف في المعلومات والمعارف الضرورية التي تمكن أفراد الشعب من أن يفهموا جميعا ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات نحو أنفسهم ونحو غيرهم ونحو بلادهم .

ثانيا — إنقضاء فترة طويلة على جمهور السكان وهم طبقة الزراع والعمال دون أن يجدوا تشجيرا ماديا وأديبا يبيتهم لحياة اجتماعية حديثة ويحملهم على أن يأخذوا بقسطهم من وسائل الإنتاج المستحدثة .

فظل جمهور الفلاحين والعمال لا يستسيفون التطور الاجتماعي . واستمسك الفلاحون بالجمود في كل نواحي الحياة ، ذلك الجمود الذي قد نخطيء إذا حسبناه رضى واعتازا بأحوالهم وإنما يدل فقط على أنهم يجهلون ما عداها من ألوان الحياة .

أما العمال فلإقامتهم في المدن وقربهم من الطبقة المستنيرة قاموا بمحاولات نحو التطور الاجتماعي ولكنها محاولات ترجع إلى مجرد التقليد لما وصل إليهم مشوشا عن الدول الأخرى أو ترجع إلى من يدفعونهم ويلقنهم أشياء لم تقو معدم بعدد على هضمها وليست لديهم القدرة الكافية على تفهمها .

والعصر الثاني الذي تمتاز به الحياة الاجتماعية في مصر عدا ما أشرنا إليه من الظواهر البارزة في الشعب المصرى هو اشتغال الأكرية الساحقة من المصريين بالزراعة ، ويرجع ذلك إلى أن مصر تعتمد اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعى ، ويرجع ذلك إلى خصوبة أرضها وإلى سهولة وسائل الرى فيها وإلى عوامل نفسية تتصل بطباع أهلها ومألوف عاداتهم التي ورنوها فتأصلت فيهم بالوراثة وتأقلت بحكم إقامتهم في إقليم زراعى .

وأخص هذه الطبائع ميلهم في كسبهم ومعاشهم إلى المواد الثابتة مهما ضؤلت ، وانصرافهم عن المحازفات مهما أنت بفوائد مالية كثيرة ، ونظرتهم إلى الماضى داءا نظرة تقديس يحاكون السلف محاكاة تكاد تكون تامة في وسائل إنتاجه — وقلمما يتجاوزون الخطة التي رسمت من قبل .

حقيقة أوتى بعض المصريين حظا كبيرا من الابتكار والتجديد وحب المجازفة فقاموا بأنفسهم أو بمساعدة بعض الأجانب النازلين فيهم باتخاذ وسائل جديدة في الإنتاج سواء في ذلك الإنتاج الصناعي أو الزراعى أو التجارى، ولكن هؤلاء قلة والقليلة لا يقاس عليها. وإن دراسة الحياة الاجتماعية امال الزراعة ذات أهمية في الوقوف على الحياة الاجتماعية العامة، ويرجع ذلك إلى ما أتى :

(أولا) عمال الزراعة كغيرهم من السكان أداة فعالة في الإنتاج القومى للبلاد ولسنا في حاجة إلى إيراد الأرقام للتدليل على نصيبهم في الدخل العام .

(ثانيا) والزراعة لازال يشتغل بها أكثر المصريين . إذ دلت الإحصائيات على أن من يشتغلون بالزراعة من المصريين وهم المزارعون بالأجرة وصغار المزارعين ومساعدوهم والزراع مع ذويهم وفي أرض يملكونها والذين يشتغلون في أرض يستأجرونها يبلغ عددهم في سنة ١٩٢٧ - ٣,١٠٠,٠٤٢ وقد قفز هذا العدد في سنة ١٩٣٧ إلى ٥,١٥٧,٥١٢ وهذا عدد ضخم ولا سيما إذا لاحظنا أن عدد جميع أصحاب المهن في مصر بما فيهم عمال الزراعة كان في سنة ١٩٢٧ - ٥,٨٤٥,٦٦٧ وكان في سنة ١٩٣٧ - ٧,٤٢٠,٣٥٥ على أننا لم نضف إلى عدد عمال الزراعة طوائف رعاة الأغنام والقطعة والباعة الجوالون وغيرهم مع أن هؤلاء في الغالب مزارعون متعطلون اضطروا إلى عملهم الحالى اضطرارا ولم تنقطع صلتهم بالزراعة بعد بصفة نهائية .

(ثالثا) إن الحالة المادية للشغلين بالزراعة ذات تأثير قوى على المشتغلين بالصناعة فلا شك أن سوء الأحوال المعيشية في القرى تحملهم على التطلع إلى المدن وخصوصا وقد أخذت بعض المدن تشتغل بالصناعة على وضع كبير .

وقد حدث مثل هذا التطلع والهجرة في بلاد أخرى مثل إنجلترا عند بدء الحركة الصناعية فيها وقبل إدخال الإصلاحات الزراعية التي أعادت الكثيرين ممن هجروا الزراعة إليها ، ولهذا الهجرة المحلية خطرها إذ أنها تهبط أجور عمال الصناعة وتغرى أصحاب الصناعات على استخدامهم رغم ما في هذا الاستخدام من استهداف لإنتاج يشوبه الجهل وعدم المعرفة .

ويشاهد ذلك عند استعراض أجور العمال ومقارنتها بالنسبة لمن يقومون بأعمال مماثلة ولكنهم يختلفون فبعضهم من الريف وبعضهم من القاهرة ، ويطرد ذلك بالنسبة للأعمال الفنية فإن تهالك عمال الزراعة النازحين إليها يهبط بمستوى الأجور فيها هذا بالرغم من أن المبدأ الاقتصادى السليم يوجب مراعاة كفاية العامل عند استخدامه قبل مراعاة أجرته .

ويضطر تبعا لهذه المزاحمة كثير من عمال الصناعة مع اعتزازهم بفنهم وكفائتهم ومحاولتهم المحافظة على مستوى أجورهم إلى التسامح والتساهل فيها .

ثالثا — يبلغ عدد عمال الزراعة في سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨، ٥,١٥٧,٥١٢ ومحصول هؤلاء سواء المحصول العلمى أو المحصول الأدبى ضعيف .

وبداهة أن ما يتطلبونه من حاجيات المعيشة لهم وإعائلاتهم من المنتجات الصناعية لا يتعدى القليل التافه .

ويلاحظ أن الصناعة خصوصا في مصر وهى بلد حديث عهد بها يجب أن تعول على الأسواق الداخلية — ولا يرجع هذا التعويل إلى ضرورات الحرب وصعوبة التصدير ، إنما يرجع إلى أن الصناعة الناشئة لا يمكن أن تقوى على مزاحمة الصناعات القديمة التى رسخت أقدامها فى الأسواق الدولية .

وقد رأينا أن جمهور المشترين فى السوق المحلية من المزارعين وعمال الزراعة وهؤلاء على حال مادية وعلمية ضعيفة ، فلا شك إذا أنه سيكون لهذا كله أثر بالغ على الإنتاج الصناعى وعلى المنتجات الصناعية وعلى عمال الصناعة أنفسهم وبالتالى على الحياة الاجتماعية لسكان المدن وما إليهم من المشتغلين بالتجارة والصناعة .

بقى علينا بعد أن أحطنا بإيجاز بأهمية الدور الذى يقوم به عمال الزراعة وأثرهم فى الإنتاج والحياة الاجتماعية أن نشير إلى الجهود التى بذلت لتهيئة تطوّر اجتماعى صالح لهم حتى يكون لهذا التطوّر أثره الصالح فى التطوّر الاجتماعى للبلاد بصفة عامة .

فتجن إذا قصدنا بالجهود القوانين والنظم التى وضعت فإتاما يعيننا فى هذا المقام فقط ما يتصل اتصالا مباشرا ببطيقة المزارعين وعمال الزراعة دون غيرهم .

ولا تقصد ما وضع من القوانين والنظم وكان متصلا بحماية المحصولات الزراعية وحماية تصدير بعض المنتجات وما إلى ذلك لأن كل هذه الجهود إنما تنفيذ المزارعين بطريق غير مباشر والفائدة المباشرة تعود على الملاك ، ومع الأسف أنه قد صدر من النوع المشار إليه الكثير من التشريعات لوقاية المزروعات من الآفات واعتبار بعض البلاد الخارجية مصابة بأمراض نباتية وبوجوب مراقبة البذور وما إلى ذلك .

ولسنا نعرف تشريعا يتصل مباشرة بالزراع والفلاحين اللهم إلا التشريع الذى لا يبيح الحجز على الأشياء اللازمة لمعيشة الفلاح وأدوات زراعته وكذلك التشريع الذى يمنع نزع الملكية لأهل من خمسة أفدنة وهذا فى الحقيقة وضع لحماية صغار الملاك .

أما النظم . فعمل أبرز النظم الاجتماعية التي وضعت لم هي نظام التعاون ومع ذلك فقد ظل أكثرهم بعيدا عن الاستفادة به ! وبلى هذا نظام المراكز الاجتماعية وهو نظام استحدث أخيرا ومن البدهى أن آثاره لن تعرف بالضبط إلا في السنوات القادمة .

\*

بعد أن فرغنا من تلخيص الحياة الاجتماعية لسكان الريف وتطورها سنأتي على استعراض الحياة الاجتماعية لسكان المدن وتطورها . ولا يخفى أن جمهرة سكان المدن هم المشتغلون بالصناعة .

لم يكن للصناعة شأن كبير قبل الحرب العظمى الماضية ، وكانت الصناعة قاصرة على ورش متناثرة اللهم إلا القليل من شركات الاحتكار الكبيرة وبعض محالج الأقطان التي انتشرت في المراكز المعدة لإنتاج القطن .

ولكن بعد أن وضعت الحرب الماضية أوزارها ورأى بعض رجال الأعمال أهمية وجود بعض الصناعات وما ينتظر لها من الزواج ولا سيما إذا قيد أو تعذر الاستيراد وقد عاصر ذلك ما حل بالبلاد حينذاك من رواج عام ، كما حدث أن ظهرت الحركة السياسية ونمت وبدأ الناس يتذوقون الشيء الكثير من الفوز القومي .

لذلك تقدم فريق من أصحاب الأموال واستفادوا من هذه الظروف مجتمعة وأعدوا الكثير من التصاميم وكان لهم فضل السبق في هذا الميدان ، ولكن إذا قيست هذه الخطوات بما خطتها الدول الأخرى في ميدان الصناعي تبين أنها لازالت خطأ محدودة .

وبين ذلك أن إحصاء سنة ١٩٣٩ دل على أن عدد المصانع جميعها في أنحاء القطر ٨٨,٣٥٩ منها مالا يستخدم عمالا مطلقا وعدده ٤٠,٠٤٠ أي أكثر من النصف ومنها ما يشتغل به عامل فأكثر وعدده ٣٥,٥٨٤ . وبمثل هذا في المناجر إذ لازالت المصانع والمناجر تقوم على مجهودات فردية .

ولا شك أن ازدهار الحياة الاجتماعية وتطورها في المدن لا يتم إلا إذا انتشر الإنتاج الكبير ولكن على الرغم من ذلك كانت الحياة الاجتماعية لعمل الصناعة أوفر حظا منها لعامل الزراعة . إذ يرجع التاريخ التشريعي لتطور عمال الصناعة الاجتماعية إلى سنة ١٩٠٩ وذلك بإصدار القانون الخاص بعدم تشغيل الأحداث .

ثم أعقب ذلك فترة ركود انتهت بأن شكلت في سنة ١٩٣١ لجنة للنظر في إعداد مشاريع قوانين لبعض المسائل العمالية وصدر فيها فعلا قانون بتشغيل الأحداث وقانون خاص بتشغيل النساء وتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات وقانون بشأن التعمير عن إصابات العمل

كذلك من ناحية النظم الاجتماعية كان عمال الصناعة أسبق في الحصول عليها إذ عنيت الحكومة بنظر شكاواهم وبدأ ذلك بتشكيل لجنة توفيق في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ثم صدور قرار بتشكيل لجان توفيق محلية في سنة ١٩٢٤ ثم بتأليف مجلس استشارى للنظر فى شئون العمال كما أنشئت مصلحة العمل لرعاية الشئون المتعلقة بهم .

وقد أخذ أيضا بعض المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى يعنى باستحداث نظم تعمل على النهوض بالحياة الاجتماعية للعمال . فقامت — بمساعدة الحكومة — بإنشاء مراكز اجتماعية لهم وأندية ولأولادهم وأخذت تزودهم بالمعارف العامة .

أما العمال أنفسهم فأبرز نواحي النشاط الاجتماعى التى قاموا بها هى تكوين النقابات . وقد كان هذا النشاط خاضعا لعوامل خارجية متعددة جعلت حياتها دائما أشبه شئ بالمد والجور .

وكانت نشأة النقابات ولا زالت تدور حول أغراض بسيطة لا تتصل كثيرا بالحياة الاجتماعية الحديثة ، ويرجع ذلك إلى أن أكثرها لم ينظم بعد ولم تصل حالة المسالية إلى درجة تسمح له بمزاولة هذه المسائل الاجتماعية الهامة .

وطبى أن إصدار قانون النقابات واعتراف الحكومة بها وإشرافها عليها سيعمل على تلافى المساوئ الحالية وسيتمكن النقابات من تأدية رسالتها ومن المساهمة فى تحسين الحياة الاجتماعية للمشتغلين بالصناعة والتجارة .

ويخلص لنا مما تقدم أن الحياة الاجتماعية فى مصر تمتاز ببعض الظواهر البارزة التى نلصقها فى جميع الأوساط وفى كل الجهات .

وإن فى مقدمة هذه الظواهر والمفارقات البعيدة بين طوائف الشعب وبين أفرادها ، هذه المفارقات التى تشمل الحياة المادية والحياة الأدبية والحياة العقلية .

ولا بد من العمل على التخفيف من هذا التفاوت . ويوجد أيضا ظاهرتان هامتان وهما انتشار الجهل والفاقة بين السواد الأعظم من الشعب ، وأثرهما فى حياته الاجتماعية واضح لا يحتاج إلى دليل . فلا يمكن أن نتصور تطورا اجتماعيا لا يكون من شأنه أن يعالج هاتين الظاهرتين .

كذلك يخلص لنا أن حياة البلد الاجتماعية الصحيحة هى حياة السواد الأعظم للسكان وهؤلاء هم الزراع والعمال .

وأن الإصلاح الذى لا يبدأ بإصلاح هذه العناصر لا يعد إصلاحا لصميم الحياة الاجتماعية المصرية . وليكن رائدنا فى الإصلاح العناية بما كان نفعه عاما وأثره شاملا ، وسيقتضى هذا جهودا وفيرة ونشاطا جمعا فربما كان من الخير أن نوجه كل الجهود والنشاط إلى هذه

الناحية حيث تعود الفائدة على الأكثرية الساحقة من أفراد البلاد . حتى ولو اضطربنا إلى أن نهادن بعض نواحي النشاط الاجتماعى الأخرى التى ينحصر أثرها فى طائفة أو طوائف من خاصة أفراد الشعب .

فإذا ما اجترنا هذه المرحلة الأساسية والضرورية من الإصلاح أمكننا أن نطمئن إلى أننا قد وضعنا أساسا سليما لحياة اجتماعية سليمة . وأمكننا أن نجعل سواد الأمة يشعر بالتطور الاجتماعى وبأثره الأدبى والمادى والعقلى ، وعندئذ يصبح الحكم على أن حياتنا الاجتماعية حياة صالحة حكما صحيحا حقيقيا لأنه ينطبق على عامة الشعب ولا يقتصر على فئات قليلة امتازت بوفرة العلم أو وفرة المال ولكنها قليلة والقلة لا يقاس عليها، ومن الظلم القادح أن يكون الحكم عليها حكما على ما عداها من الأغلبية الساحقة للسكان .

ويجب ألا يقاس التطور الذى نشده بغيره لدى البلاد الأخرى ، فلكل تطور أسبابه الخاصة ووسائل علاجه التى أعدت له . على أن يكون العمل على تهئة حياة اجتماعية صالحة للجمهور وهم الزراع والصناع مقترنا بوضع حدود واضحة تبين حقوق الملاك وواجبات الزراع وتحدد التبعات المتبادلة بين أصحاب الأعمال والعمال . حتى لا يحاول العمال والزراع الانتقاص من سلطة أصحاب الأعمال والملاك أو يغمطوا حقهم فى الإشراف والتوجيه أو يتناسوا فضلهم فى الإقدام وفى التضحية بأموالهم وعصارة عقولهم لتنمية الإنتاج القومى ولا ييجاد ميادين فسيحة لهم ليكسبوا عيشهم ويزاولوا أعمالهم ، كما يذكر أصحاب الأعمال للعمال نشاطهم وقيامهم بواجباتهم فيجزونهم جزاء وفاقا ويمنحونهم رعاية مادية وأدبية تكفل لهم حياة اجتماعية صالحة .

ولكن ههنا عند وضع التشريعات والنظم اختيار ما يلائم أحوالنا وعاشاة الطفرة والانتصاف عن الإكثار منها والمبالغة فى استحداث نظم متعددة لأن التطور الاجتماعى إنما يحدث فى البلاد تبعاً لمقتضيات أحوال كل منها واستجابة للضرورات التى أوجت به — وعلى العموم ليكن رائدنا — كما قال المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولى فى تقريره الذى رفعه إلى الحكومة المصرية عند ما انتدبته لبحث التطور الاجتماعى للعمال فى مصر .

” يجب أن نبدأ بوضع أساس عريض وقاعدة ثابتة بدلا من أن نبنى فقط بإنجاز الهرم بأقله “.

## فرد يقيم مستشفى

يعلم القراء — كما نعلم — مقدار الجهود الجبارة التي بذلتها جمعية المواساة بالاسكندرية والجمعية الخيرية الاسلامية بالقاهرة حتى استطاعت كل منهما أن تفتتق مستشفىا في عدد من السنين .

يعلمون أن كانتا الجمعيتين قد سلكت كل الطرق وطرقت جميع الأبواب ، وأصدرت الدصيب تلوا النصيب حتى تجمع لديها المبلغ الذي تقيم به مستشفى لا تقا .

ويعلم القراء — كما نعلم — أنه في الوقت الذي كانت جمعية المواساة وكانت الجمعية الخيرية الاسلامية تبذل آخر ماتمك من الجهود وتبتكر ما تستطيع من الوسائل ، لإقامة مستشفى ، كان فرد واحد هو موسيو "كوتسيكا" ينشئ مستشفى كاملا من ماله الخاص قبالة مستشفى المواساة !

وموسيو "كوتسيكا" رجل غني ، ولكنه ليس الغني الوحيد في هذه البلاد ، فهناك عشرات من المصريين تبلغ ثروتهم ثروته ، وهناك مئات يقربون في ثرائهم منه ، وهناك ألوف لهم من الثروة الضخمة مقدار مناسب . فلم يكن الغني وحده هو الذي جعل موسيو "كوتسيكا" قادرا على القيام بالعمل الذي تعبت فيه جمعية ، ونهض به شعب كامل . إنما كان الضمير الحى والشعور بالواجب الإنسانى هما اللذان دفعا به الى إنشاء مستشفىا نفخا ضخما ، قبالة مستشفى المواساة .

وذلك الضمير وهذا الشعور هما اللذان قعدا بالمشترات وبالئات وبالآلاف من أغنياء المصريين عن القيام بما قام موسيو "كوتسيكا" به ، فالروح الاجتماعية عندنا ضعيفة ، والشعور بالام الآخرين مفقود ، وهؤلاء الأثرياء المترفون يعدون أنفسهم جنسا آخر غير جنس الفقراء المحرومين ، فهم لا يفكرون في البرهم إلا حيث يوجد للبرئمن من رتبة أو منصب أو صفقة من الصفقات ! ومع هذا فعدد الذين يتبرعون به تافه محدود — حتى في هذه الصفقات إذا قيس إلى عمل ضخم كعمل موسيو كوتسيكا في مستشفىا .

لذلك كله أحسست بهزة فرح حين قرأت أن حضرة صاحب العزة "طاهر بك اللوزى" قد أرسل إلى معالى وزير الصحة ينثه بعزمه على إقامة مستشفىا للسل في دمياط من ماله الخاص ، وأنه يرسل لهذا الغرض بمبلغ مبدئى قدره أربعة آلاف جنيه ، ويعد بإرسال مبالغ متتالية حتى يتم بناء المستشفى .

أحسست بهزة فرح حين قرأت هذا الخبر ، فيها هو ذا أخيرا فرد مصرى ليس ببالغ الثراء فيما أحسب اذا قيست ثروته بثروة أصحاب الملايين من المصريين والمتمصرين ، ولكنه يجد في ضميره وفي شعوره ما يعلى عليه أن يتفرد ببناء مستشفى في مدينته ، وبذلك يرفع رءوسنا أمام العالم ، فنستطيع أن نقول للاشم :

ها هو ذا " فرد يقيم مستشفى " من المصريين !



وفيا قرأت صرفت أن عصاميا أمريكيا اسمه " كارنيجي " قد جمع ثروة تقدر بمائة مليون من الجنيهات ، وقد بلغ السادسة والستين من العمر ، ففكر في حرفة يخرتها بعد أن صفى مصانته وشركاته فدرت عليه هذا المبلغ ، فهداه ضميره وشعوره الى احتراف " البر " ووزع من ثروته ثمانية وتسعين مليونا من الجنيهات على مشروعات الخير في أمريكا واسكتلنده موطنه الأصلي .

ثم استغل المليونين الباقيين فصارا نحسة ف تبرع بها قبل وفاته لأعمال البر والخير . وكانت له قولة مشهورة : " يجب ألا يموت الإنسان ثريا " !

ولو سمع أغنياؤنا المصريون بقصة هذا الرجل لمصمصوا شفاههم وعدوه مجنوننا من المجانين فهم — حفظهم الله — لا يدركون مغزى هذا التصرف ، ولا يعرفون أن أعمال البر تستوجب النزول عن قدر مما أعظام الله الا أن يكون وراء ذلك رتبة أو منصب أو صفة رابحة ، أو على الأقل نشر الاسم في الصحف مقرونا بالثناء والتبويه !

وإن أحدا لا يظالمهم بأن ينزلوا عن ثروتهم كلها ولا عن عشرة في المائة منها ... ولكن عن واحد فقط من كل مائة في العام ، ولو فعلوا ذلك لقامت المؤسسات الخيرية في كل مكان ، ولوصلت الخدمة الاجتماعية إلى كل محتاج إليها ، ولاختمت من الشوارع تلك الكتل البشرية المهزلة المريضة المشوهة القذرة فيما لا يزيد على عشر سنوات .

إن أسبوع البر الذي عددناه ناجحا قد رجع بثانية وتسعين الفا من الجنيهات ، يستطيع فرد واحد من أثرياء المصريين والمتمصرين أن يجود بها في غير عمر وبلا إرهاب ، كما تبرع موسيو كوتسيكا ببناء مستشفى ضخم ، وكما تبرع اللوزي بك ببناء مستشفى كامل على حسابه الخاص .

وأذكر أنني قرأت مرة لأحد كبار الأغنياء عندنا مقالا مؤثرا في العطف على الفقراء وتوفير القوت لهم ... فذكرت على الفور تلك الأقصوصة التي صاغها المرحوم حافظ ابراهيم شعرا : أقصوصة الرجل صاحب الكلب الذي شوهد ينتحب وفي يده أرغفة وكلبه مشرف على الموت ، فلما سئل عن سر انتحابه ، أجاب أن كلبه العزيز يموت من الجوع ، فقيل له : ولماذا لا تتقذه والرغفان في يدك ، فكان جوابه :

لذلك الحد لم يتبع صداقتنا أما كفى أن يرانى اليوم محتجا ؟

ولكن "الرجل" سيد جلال - الذى كدنا نساءه - أنفذ الموقف فبادر بترجمة هذا المقال المؤثر إلى لغة "الشيكات" المؤثرة كذلك ؟ نتبرع بمبلغ ضخم جدا إذا قيس إلى ثروته المحدودة باسم توفير القوات للطبقات الفقيرة !

واليوم ها هي ذى وزارة الشؤون الاجتماعية تم بهرض ضريبة الزكاة لتستطيع أن تجاهد شع الأثماء ، وأن تطلق بعض الأموال المحبوسة من عقابها باسم الدين و باسم الخدمة الاجتماعية و باسم البر الانسانى فتجد من الممولين ، بعض من ينهض لها بالهجوم الأفلاطونية ، و يقيم في سبيلها العراقل بالحيل القانونية . وما هو إلا الشح والحرص في صورة من صورهما المقيتة . دعوا وزارة الشؤون الاجتماعية تنفى وصمة البخل عن المصريين ، دعوا تخلق لهم المعاذير - إذا لم يتبرعوا كما يتبرع الآدميون في كل أقطار الأرض - بأنهم إنما يكفون عن التبرع لأن التبرعات جمعت منهم باسم الزكاة التى يحضهم عليها دينهم و يجعلها فريضة أساسية في أعناقهم ! دعوا وزارة الشؤون الاجتماعية تطهرهم من الشح و تقيمهم من اعنته و تحقق فيهم قوله تعالى : "ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون" !

خَذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

قرءان كرم

## أثر العقيدة الوطنية

### في الإحسان إلى البائسين وتنظيم الإحسان

للاستاذ محمد أبو بكر إبراهيم

المفتر بالعلم الثانوى بوزارة المعارف

من مشكلاتنا الاجتماعية الجديرة بالنظر مشكلة الاستجداء والتسؤل . وهى مشكلة قديمة تناولها الكثيرون بالبحث والعلاج غير مرة ، وعنت بها الحكومة عناية كبيرة ، ولكن النتائج العملية طفيفة . وجاءت الأزمة الحاضرة فزادت الطين بلة ، والمشكلة تعقيدا حتى أننا نرى عشرات من المسؤولين يذرعون شوارع القاهرة ذهابا وإيابا ، ويفدون إلى المدن والقرى واحدا إثر آخر .

وليس يداخلنا شك في أن جمهرة من هؤلاء الشحاذين مدعون متصنعون يتذرعون بكثير من الحيل ليستدروا عطف الجماهير عليهم ، وليفوزوا بالربح الوافر الذى لا يعلم به مامل أو صانع . حتى لقد استمروا هذه العادة الذميمة ، وجنحوا إلى البطالة والتعطل . فالشحاذة في نظرهم خير من العمل . هؤلاء وأمثالهم يجب أن يحاربوا أينما تفقوا لأنهم عيال على المجتدين العاملين . والحكومة كفضيلة بأن تضرب على أيديهم ، وتضيق الخناق عليهم لترجيح هذا الكابوس عن صدر الأمة ، فإذا ما وجد المتصنعون منهم أن بفتاح الشحاذة قد سدت ، وأن أبواب التسؤل قد أغلقت ، وأن الحكومة جادة في تعقبهم ومطاردتهم ، راحوا يتلمسون عملا يرتزقون منه . وفي هذا منغمة لهم وخير للناس .

هذا اقتراح بتنظيم الزكاة أطلقه نايمحا نافعاً ومهلاً ميسورا ، يعين على تمييز القادرين من العاجزين — ورب الدار أدرى بما فيها — وهو يحقق الغرض من الزكاة ويغرس الألفة والمحبة بين الآخذ والمعطى : إذ يعرف الفقير أن سبب نعمته إنما هو من فضل الله عليه ومن جود الغنى المقيم معه في قريته ، ويدرك أن سر سعادته راجع إلى إحسان المحسنين الذين يحاورونه في مسكنه ويؤدون الحقوق المفروضة عليهم في أموالهم — فلا يمتد بصره ولا تمتد يده إلى ثروة المترين أو متاع المقتردين في بلدته حاسداً أو سارقاً — وأشد ما يكون الحسد بين الأقارب والجيران — وبذلك يأمن أعياء القرية شر فقرائها ، لأن هؤلاء قد أخذوا نصيبهم المعلوم ، وأولئك قد أدوا واجبهم المفروض فيعيشون في وئام وسلام كأعضاء أسرة واحدة لا تباغض ولا تنافر . أما لو جمعت الزكاة جمعاً عاماً كما تجتمع الضرائب الحكومية

بطريقة عامة لا تخصص فيها ، ووزعت كذلك على الفقراء بطريقة عامة فإنى أعتقد أنها تكون بذلك أشبه شىء بالرواتب المقررة فتضجع بعض فوائدها الخلقية والدينية والاجتماعية ، وتفقد الزكاة كثيرا من مزاياها التى أرادها الشرع الشريف فلا تتحقق الأغراض النبيلة التى أوصلناها .

وأعتقد أن خير طريقة لجمع الزكاة أن تجعل عملية موضعية فلا يجوز أن تجبى الزكاة من قرية لتصرف للفقراء فى قرية أخرى بل تتكون كل فى قرية وحدة مستقلة لها شخصيتها وميزانيتها وزكاتها ، ولها فقراؤها وأغنياؤها ، ولها أعضاؤها العاملون على جمع الزكاة وتوزيعها فيها . ذلك بأن يكون فى كل قرية جباة للزكاة من وجوه القوم المختارين منها ، ممن اشتهروا بحسن السيرة وصفاء الميرة . ويتم ذلك بانتخاب الأهلىن أنفسهم لهؤلاء الأعضاء ؛ لأنهم أدرى بأحوالهم وأقدر على التعبير عن إرادتهم . ويقوم بالعمل الكتابى لهذا المجلس الخيرى واحد من الموظفين المقيمين ، ويقوم بأمانة الصندوق شخص من القرية له ضمان . ويكون عمل هؤلاء — غير جمع الزكاة — إحصاء الفقراء المعوزين فى نفس القرية ، جعلهم طبقات متفاوتة بحسب حاجتهم وقرهم . وتكون هذه الجماعة المختارة فى القرية مسئولة أمام الحكومة عن كل احمال أو تقصير أو تزوير ولا بأس من مكافأتهم حتى يتبلو على عملهم بناية ودقة ؛ إلا من تطوع منهم يريد وجه الله . وهذا نظام دقيق يكفى أنه من تشريع الله وهو أصدق تشريع . فقد جعلت الآية الكريمة لازكاة عملا عليها ؛ يجمعونها من القادرين ، كما جعلت لهم نصيبا منها فقال جل شأنه ” إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم .

أما العجزة من اليناى والنساء وذوى العاهات الذين لا يجدون ما ينفقون ، ولا يستطيعون أن يؤدوا عملا من الأعمال ، لضعفهم وخورهم ، فهؤلاء جميعا أولى بالبر ، وأحرى بالرحمة والاحسان ، لأنهم مساكين مستضعفون ، ولأنهم اخواننا فى الدين شركاؤنا فى الوطن ، ولا يلبق بالأخ أن يترك أخاه يتضور جوعا ويتلوى المأثم ينعم هو بالثراء العريض والغنى الواسع ، كما لا يجوز لأهل الوطن أن ينبذوا طائفة منهم تستندى لأكف بذلة وتضرع . وطائفة أخرى منهم الحياء من الطلب ، والمجل من السؤال ، فقنعوا فى دورهم ، ورضوا بالدون من الديش ، واليسير من القوت ، مما قد يجيبهم عفوا من كرم من يعرفون حالهم ، ويعامون عوزهم ، وقد تمر بهم الأيام ولا يجدون ما يطعمون ، هؤلاء حريون بالاحسان والعطف ، وبقاؤهم فى شقاتهم سبة لاترضاها مصرنا الناهضة المتطلمة لمجد أرقى وعز أسمى فتركهم على هذه الحال السيئة ، تقصير وطنى ودينى وخلقى ، تقع تيمته على المترفين من

المصريين ، لأن الأديان السماوية قد حثت على مناصرة الضعفاء والبائسين ، وحضت على الزكاة والصدقة والاحسان كما جاء في القرآن الكريم — وكما ورد في غيره من الكتب المقدسة ونظام الله خير نظام ودستوره أبهى دستور .

ولكن كيف تجمع الزكاة ؟ وكيف توزع ؟ وكيف تبني على أساس متين ؟ هذه أسئلة قد تردت على السنة المفكرين ، وجالت بخاطر الحكومة ، فأخذت وزارة الشؤون الاجتماعية تبحث فيها بحثا عميقا للوصول الى حلها حلا سليما ، وهي جادة في وضع التصميمات الحكيمة والمشروعات الحازمة التي توصل الى طريقة قوية ، في جباية الزكاة ، وكيفية توزيعها بالوسائل النافعة الكفيلة بحسن التنفيذ .

أعرف قرى من قرى الفيوم تعد من أفقر القرى في هذه المديرية قد هدى الله رجالها الى تأليف جماعة منهم منذ عام تقريبا . وظيفتها جمع اشتراكات من القادريين في القرية ، وأعضاؤها مختارون من أغنيائها ومن مدرسي التعليم الإلزامي فيها . وهؤلاء يعملون طواعية واختيارا وحبا في إنهاض قريتهم وانتشال فقرائهم من براثن الفاقة والبؤس — فإذا ما أقبل عيد من الأعياد الدينية أو الوطنية رأيتهم يطوفون — في حضان ورفق على العجزة واليتامى والأرامل يعطونهم بعض ما جمعوا من مال وكسوة — وإذا مات فقير في القرية قاموا بتجهيزه ودفنه ، وهذه القرية صارت أقل القرى في الفيوم إجراما وأخلفها إلى السكينة والعمل والتقوى . تم هذا في هذه القرية — مع أن نظام جمعيتها صرت تجعل فطرى وعملها محدود لا يعدو الطلب برفق ، فإذا يكون الحال لو عمم هذا النظام في كل قرية من قرى مصر على شكل أكمل ونظام أتم — أظن أنه سيحيىء من ورائه الفضل العميم ، والخير الكثير للأغنياء والفقراء على السواء .

ولا يفوتني أن أذكر هنا مشكلة اليتامى من الأطفال الصغار فان هؤلاء إذا جرينا على إعطائهم الزكاة كما يعطى العجزة وذوو العاهات ألحقنا بهم ضررا جسديا ، ونشأت منهم ناشئة تعتاد الخمول والراحة وتشب على البطالة والكسل وتقع عن العمل ، وتكره المراقبة على صنعة تنفع في المستقبل ، وعمل يجلب السعادة في الحياة المقبلة . هؤلاء أعتقد أن حير وسيلة لتربيتهم ، وأجدى نظام لإعطائهم نصيبهم من الزكاة أن يجمع المال الذي يستحقونه ليعد لهم به عمل زراعي أو صناعي في القرية نفمها ، ليكون لهم من هذا العمل خير تنشئة وأحسن إمداد ، فان الدين كما فرض الزكاة فرض العمل . حتى لا يستمرئ الناس لذة المال المحبوب لهم من غير تعب ، وحتى لا يعودوا الخمول والكسل ، فقد حث الله على أن يكتسب الإنسان قوته إن استطاع لذلك سبيلا بكده وجده وعرق جبينه ، ووردت الآيات الكثيرة في هذا المعنى فقال تعالى "فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا"

من فضل الله " وقال تعالى " فَاَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ " فالدين بهذا الاتجاه قد وضع دستوراً للنظام الاجتماعي ، حتى يعطى الموسر ما وجب عليه من الصدقات ، وحتى يقوم الفقير بما وجب عليه من العمل ، فلا يركن إلى الراحة والنوم اعتماداً على صدقات المحسنين ومبات المتعطفين .

ولا يسمى الاحسان احساناً بالمعنى الصحيح الا اذا صدر عن اريحية كريمة ، وعاطفة نبيلة ، ونفس سالحة ، وعقيدة دينية راسخة ، حتى يكون مؤسسا على خلق كريم ، وزرعة وطنية صادقة ، ووظرة قوية طاهرة ، فنمو شجرة الزكاة في تربة مصر ويمتد ظلها وارفاً شقياً فيه المحرمون المستحقون ، فيكونون للاغنياء اصدقاء اوفياء يعرفون لهم جميلهم ، ويقدرونهم قدرهم ، والله يجزي المتصدقين .

محمد أبو بكر ابراهيم

### من كلام الإمام علي

إن لله عباداً يختصهم الله بالنعم لمنافع العباد فيقرها في أيديهم ما بذأواها ، فان منعوا نزعها منهم ثم حولها إلى غيرهم .

لا يذنبى للعبد أن يثق بخصمته : العافية ، والغنى ، بينا تراه معافى إذا صقم ، وبيننا تراه غنيا إذا افتقر .

## هل للفنان أن يتزوج

بقلم الكاتبة زينب محمد حسين

يكاد يجمع الكتاب والمفكرون على تعارض فكرة الزواج مع ميول الفنان ومع طبيعته ومع ما يطمح اليه من مجد ورفعة، ويثبتون بمختلف الحجج والبراهين أن في الزواج حدا للنبوغ. وقتلا للروح الفنية ، والوقوف بمبقرية الفنان عند نقطة معلومة لا تتجاوز المرتبة التي وصل اليها قبل زواجه .

وليس الاجماع دليل الاصابة فكم من مرة أجمع المفكرون والعلماء والفلاسفة على نظريات تبين خلفائهم أنها خاطئة لا تقوى على الوقوف أمام الحقائق والتجارب .

وقد عت لنا إزاء ما لمستاه من حقائق الزواج الموفق بين أعظم الفنانين الأوروبين أن تعرض الحياة فنانينا المصريين ، متخذين من الحقائق النابذة مثلا يقوى حججتنا ويقضى على الاعتقاد الذي كاد أن يكون إيمانا بأنه ليس للفنان أن يتزوج ... فالحقيقة أن الفنان يتزع بطبيعته إلى الهدوء المطلق والسكينة الشاملة . ولا يمكن لهذه النزعات وهذه الميول أن تحق إلا في المنزل الهادئ الذي قوامه امرأة حكيمة مدبرة تتحلق منه عشا هادئا طالما كان حاملا رائعا في خيال الفنان ، وأنشودة دائمة النغم في قلبه المنشوق الى الكمال ، وموسيقى سماوية تشمل بألحانها الملائكية نفسه الشفافة الواداة .

فإلى البيت ، وإلى البيت وحده ، يهرع الفنان بعد أن يكون قد أمضه عالم الحقيقة بمزجياته . وحشوه وزياداته ، فقل بربك ! . أى سعادة وأى هناء وأى هدوء واستقرار يحده الفنان اذا ما عاد الى منزله المشوش المقفر .. الذى تسوده الفوضى وتحمم عليه الأقدار وترتع فيه الهوام والحشرات وتبعثر فيه الأشياء بلا نظام ولا ترتيب مما يدعيه الفنان — تقصيرا منه وعجزا — أنه من لوازم الفن وضرورياته ؟ .

الفنان بلا شك رجل ككل الرجال ، يعشق الكمال فى كل شىء ، بل أن روحه الفنانة أكثر منهم طموحا إلى رؤية كل ما هو جميل رقيق ، لأن الفنان يصبو دائما الى المثل العليا ويهفو إلى الذوق المصفى ، ولكنه مع ذلك يميل الى الكسل اللذيذ الذى تخلوله فيه دنيا الأحلام . . . فتراه أبدا هائما مع خيالاته وأحلامه حتى تكاد تلك الأحلام تنسيه كل ما يحيط به من حقائق متممة . . أو قل لازمة لابرار تلك الصور الرائعة التى غالبا ما تتلاشى من خياله لعدم وجود الجوا الملائم لتبذيتها وصقلها .

وقد سمعنا أن بعض الحكومات الأوروبية قد فكرت في أن تقيم لكل فنان منزلا يتفق وأهواءه وخيالاته وما يتطلبه من هدوء وامتعة يمكن معهما أن يستوحى منه في الجوارح الذي ينشده ويمتناه ، لكي تحصل الدولة بعد ذلك على إنتاج فني رائع تفخر به أمام الدول الأخرى . من هذا يتبين لنا أن للهدوء المنزلي أكبر أثر في الإنتاج الفني وليس أقدر من المرأة في إيجاد وخلق ذلك الجوارح الحالم الذي يتعشقه الفنان .

ولما كان البيت في حاجة إلى عناية المرأة وتنظيمها فقد عمد البعض إلى الاستعاضة عن الزوجة بالخدامة لتقوم بهذه المهمة ، وقد فاتهم أن المنزل لا يتم جماله بالتنسيق وحده . . بل بتلك الروح المشرقة المرحة التي تضيئ من أنوثتها وجاذبيتها على كل ما بالمنزل صحرا وجمالا . . روح الزوجة المحبة التي تحرص كل الحرص على تحقيق رغبات زوجها والمحافظة على هنيئته وسعادته . روح الزوجة التي يقتفدها أعظم فنانينا في منازلهم فلا يجدونها فيمرعون إلى المقاهي والمتديبات يتخلصا من أثر الوحدة القاتلة التي يلمسونها دائما في منازلهم القفراء . وإذا كنا نرى أن كثيرا من الأزواج يتسببون بسوء تصرفهم وعدم تقديرهم لشعور المرأة في فشل زواجهم ، فالفنان وهو الرقيق بطبعه ، المتسامح بغيريته ، أقدر من الرجل العادي على ادراك نزعات المرأة والتفاعل في صميمها . وإذا اهدم السبب زال المسبب وأمكن لتلك المزاي التي يمتاز بها الفنان أن يملك قلب الزوجة . تلك التي ستخلق منها رقة زوجها وعجته هاديا له في طريقه ، وعاملا قويا على تحقيق آماله وأمانيه .

وقد أثبتت الأيام أن المرأة إذا أحببت أخلصت وتفانت وكانت لرجلها نبراسا يهتدى به إلى حيث المجد والرفعة .

ولا يمكن للمرأة أن تكون سببا في هدم عشها الجميل إلا إذا ابتليت بزواج مشاكس عنيد أو إذا كانت جاهلة متبلدة تسير في الحياة على وتيرة واحدة مملدة .

فاذا أراد الفنان أن يكون سعيدا بزواجه موقفا فيه ، فعليه أن يتعد عن السبب الأول ويحاذر من الثاني فيدقق في اختيار شريكة حياته ، ويأخذها لو كانت ممن يتفقهن ويؤله أو ممن يتعشقن منه .

والفتاة الراقية المثقفة هي أقرب إلى تنهمج من سواها وأقدر على إذكاء روحه وأفكاره .

من كل ما تقدم يمكننا ان نؤكد أن إجماع بعض فنانينا عن الزواج — وأكثروهم من بلغ من العمر عتيا — ليس لعدم إيجاد مثلهم العليا في الحياة ، فعندنا والحمد لله في مصر من الفتيات الصالحات كثير . ولكنه هربا من تحمل مسئولياته وتبعاته بل وجبنا وضعفا من حقائق يتعدون عن مواجهتها وفي الغالب لوجود نقص طبيعي في تكوينهم يمنعهم من الاقدام

عليه، أو مرض نفساني خطير ابتلتهم به وحدتهم الدائمة. ومع ذلك فهم ياسترون وراء أفضة زائفة ويدعون أن الزواج لا يتفق وميولهم كى يخفوا عن أعيننا حقاقتهم المحزنة . ولا يكفهم الصمت ستارا بل نراهم يشنون أفضع الحملات ضد الزواج فى كتبهم ومقالاتهم ويقذفون بالتهم للمرأة المسكينة مما يؤثر أعظم الأثر فى نفوس شبانا الناهض الذى يتثل بهم ويتندى بنصائحهم المرجاء، وهذا دون شك مما يزيد فى أزمة الزواج التى استفحل خطبها وكاد أن يستعصى أمر علاجها .

والتاريخ يحدثنا عن أثر المرأة فى حياة الفنانين والعطاء ، وكيف كان لها اليد الطولى فى تنمية نبوغهم وإذكاء عبقريتهم ، وأخراج ثمرات قرائحهم التى انتفعت إعجاب العالم وتقديره هوها ن ستراوس الذى رفعت امرأته من عامل فى مصرف إلى موسيقى خالد ، ووقفت إلى جانبه تشد أزره وتشجعه على اظهار مواهبه الفذة غير آبه بما اعترضه من عقبات فى سبيل خالق فن جديد ، تحدى به كل الفنون القديمة ، وأحدث همزة كبيرة فى أوروبا ذلك الحين ، لم يصل إلى ذلك الا بفضل امرأته .

وها هى ذى مسز روزفلت التى لا تألوا جهدا على الدأب فى وضع حجر جديد كل يوم يزيد فى بناء مجد زوجها وعظمته ... والتى آزرتة وعاضدته حتى بلغ أسمى مكانة فى العالم الجديد .

و يضيق بنا الحصر إذا ما أعددنا زيجات الفنانين والعطاء التى توجت بالسعادة والتوفيق... والتى تناقض فى صراحة عجبية ما نسمعه كل يوم من إهجام فنائنا عن الزواج وهججهم الواهية فى ذلك مما يرجع إلى تصويرهم الفردى فى هذا الأمر واعتقاداتهم الكاذبة .

وإذا كنا بعد كل ذلك لم نأمس النقطة الحساسة فى عدم إقدام فنائنا على الزواج ، فهل يمكن إذن أن نعرف ما هى ؟ حتى يمكن لتلك الأزمة التى لها أثرها الفظيع فى مستقبل أمتنا المصرية المحبوبة أن تنفرج ولو قليلا ؟ وحتى يمكن لذلك الداء الويل أن يقل خطره لا من جهة قلة النسل وحسب، بل من جهة الأخلاق العامة . أخلاق فتياتنا السذج اللواتى تبهرن تلك المسالات البراقة ويحذهن ذلك الغموض المشوق إلى التقرب اليهم . . وفتياتنا الأغرار الذين تجذبهم بيوت الدعارة ومحل الموبقات ، بسبب إهجامهم عن الزواج تشبها بأعظم الفنانين .

ولسوف ندرك جميعا إذا ما حلت بعض تلك الأزمة المزمنة عمق تلك الهوة السحيقة التى نكاد أن نكون مسوقين إليها .

## كلام وزير . . .

وحسبى أن أذكر لك أنه يوجد بمكتب الشباب المتعطلين ؛ الذى يتبع  
وزاوى ؛ عشرة آلاف وثلاثة طلب ؛ لشباب صرفوا العمر والمال  
فى الحصول على الدرجات ؛ فلما ظفروا به لم يجدوا ميدانا يستخدمون  
فيه معارفهم وشبايهم .

أضف الى ذلك أن هناك مثل هذا العدد أو يزيد فى الجامعة المصرية  
وفى الجامعة الأزهرية . وها هى الحكومة قد أنشأت جامعة أخرى .  
وهناك أيضا الجامعة الأمريكية ؛ وأولئك الشباب الذين هاجروا فى سبيل  
العلم الى أوروبا وأمريكا ثم عادوا الى وطنهم ممثلين أملا قم يصادفوا إلا  
فتلا وغبية وبطال .

إن مجرد تصور تضخم هذا العدد بعد سنين طويلة يكفى لقطع بأن واجب  
كل حكومة وشيدة تتم بالعلم هذا الاهتمام أنت تفكر فى مصير خريجي  
الجامعات التى تنشأ وتتم بالاتفاق عليها .

ولو أن الحاشية ظلت على ما هى عليه ، لكان غير مستبعد أن تتطور  
الأموال الى اختلال اجتماعى ليس فى مصلحة أحد . لا الأمة ولا الشركات  
ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رؤوس الأموال . فالتعاون إذا هو  
خطوة حتمية يجب أن يخطوها كل حافل مسئول .

” من تصريح لعلال وزير الشؤون الاجتماعية  
فى مناسبة وطنية كبرى “

عجيب أن يطرب الناس لسماع حديث صادق صريح ، يصدر عن رجل مسئول من  
ذوى السلطان ، وهو فى مقعد الحاكم . وعجيب أن يسبح الناس بمحمد رجل مسئول من  
ذوى السلطان وأن يهالوا له ويكبروا باسمه ، حين يشرع تشرىما نافعا لأمتة ، وهو فى مقعد  
الحاكم .

فما وظيفة الحاكم إن لم تكن وظيفة تشريع النافع لأمتة وتنفيذ ما يشرع ، وما سمات  
الحاكم إن لم يكن من سماته الصدق والصراحة ، وهو صاحب الحول والسلطان ؟ .

ولكن فى مصر . . . نظرب لصدق الحاكم وتحميس لصراحته ، ونسبح بمحمد رجل  
مسئول من ذوى السلطان ونهلل له ونكبر باسمه ، حين يشرع تشرىما نافعا لأمتة المصرية

وهو في مقعد الحاكم . ولنا عذرنا فيما نفعل ، ورجائنا — خارج مناصب الحكم — دعاء إصلاح ، بل دعاء ثورة . . . وهم في مقاعد السلطان بدعاة قناعة ، وخصوص ما كان لهم من فكرة .

لهذا ومثله قابلت — كما قابل المخلصون لهذا البلد — ذلك التصريح الخطير ، الذي أدلى به معالي وزير الشؤون الاجتماعية — في مناسبة وطنية كبرى هي العمل لإصدار تشريع يحفظ للغة العربية الرسمية كرامتها ، ويرد إليها حقها المسلوب — قابلت كما قابل الناس هذا التصريح بكثير من الفبطة ، وكثير من الانشراح ، وكثيرين من التفاؤل ، وكثير من الأمل في أن العقيلة الرسمية في مصر بدأت تظهر عمليا بين العقلات الرسمية في العالم ، بالصورة التي يلزم أن تكون عليها ، صورة الوطنية المصرية التي لا تعترف بحق يمس حقوق المصريين ولا تخفض الهام لسيادة تذل كبرياء هذا الوطن .

لكنني — وأنا أتلوف بشر تصريح معالي الوزير — صدمت بغفلة بفقرات منه كانت لا بد من أن تصدمني ، لا لأنني لم أكن أعرف حقيقة قبل تلاوتها ، ولا لأنني لم أكن أشعر بقيمتها وأمس خطورتها قبل تصريح معالي الوزير بها ، ولكن لأنني كنت أريد أن أسمعها من زمن ، وأن أسمعها في مناسبة وطنية كبرى كذلك ، وأن أسمعها من رجل مسئول في مقعد الحاكم !

قرأت إذن بعناية تلك الفقرات التي صرح بها معالي الوزير بين ما صرح به ، والتي صدرت بها هذه الكلمة لعلها تظل مائة أمام أعين من يهمهم أمر الانسجام الاجتماعي في هذا البلد .

قرأت فيها أنه يوجد بمكتب الشبان المتعطين ، الذي يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية عشرة آلاف وثلاثمائة طلب ، لشباب صرفوا العمر والمسأل في الحصول على الدرجات العلمية ، فلما ظفروا بها لم يجدوا ميدانا يستخدمون فيه معارفهم وشبابهم .

وقرأت أن مثل هذا العدد أو يزيد عنه يتلقى العاوم في جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية ، وأن الحكومة قد أنشأت جامعة جديدة ، وأن الجامعة الأمريكية تضم طلابا وتخرج كل عام متعلمين .

وقرأت عن أولئك الشباب الذين هاجروا مصر طلابا للعلم في جامعات ومعاهد أوروبا وأمريكا ، ثم عادوا إلى وطنهم ممثلين أملا ، أنهم لم يصادفوا غير خيبة وبطالة . . .

لدينا اليوم إذن عشرات الألوف من المتعلمين العاملين المتذمرين من الأوضاع الخاصة بتوزيع الأنصبه الاجتماعية بين الناس . ولدينا كذلك عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين النافين على الأوضاع والأنظمة التي تحكم عليهم بالحرمان . وستكون لدينا بعد سنوات

عشرات من الألوف جديدة ثم عشرات على مر السنين والأعوام. تضيف هذه الألوف الجديدة إلى المتدمرين الناقين ... وتضاف إليها بعد أن تكون عقلياتها الجديدة وتجاربها الجديدة قد طمئنتها أن للانسان حق الحياة الكريمة ، وأن الدولة مسئولة أمامه عن هذا الحق ، ما دام هو مسئولا أمامها عن رماية النظم ، وما دام هو مستمدا للعمل .

ولدينا اليوم كثيرون ، وسيكون لدينا غدا أكثر ، من الذين تلقوا العلم في معاهد وجامعات اوروبا وأمريكا ، وقال عنهم معالي الوزير في تصريحه انهم يعودون إلى وطنهم وكلهم أمل فلا يصادفون غير الحيبة والبطالة .

هؤلاء يجب ألا نعدهم متعلمين خسب ، ولكننا يجب أن ننتبه إلى أنهم تلقوا العلم في معاهد دول لها نظمها وأساليبها وصراحتها . . . وأن عقلياتهم قد تأثرت كثيرا بهذه النظم والأساليب والصراحة . . . وأنهم يمكن أن يكونوا عاملا ذا شأن كبير وخطورة فائقة في صفوف جيش المتدمرين الناقين .

فالشباب المصرى المتعطل يعد اليوم بعشرات الآلاف، تضاف إليها بعد أعوام عشرات أخرى ، وتزيد هذه العشرات على مر السنين ، وما زالت نطمعنا كما هي ، ووسائلنا هي هي ، وحالتنا لا تتغير ولا تتبدل ، والعدل الاجتماعى بيننا يحث عنه المحرومون . . . ونحن دولة ديموقراطية يقضى دستورها بالمساواة بين أبنائها أجمعين .

إن هذه الفقرات لتثير في ذهنى فكرة لا بد أن يكون أصحابها من محتكى الجاه والسلطان . ومن دماء الفناعة والرصا بما هو كائن . فكرة علاج مشكلة المتعلمين المتعطلين بأن توصل أبواب العلم فى وجوه الراغبين فيه .

لكن من حق كل قادر على العلم أن يتعلم . ويحصر بعض الناس هذه القدرة فى المقدرة المادية ، ولكنى أعنى بها القدرة الذهنية والاستعداد العقلى ، ولا أريد بها المقدرة المادية بحال من الأحوال .

إن الذى ولد فقيرا ليس فرضا عليه أن يظل كذلك . لا تحذثنى بإرادة السموات وحكم الإله . فإن لسماء إرادتها النافذة ، ولكن علينا نحن أن ننظم شؤوننا بقدر ما وهبتنا السماء من عقول . إننا نشرع نظما وضعية ولا نؤلف قرآنا أو إنجيلا أو تورا . . . إننا نعمل جهدها لضمان السلام فى الشعوب ، وإننا نوزع العدل فى الدنيا . . . وليس علينا أولنا أن نعمل ميزانه فى الآخرة . . .

وإن كانت الفناعة وكان الرصا - فى بعض الأحيان - خيرا ، فإنها وبئس شر كبير فى كثير من الأحيان . . . ولعنهما لا يكون شر ، فى وقت من الأوقات تقدر ، هما عندما -

فعلينا إذن أن نعهد للناس سبل عيشهم ، وإن من هذه السبل أن يصعدوا درجات في الثقافة والتعليم . فمن حقهم أن يطلبوا العلم ، ومن حقهم أن يحصلوا عليه بقدر ما تستطيع أذهانهم أن تحصل ، وبقدر ما تكون لهم رغبة فيه ، وأن يختار لهم من ألوان هذا التعليم ما يتفق واستعدادهم الشخصي .

ولكن حرمان بعض الناس من حق العلم لم يكن — ولن يكون في يوم من الأيام — سيلا سليا عادلا لعلاج تعطل المتعلمين . .

فمن واجب الحاكم إذا ألابحرم إنسانا من مثل هذا الحق ، ومن واجبه أن يعين كل مهتم راغب في العمل عليه ، فيمهده له سبلا ويجعله في المكان الذي تؤهله له ثقافته وكفاءته وبشريته .

وإن الحاكم الذي يحرم بعضا من الناس مثل هذا الحق المفروض طبيعة وقانونا ، بحجة علاج تعطل المتعلمين ، هو حاكم عاجز عن أن يسير بالناس في الطريق الصحيح السليم ، فالأولى به أن يترك منصب الحكم لمن يستطيع أن يسير بالأمة في الطريق القويم .

لا أستطيع أن أفهم كيف تحكم الدولة على الجهال بالموت الأدبي والمادى معا ، وهي التي تسد في وجوههم أبواب العلم ، وقد عدت الدولة هذه الأبواب وحدها سبل العيش الكريم ! .

إن العمل سبيل الخير . يستحق الحياة من يعمل وليس جدرا بها غير العاملين . لكن الإنسان ليس مسئولا عن أكثر من أن يعد نفسه للعمل وأن يقدم نفسه له . فإذا قصر كان للدولة وعليها أن تأخذه بتقصيره ، وإذا لم يقصر كان له على الدولة المنظمة العادلة أن تمهد له سبيل هذا الإعداد بالعلم وأن توجد له عملا مناسبا . ولا أقل أخيرا من أن توفر له الخير الشريف بالطريق الشريف .

إن مصر اليوم غيرها منذ عشرات السنين ، أو منذ عشر سنين ، لا من حيث نظمها وتوزيع العدل الاجتماعى بها ، ولكن من حيث العقلية الشعبية وتفكير الجماهير . ويخطئ من يظن أن الجماعات البشرية يمكن أن تظل راكدة خامدة تغمرها روح القناعة وتسودها السيطرة للجنوع .

لابد إذن من أن تطلق حرية التعليم لكل راغب فيه مهيا له ، ولا بد إذا من أن يكون علاج تعطل المتعلمين شيئا غير قيود التعليم . فماذا يمكن أن يكون هذا الشيء المفقود . . . الموجود ؟ !

إنه يمكن أن يكون في أعمال الشركات والمصارف التي تحتل هذا البلد اقتصاديا ، وتيجل على أبنائه بما يلزم أن يكون لهم فيه من حقوق .

وإنه يمكن أن يكون في خزائن المصريين التي تزدهم فيها الملايين ، ويحبس فيها الذهب إلا عن العيب المحزون . . . يمكن أن يكون في إطلاق هذه الملايين من أسرها لتعمل وتنتج ، وفي عملها عمل للتعتلين ، وفي إنتاجها خير لهم وللناس أجمعين .

وإنه يمكن أن يكون في خزائن هؤلاء ، وفي الضرائب المتدرجة تدرجا يتناسب وقيمة هذه الملايين ، والاتفاق من متحصل هذه الضرائب في شتى ضروب الإصلاح الاجتماعي وهذه كلها سبل مشروعة ومعمول بها في جميع الأقطار .

ويكون أيضا كذلك في توزيع الثروات البكر على الراغبين في استغلالها من المتعلمين وعلى الذين هم منها محرومون ، ومن في حكمهم من أصحاب الثروات الصغيرة .

هذا ومثله يمكن أن يكون هو السبيل لحل مشكلة تعطل المتعلمين وإنصاف المظلومين . ولو أن الحائز ظلت على ما هي عليه ، فسيكون غير مستبعد أن تتطور الأمور إلى اختلال اجتماعي ليس في مصلحة أحد — كما يقول معالي الوزير — لا في مصلحة الأمة ولا الشركات ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رموس الأموال .

وهذا ومثله سبيل لإنقاذ الوطن من الأزمة التي نسير إليها ، والتي لا منقذ منها غير الحكم العادل الصريح الجريء .

وهذا ومثله هو الوجهة التي يلزم أن يتجه إليها كل عامل ومسئول ... ولا جدوى من حلول تؤخر من ميعاد الواقعة ولا تمنعها ...



التعليم حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان ، يلزم الدولة أن تدفعه إليه لخير المجموع ... والعمل حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان يلزم الدولة أن تدفعه إليه لخير المجموع ...

فن واجب الدولة إذن أن تحطم قيود العلم ، وأن تهمد سبيل العمل أمام الناس أجمعين ... وأن تعطى كلا بقدر علمه وعمله : بميزان عادل ، وضابط سليم .

عماد الدين عبد الحميد

## في الطريق :

### سلوكنا الاجتماعي

نشرت المقطم الخبر التالي تحت عنوان : "لحظة شاب ونحوه ضابط" وبتوقيع "راكب"  
"ركب شاب وفتاة مركبة من مركبات الأنوبيس رقم ٦ حائدين من الجزيرة ، وجلسا  
جلسة صريبة نفرت الركاب ولم يفه أحد منهم بكلمة ما . ولم يتخذ هذا الموقف سوى راكب  
ركب أخيرا ورأى ما رآه الركاب فطلب من الشاب الاعتدال في جلسته ، ولكنه كان مستهترا  
غير مؤدب فلم يذعن لقوله ، فأفهمه الراكب أنه ضابط برتبة قائمقام ، وأذره إذا لم يعتدل  
في جلسته أن يسلمه للبوليس واترع يده من مكانها ، وألقى عليه درسا في الأخلاق ارتاح له  
الركاب وأثنوا على نحوه الضابط في زمن ساءت فيه الأخلاق ."

وهذه هي حادثة من الحوادث الكثيرة التي تقع كل يوم إن لم تكن في هذا اللون ففي  
ألوان أخرى ، وجميعها تتركز على شيء من سوء الأدب كما تتركز على الروح الفردية التي  
لا تفرض للمجتمع وجودا . ويحتاج الإنسان لكي يوقف مرتكبها عند حدهم أن يكون  
"ضابطا برتبة قائمقام" أو يعرض نفسه لمشاحنات ربما لا يجحد من الجمهور الممتدى عليه  
من يعاونه فيها لضعف الروح الاجتماعية عند الجميع .

والأمثلة على سوء سلوكنا الاجتماعي كثيرة . وفورة تقع من الصغار والكبار ومن المتعلمين  
والجهلاء ، ومن الراقين والأوساط والمنحطين ، لأن الدافع طابها عند الجميع هو روح  
الفردية التي تتغلغل في الجميع ، وضعف الشعور بالمجتمع عند الأفراد ، وضعف هذا المجتمع  
نفسه عن وضع حد لاعتداءات الأفراد عليه .

وأبسط المظاهر كبرها سواء في الدلالة على هذه الحقيقة ، وليس من الضروري أن  
تصل الحادثة في سوء الأدب إلى مثل ما رواه "راكب" في "المقطم" لتدل على ضعف  
الروح الاجتماعية ونقص آداب السلوك ، فكثير من البسائط يدل هذه الدلالة نفسها ، مما  
سنضرب له الأمثال :

هذا شاب يسوق سيارة وقد وقف بها أمام منزل وأخذ يضغط على جهاز التنبيه ويطلقه  
بشدة مزعجة لأنه يريد أن ينبه صديقة أو صديقا في الطابق الرابع ، دون أن يحظر له ببال  
أنه يزعج السكان ويزعج المسارة في الحى كله بهذا الضجيج ، وقد يحظر بباله هذا ، ولكن  
ماذا يهمه ، ما دام هذا أسهل عليه من صعود السلم لتنبيه من يريد !

ومثل هذا أولئك الذين يركبون "الموتوسيكل" ويروحون به ويفدون في سرعة خاطفة وفرقة فظيعة من أول الشارع إلى آخره ليظهروا براعتهم أو يفتخروا أنظارا خاصة إليهم في النوافذ وغير النوافذ ويعاكسوا الفتيات الممارات ، ويدهبون من يدهبون في سبيل هذه الأغراض الصغيرة .

وهذا رجل يلوح عليه أنه مهذب ، وقد جالس في القهوة يلعب "الزرد" وأخذته حماسة اللعب ، فهاهو ذا يرفع يده "بالقشاط" ويحيط به خشب "الطاولة" في عنف وصخب ، وزميله يقلده أو لعله هو الآخر من محبي الخبط والرقع . . . ولكن ما ذنب بقية الجلوس ، وفيهم من جاء إلى موعد هام يصنف به بعض المسائل الهامة ، وفيهم الصحفي الذي جلس يكتب على عجل خبرا سمعه ، وفيهم صرحق الأعصاب الذي جلس هنا يستريح ! وهأنت ذا جالس في السينما وقد استغرقت في متابعة مشاهد الرواية في عقدة من عقدها — وقد تكون مأمأة — فاذنبتك أن تصل إلى سمعك في هذه اللحظة ضحكة مدوية ، لأن شبانا وقناة هنالك في أقصى السينما أو لأن جماعة ذات ذوق "مجليط" كانوا قد أخذوا في رواية أخرى تدور بينهم وقد عنت لهم ضحكة في مجرى قصتهم الخاصة ؟ !

بل ها أنت ذا تستمع إلى مطرب أو مطربة وقد ذهبت مع اللحن أو الصوت وطربت كما هو حقك أن تطرب ؛ ولكن ها هو ذا صوت أجش تذوح منه رائحة السكر وتضج منه العريضة ، أو ينبعث منه الذوق السيئ ، والإحساس الغليظ ؛ يصبح من خلفك ويكاد يصم أذنيك : "الله يا ... والنبي كان" !

ثم ها أنت ذا في مكان مزدحم تنبعث فيه الأنفاس الكثيرة حتى يثقف الناس أنفاسهم وهنا وفي هذا الجوار الخائق يحلو التدخين ، فها هي ذى اللقائف تسعل هنا وهناك ، وهام أولاء المدخنون ينفضون السم الزعاف في وجوه المجتمعين لا يباليون سيدة تسعل ولا طفلا يحمرج ولا مريضاً يلقف ، لأنهم هم مبسوطون لا يحسون هذه التدخنة القابضة !

وفي الترام أو في المركبات العامة وقد امتلأت المقاعد ، ماتحس إلا وراكب قد القى بنفسه عليك إلقاء ، وعندما تلتفت إليه تجده قد ابتدأ يقول لك : « عن إذتك قليلا » ولا « قليل » هناك لأن المكان قد استوفى ركابه ؛ ولكنه دأب على زحزحتك رويدا رويدا في صمت حتى يحشرك فيمن حولك ، فإذا خطر لك أن تنقذ الموقف بأن تقف وتتحلى له عن إمكانك نظر إليك سزرا كأنك أنت الذي ارتكبت الجريمة لأنك لفت نظر الركاب إليه !

وهذا يوم عطلة في الشتاء وقد جلست في شرفتك تستمتع بدفء الضحى ، وما تشعر إلا والعبار نازل على رأسك ووجهك إثر ضربات متتالية وفرقة وطريقة ! ماذا لا شيء ! فإن خادمة السكان في الدور الأعلى تنظف السجادة ! أليسوا أحرارا في تنظيف مجادتهم يا أخ !

ودعك من آداب المرور في الطريق ، ومن الجملات المتشابكة الأيدي ، ومن الجالسين على الكرسي فوق الأريز وقد مدوا أرجلهم ونعالهم في وجوه المارة وعاقوهم عن المرور ودفنوا بهم إلى عمر السيارات .

ودعك من الممارين تحت النوافذ وأمام الأبواب وهم يقذفون من أفواههم أبدا الألفاظ وأحط العبارات مصحوبة بالضحكة المعروفة ” هاو أو أو “ ! والناس في بيوتهم ونوافذهم مجبرون على سماع هذا البذاء .

ودعك من البصق في الطريق وإلقاء الأوراق المهملة والصناديق الخاصة بذلك على مرأى العين . فهذه أشياء بسيطة لا تلفت أحدا ولا تستدعي الانتباه ! .



كل هذا وأمثاله مصدره ضعف روح المجتمع ونقص آداب السلوك . والمجتمع مسئول عن ذلك لهاونه في حقوقه ، فلو أن كل فرد مهذب يرى أحد هذه الظواهر تقع عليه أو على سواه ثم تمسك بتأديب مرتكبها — مع ما قد يتعرض له من متاعب — كما صنع ذلك الضابط الشهم الذي تحدث عنه ”راكب“ بالمقطم ، خلفت حدة هذه الظواهر الشائنة شيئا فشيئا .

ولكننا جميعا نراها كل يوم ، وبعضها يقع تحت طائلة العقاب القانوني لو ضبطناه ، فلا نكلف أنفسنا أن نتصدى له ، لأن تصدينا يضع علينا بعض الوقت ، ويعرضنا لبعض المتاعب ، وقد نجد في بعض الأحيان من رجال البوليس تثبيطا لهمتنا بسبب ضعف الروح الاجتماعية في نفوسهم من جهة وبسبب تراكم الأعمال عليهم من جهة أخرى .

ولكن هذا جميعه لا ينبغي أن يعسدا عن أداء هذا الواجب القومي ، فالمهذبون في الشعب عليهم واجبات قومية في مثل هذا الطور من حياتنا ، وإلهم توجه الحديث ، فلو أنهم جميعا تمسكوا بتأديب واجباتهم في هذا السبيل لوجدوا المستهترون أنفسهم بعد صرة وصرة مضطرون لتلبية الواجب الاجتماعي ، وعاونهم الجمهور على أداء مهمتهم متى رأى شدة تمسكهم بها ، وعدم اهتمامهم بما قد يوجه إليهم أول الأمر من تهمة الخدقة والتدخل فيما لا يعينهم كما يحدث في بعض الأحيان .

إن عليهم أن يشعروا أنهم أفضل من الجمهور، وأنهم بسبب هذا ملزمون بتهديب الجمهور وفي الوقت نفسه لا يحفلون باتجاه الجمهور ضدهم في أول الأمر لعدم فهمه حقيقة بواعثهم وأهمية عملهم ، فالعمل الخير يجذب النفوس لتأييده في النهاية ولا سيما نفوس الجماهير الساذجة . وذلك حتى يكون لنا بيت مصرى ومدرسة مصرية يحاول كلاهما أن يبتث الروح الاجتماعية في النفوس وأن ينهض بآداب السلوك ما

## التكافل الاجتماعي خير ما يصلح هذه الأمة

للأستاذ محمد عبد الكريم

التكافل تضامن المرء مع غيره في أداء عمل أو في تحمل مسؤولية ، وهو في الاجتماع حلول القادر محل العاجز في النهوض بما يفرضه العيش المشترك من تكاليف وواجبات ، فالقوى مسئول عن سد عجز الضعيف والغنى مكاف بمعونة الفقير ، والمتعلم واجبه إرشاد الجاهل والمبصر ملزم بتيسير العيش للضريير .

والتكافل نظام طبيعي ، قائم في هذا الوجود من يوم أن بدأت الخليقة ودب على البسيطة ديب الحياة ، وهو سر من أسرار حفظ النوع في الإنسان والحيوان ، بدافعه تحتضن الأم وليدها وترضعه اللبن ، وبجافزه يعمل الأب عبء ذويه من زوج وولدان ، وما الحب والحنان والرحمة والإحسان ، والتعاون ومشاركة الوجدان ، إلا مظاهر للتكافل ، وآيات لقيام التساند والتضامن .

وككل نظام يقوم على الاجتماع ، يقوى التكافل إذ تقوى رابطة الجماعة ويستد باشتداد أواصر الصلة بين أفرادها ، لذلك نراه بين أعضاء الأسرة أوثق منه بين أفراد الأمة ، وهو بين هؤلاء أمكن منه بين أبناء الجنس الواحد أو بين أفراد المجتمع الإنساني عامة . كذلك كان التكافل بين المتحضرين ، أقوى منه عند المتأخرين ، ذلك لما لتقدم المدنية من أثر في توثيق عرى الروابط بين الناس ، فضلا عما فيه من تنمية لمداركهم ، وتقوية لشعور الفرد بالواجب الاجتماعي . أدرك الإنسان بنظرته فضل التكافل ، فخاف الغنى على الفقير ، وتولى القوى حماية الضعيف ، وقام الخيرون من ذوي العقول يدعون إلى تذكية الروح الطيبة ، ثم جاءت الكتب السماوية تحض على التكافل ، فدعت التوراة إلى البر والإحسان ، ووضع الانجيل المحبة أساسا للإيمان ، وجاء القرآن الكريم فضمن في سحر البيان رسالة التكافل بين بني الانسان ، وكذلك جاءت الأحاديث النبوية الشريفة داعية إلى التعاون والتراحم ، ترى في المؤمنين بنيانا يشد بعضه بعضا ، أو جسدا إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر البدن بالحمى والمهر .

وليس لنا أن نعرض في هذه العجالة لما ذهب إليه دعاة المذهب التكافلي وما قدموه اندعيمة من براهين ومبررات ، فهذا ما يخرج بنا عن مناهج هذه الصحيفة ، إنما يكفينا القول إن العالم اليوم قد بات أقوى شعورا بالواجب المتبادل بين الفرد والجماعة عن ذي قبل ،

التي ينعمون بها ، فمن العدل أن يرثوا أيضا ذلك الدين الكبير ، دينهم نحو هؤلاء العاجزين من حرمتهم الأقدار مامنته غيرهم من صحة وقوة وساهم الدهر ماجابه سواهم من يسر وثرأ .  
ولامراء في أنه كلما تباعدت أوضاع أفراد الجماعة وتباينت أحوالهم كانت حاجة أفرادها إلى التكافل أشد وانقارهم إلى التضامن والتراحم أبلغ وأكبر .

فإذا راعينا ماتقدم وعدنا إلى مجتمعا المصرى نتامله وجدنا أننا أحوج الأمم إلى التمسك بالتضامن واستشعار التكافل . نعم ينقصنا التكافل ولا نحسبنا مغاين إذا عددناه أفضل السبل لإصلاح شأن هذا المجتمع ، ورأينا فيه الغاية المثلى التي يجب أن يضعها كاتبنا ومفكروننا نصب أعينهم . ذلك بأننا أمة فقيرة ، فقيرة في ثروتها المادية والثقافية والاجتماعية وحسبنا أن نذكر أن تسعة أعشار مواطنينا أميون ومعدمون . وما لنا لا ندعو إلى التكافل وقد طغى حب الذات علينا فلم يعد الفرد منا يتم بغير نفسه أو يعنى إلا بما فيه صالحه وحده .

وما ظلك بأمة لا تعاون بين أفرادها ولا تضامن ، تتأمل الأسرة وهي الخلية الحية في جسم الشعب ، فزاهها مفككة العرا مقطعة الأوصال فلم يعد الابن يعنى بأمر أبيه إذا أدركه الكبر ، ولا الأخ يتم بشأن أخيه إذا حل به الفقر والعوز . وغدت صلة القرابة موقوفا الاعتراف بها على يسر الرجل فإن أعسر أنكه أقرب الأقربين إليه — وإن أيسر نسى بدوره كل من حوله ، وحسبك أن تذهب إلى ملاجئ العجزة والمسولين وتسألهم عن ذويهم فترى أن بين المنسولين الذين همجروا في الملاجئ من هم آباء أو أشقاء أو ذوو قرابة لكثيرين من ذوى المناصب الرفيعة في هذا البلد . . . وأنهم لولا عناية ولادة الأمور وتيسير العيش لهم بتلك الدور لقتضوا جوعا .

وما تراه في الأسرة تجده في الأمة : فمالك الأرض لا يعرف من أرضه وبلده غير محصول يجمع ، وإيجار يجبي ، وقانون يشهر في وجه من يتخلف عن السداد من مستأجره يمحجز بنوجبه أقاتهم وبييع بفعاله مواشيهم ودوابهم وقد يكون بين فلاحيه أهل له وذوو قرابة . ترى البلدة يكاد يملكها رجل واحد والكل في ملكه الشاسع يعملون كالسائمة فلا عناية بأحوالهم ولا رعاية لشؤونهم ، تراها خاوية من كل ما يقيد الجماعة ولا تجد بها مصحة تربل سقم ذلك الذي أكلت رطوبة الأرض سيقانه وامتست الطفيليات دماءه ، ولا مدرسة تنير عقول صغاره وأبنائه ، ولا مسجدا يقيم فيه شعائر دينه ويقوى بهدى العبادة فيه إيمانه . وما للسيد يعنى بقومه وقد اصطفى في حاضرة البلاد قوما غيرهم يقضى وإياهم حياة ناعمة بين الكاس والطاس بعيدا عن متاعب الفلاحين ومشاكل الزراعة والمزارعين .

هذه حالنا ، ونحن لا نعدو الحق إذا قلنا إن مبعث أدوائنا ومصدر بلائنا ، هو إهمالنا التكافل ، وانصرافنا عن التعاون والتضامن ، ولو عرف صاحب العمل واجبه نحو عماله ،

فغنى بشؤونهم ، وعمل على راحتهم ، والترفيه عنهم ، أو أدرك مالك الأرض أن عليه ديناً لهؤلاء الذين يخرجون له من التراب أرباحاً فاقم بينهم أو تردد في أوقات متقاربة عليهم ، وجعل همه وشاغله تحسين أحوالهم الصحية والمادية والحلقية ، لو عرف كل هؤلاء واجههم لحسن حال البلد ولما كان ثمة مجال لشكاية الشاكين وتبرم المتبرمين . يقول البعض من أعداء التكافل مالنا وما للتكافل نعوذ الناس به التواكل ونعلمهم الاعتماد على غير أنفسهم . وقد نسي هؤلاء أن التكافل شيء وأن التواكل شيء آخر . وشتان بين ما يراه المتواكلون كاتباع مذهب "بيرفانا" البوذي الذين يأبون العمل ، وبين دعوة تقوم على نظام طبيعي لاغنى لمجتمع عنه بل ولا بقاء لحى دونه ، نظام قوامه السعى والعمل يكلف كل نفس وسعها ويحمل كل فرد من مسؤولية الجماعة قدر طاقته .

نحن في حاجة إلى إدراك معنى التكافل وإلى الدعوة إليه في كل طبقاتنا لأننا أمة من الاجراء المعدمين تنحصر ثروتها في أيدي نفر قليل من أبنائها ومن غير أبنائها . ولا سبيل لإصلاح شأن الأكثرية مالم تعاونا تلك الأقلية القادرة وتأخذ بناصرها . ننادى بالتضامن ونقولها مدوية في آذان هؤلاء الذين ؛ لمكون أرض مصر الغنية ومنايع ثروتها إذا جاز لهم أن يستغلوا هذا الإجراء فليس أقل من أن يكفلوا لهم القوت ويمسروا لهم أسباب العيش . تلزمنا الدعوة إلى التساند والتعاون ليدرك سادتنا الذين يملكون الضياع الواسعة والأراضي الشاسعة أنه إذا كان لهم فيما ينالون حق فعليهم لقاء ذلك واجب ، واجب رعاية أولئك الذين يعملون من أجلهم ويتنون بأيديهم غرس يدمرهم .

يجب علينا بت روح التكافل بين الجميع ليدرك هذا العدد اليسير من المتعلمين أنهم مسئولون عن تلك الأمة التي يوصم بها السواد الأعظم من الشعب حاملون لوزر جهالتهم وتآخرهم . نفتقر إلى التراحم وإلى الشعور بالواجب الاجتماعي ليعلم هؤلاء الذين لا يرون في الحياة غير مال يجمعونه ليتعاطموا به على المعدمين وألقاب يسعون إليها ليفانحروا بها المحرومين ليعلموا ألا كرامة لهم ولا شرف الا أن يكرموا مواطنيهم ويعزوا برزق الله ذويهم وأهلهم .

وبعد . . . فإن أدواءنا الاجتماعية قد استفحل ضررها ، وأندرك بالشر خطرهما ، وليس لنا وقد دنا الشعب من الهاوية الا أن يسارع كل الى من حوله ، يماون القادر من يحيطون به من أهل وجيران ، ويساعد مالك الأرض فلاحيه ويرعى شؤونهم ، ويسهر صاحب العمل على راحة عماله ويمد القريب قربه المعوز بما يسد حاجته ، ويقوم المعلم بنصيبيته في إزالة أمية من يهمله أمره ويبدد بإرشاده جهالته ، فأ كان الفرد أن يسعد اذ تسقى أمته فكلنا راع وكل راع مسئول عن رعيته .

محمد عبد الكريم

## في معركة الإصلاح الاجتماعي مبعث الحركة الفكرية لإصلاح الأحداث

يرجع تاريخ الحركة الفكرية من إصلاح الأحداث أعمل وصغار المجرمين في مصر إلى أصرين .

الأمر الأول : الطفل السجين ، إذ أنه فيا قبل سنة ١٨٩٤ كان كل من زار سجننا من السجون المصرية يقع نظره على عدد ليس بالقليل - حيث يسجن الأحداث جنبا إلى جنب و كبار المجرمين ، الأمر الذي اهتم له المفتش العام للسجون إذا ذاك ، الدكتور ه . كركشك باشا ( سنة ١٨٨٤ - ١٨٩٧ ) .

الأمر الثاني : الطفل الشريد . حيث أخذ المئات من الأطفال المشردين في الانتشار في أكبر شوارع مدينة القاهرة والإسكندرية ، كان الكثيرون من أولياء أمور هؤلاء الأطفال المارقين يهتمونهم بالجرائم ، ليتسنى القبض عليهم وإيداعهم (سجن الأحداث) مما انتهى إلى صدور قانون التشرذم رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

ويرجع ما أعددنا لإصلاح الأحداث منذ الساعة الأولى إلى خطوات ثلاث .

### الخطوة الأولى :

( ١ ) تدير مكان صالح جمع فيه الأطفال على حدة وكان مقره الإسكندرية في سنة ١٨٩٤ ( ١ ) وفي سنة ١٨٩٦ انتقل هؤلاء الأطفال من الإسكندرية إلى القاهرة حيث مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، ومنها إلى مدرسة البنات التابعة لمجلس مديرية الجيزة سنة ١٩٠١

(ب) وفي سنة ١٩٠٧ أنشئت إصلاحية للبنات وكان مقرها حلوان .

( ٢ ) وما كان من إنشاء دار فسيحة سنة ١٩٠٧ خصصت للبنين والبنات تأسست على نظام معاهد الإصلاح في أمريكا في ذلك الوقت ، وانتقل إليها الأحداث من البنين والبنات في سنة ١٩٠٨ . وإن الفضل في إقامة هذه الدار والمبنى الشاخر يرجع إلى كولس باشا مفتش عام السجون سنة ١٨٩٧ - ١٩١٣ ، ومؤسس سجون مصر وإصلاحياتها ووضع أنظمتها .

( ٣ ) إصلاحية المريج سنة ١٩٢٨ ويرجع إنشاؤها إلى سنة ١٩٢٠ ، بناء على قرار

لوزير المعارف ، بعد أن تم الاتفاق بين حكمدار بوليس القاهرة ومستشار وزارة المعارف مستر باترس إذ ذاك على إنشاء ( مدرسة الحقل الصناعية ) يلحق بها الأطفال المشردين

الذين يعثون بالأمن والنظام في شوارع القاهرة والذين هم مصدر متاعب رجال البوليس ، ومضيفة لأوقاتهم وقد كان مقرها الجبل الأصفر ، وإلى سنة ١٩٢٥ ثم تسليمها إلى مصلحة السجون ، وقد نقلت إلى مكانها الحالي سنة ١٩٢٨ ، وتُشغل ما لا يقل عن ٧٠ فدانا .

( ٤ ) إصلاحية أحداث التناظر ، أنشأتها مصلحة السجون سنة ١٩٢٨ ، لتقوم بإعداد ما يلزم من حاجة السجون إلى غزل القطن ، وبها مصنع تأسس لهذا الغرض .

### الخطوة الثانية :

تشريع الأحداث ، وقد مر على هذه الخطوة مراحل أربع :

( المرحلة الأولى ) فيما أدخل من تعديل ، على ما كانت من تشريع قائم ، من قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ وكان ذلك في سنة ١٩٠٤ ، حيث كفل الحكم على الأحداث بالوضع في مدرسة إصلاحية ، إلى الجلد بالعصا مع إباحة الحبس في السجون .

( المرحلة الثانية ) صدور قانون المتشردين الأحداث (قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨) وأساسه الحكم على الحدث المتشرد أو المارق من سلطة والديه ، بالوضع بالإصلاحية أو بمدرسة شبيهة بها إلى أن يبلغ سن ١٨ سنة .

( المرحلة الثالثة ) فيما أدخل من تعديل سنة ١٩٣١ على قانون العقوبات ، وأساسه مراعاة الحكم على الحدث ، والوضع بالإصلاحية لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، ولا يمكث بها بعد سن ١٨ سنة .

( المرحلة الرابعة ) فيما أدخل من تعديل على قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ ، بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وأخص هذه التعديلات في محيط الأحداث طبعا .

( ١ ) تحريم سجن الأحداث من سن ٧—١٥ سنة .

( ٢ ) إلغاء العقوبة البدنية .

### الخطوة الثالثة : محاكم الأحداث ومحاكمتهم :

لا تختلف محاكمة الأحداث وما يتبع فيها من إجراءات عن تلك التي تتخذ حين محاكمة المجرم البالغ ، اللهم إلا ما كان من :

( ١ ) إنشاء محكمة خاصة للأحداث في سنة ١٩٠٥ بالقاهرة محاكمة النظام الأمريكي في ذلك الوقت ، من حيث الأخذ بقرينة القاضي ، على أن نظام الجلسات لا يختلف عما هو مقرر في المحاكم العامة .

( ٢ ) كما أنشئت في سنة ١٩٠٦ محكمة أخرى للأحداث في الاسكندرية على مثال الموجودة بالقاهرة .

( ٣ ) وفي سنة ١٩٢١ تقرر أن تخصص نيابة للأحداث ، تتبع محكمة الأحداث بالقاهرة والإسكندرية .

( ٤ ) وفي يونيه سنة ١٩٤٠ أنشئ مكتب للخدمة الاجتماعية في محكمة الأحداث بالقاهرة ، طبقا لقرار وزارى من وزارة العدل بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومهمة هذا المكتب : بحث حالة الأحداث قبل المحاكمة بحثا اجتماعيا صحيا نفسيا ، مع اقتراح العلاج . ومن الإنصاف أن تقرر : أن أساس هذا المكتب وإنشاءه يرجع إلى تلك الأيدي العاملة في الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .

وإني بهذه المناسبة أقرر أن أول قاض أقام العدل في محكمة الأحداث بالقاهرة وكان له أثر يذكر واقترحات لو كان عمل بها السلف في حينها ، لكننا قد خطونا شوطا بعيدا في إصلاح الأحداث وتقدما يذكر ، هو المرحوم ( ثروت باشا ) وقد كان من أخص إقترحاته : العمل على إنشاء المدارس الصناعية وتعميمها ، حتى يجد هؤلاء الأحداث إليها سبيلا . كما أن أول قاض تمهد محاكمة الأحداث بالإسكندرية ( عبد الفتاح يحيى بك ) وهو صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .

#### توزيع الأحداث على دور الإصلاحات :

الأصل في توزيع الأحداث على دور الإصلاحات في مصر ، هو القانون : قانون العقوبات ، وقانون التشرذ . وعلى هذا الأساس :

(١) تضم إصلاحية البنات المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرذ معا ، إذ أنها الإصلاحية الوحيدة في القطر ، ومقررها لا يزيد على ٣٠٠ بنت .

(٢) " ١ " خصصت إصلاحية أحداث الجيزة للبنين منذ سنة ١٩٢٩ للأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرذ وفيما قبل ذلك كانت تضم بين جدرانها الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرذ ومقرر هذه الإصلاحية ٨٥٠ غلاما ، وقد يصل تعدادها إلى ٩٠٠ غلام .

"ب" أما إصلاحية أحداث القناطر فإنها في الواقع جزء متم لإصلاحية الجيزة ، ذلك أن الأحداث الذين يعملون في مصنع الغزل ، يختارون ممن ألقوا بإصلاحية الجيزة ، ومن قد مضت عليهم سنة أو أكثر ، وطبقا لشروط تقضيها صناعة الغزل ، ومقررها ٣٠٠ غلام .

(٣) وأخيرا أحداث المرج ، كان يلحق بها الأحداث المشردون حتى سنة ١٩٢٩ ، حيث خصصت للأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات ، ومقررها ٥٠٠ غلام ، على أن يلحق بها ما يقرب من ٦٠٠ غلام أو يزيدون .

الحلقة المفتوحة من الإصلاح في مصر :

إن حلقة إصلاح الشبان والشابات المجرمين في مصر ، حلقة ملائمة بالألوف من الشبان والشابات وإن هذه الناحية المهجورة لفي مسيس الحاجة إلى تشريع خاص ومعاهدتهم الشبان ، من شر الانزلاق في عالم الجريمة والمجرمين .



وفي النهاية أختتم كلمتي هذه باقتراحات متواضعة ، راجيا أن نحقق الأمل في ما فاتنا من سبل الإصلاح ، وطرائق العلاج ، في شتى نواحي إصلاح الأحداث .

أما أول المقترحات : فتشريع شامل يكتنف جميع نواحي الحياة الاجتماعية للأحداث والشبان على السواء ، ويقيهم شر الجريمة والمجرمين ؛ على أن يحرم بتاتا مجن الأحداث والشبان في السجون العمومية .

ثانيا : تنظيم محاكم الأحداث وما يتبعها من نظام المماكلة ، على أن تكون مبعث إصلاح وتهذيب لا أن تلقى بأطفالنا إلى دور الإصلاحيات دون بحث أو علاج .

ثالثا : العمل على إنشاء نظام إدارات المراقبة، سواء ما كان منها تابعا لمحاكم الأحداث أو معاهد الإصلاح .

رابعا : تعدد معاهد الإصلاح وتعميمها وتنظيمها ، بحيث يتسنى توزيع الأحداث عليها ، بما يتفق وأسمانهم وميولهم ومستوى حياتهم العقلية ، وإعدادهم إعدادا يمكنهم من الحياة الشريفة .

(خامسا) إنشاء معاهد لإصلاح الشبان والشابات من المجرمين ، حتى ننتقد الآلاف منهم ، ويعودوا إلى المجتمع مواطنين عاملين ، دون أن يكونوا حربا عوانا عليه وعلى أنفسهم .

(سادسا) معاهد خاصة لضماف العقول من الأحداث ، على أن تكون أقرب إلى المستوصفات منها إلى أماكن الجزر .

(سابعا) نظام يحقق رعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم ، دون العود إلى اقتراف الجرائم ، ويقيهم شر البطالة .

فتح الله المرصفي

معلم التعليم بمصلحة السجون

## مساكن العمال

كان من أثر ظهور النظام الرأسمالى فى الصناعة أن انتشرت طريقة الإنتاج على نطاق واسع وتجمع تبعاً لذلك عدد كبير من العمال تحت سقف المصنع الواحد . وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور مشكلة اجتماعية خطيرة تحاول الآن كل الدول أن تخفف من حدتها بشتى الوسائل ومختلف الطرق ، إذ صعب هذا التجمع بناء مساكن كل العمال الذين يشتغلون فى المصنع الواحد بالقرب من ذات المصنع نظراً لتعذر السكنى بعيداً عنه لعدم توافر وسائل المواصلات السريعة فى ذلك الوقت .

ومما زاد المشكلة تعقيداً أن الحكومات المختلفة لم تفكر فى فرض أية رقابة على كيفية بناء هذه المساكن بل تركت الحبل على الغارب لكل من سولت له نفسه بناء مسكن ، فكانت النتيجة أن المدن الجديدة وكذلك القديمة أخذت تنمو وتزداد دون التبصر بما ستؤول إليه فى المستقبل ، فنشأت المنازل ملاصقة بعضها لبعض غير مراعى فيها الشروط الصحية ، مما أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية وازدياد نسب الوفيات .

وقد صعب عدم اهتمام الحكومات بمسألة تخطيط المدن أن أصحاب المصانع لم يهتموا فى الماضى بصحة عمالهم قدر اهتمامهم بها اليوم . فكانوا يتركون العمال يصابون بالأمراض دون أن يتعرفوا أسباب الإصابة ودون أن يعملوا على علاجها . ولا شك أن حالاً كهذه لم يكن مقدراً لها الدوام . فقد تنبه رجال الأعمال أخيراً إلى أن العمال هم طريق الأمة الذى يجب ألا يستهان به لأنهم أساس الإنتاج . فالعامل إن كانت صحته جيدة أمكنه أن ينتج أضعاف ما ينتجه العليل ، والصحة الجيدة هذه لا تأتى إلا عن طريق السكن فى منازل صحية .

ولا شك أن إزالة الأحياء القديمة وبناء أخرى تتوافر فيها الشروط الصحية يؤدي إلى تخفيف نسبة الازدحام ، وهذه تقاس الآن بأكثر من شخصين فى الحجرة الواحدة بنض النظر عن أعمالهم ، وينشأ عن هذا بالتالى تحسين حال الأفراد ورفع مستوى معيشتهم

وتقليل نسب الوفيات وتوفير معظم المال الذى يصرف الآن على مكافحة الأمراض وعلى لاصلاحيات والسجون ويقلل من ارتكاب الجرائم ويمنع انتشار المواد الخلقية الذميمة بين الأحداث وهى التى يكون مصدرها غالبا من سكنهم مع البالغين بدون رقابة .

وقد أثبتت الاحصاءات التى تناوت موضوع المساكن أن ما يصرف على الأحياء غير الصحية يفوق بمراحل ما يمكن أن يتكلفه إنشاء أحياء جديدة صحية لا تستدعى الكثير من المال لصيانتها . وقد بحثت مدينة " فلادلفيا " فى الولايات المتحدة هذا الموضوع فوجدت أن ٤٥ فدانا من الأحياء غير الصحية تحصل منها البلدية إذا ما دفعت كل الضرائب على مبلغ ٦٧ ألفا من الدولارات فى حين أن البلدية تقوم بصرف ٣٣٧ ألف دولار سنويا على خدمات تتكلفتها هذه الأحياء وسكانها . فهناك إذا مبلغ كبير جدا يضيع هباء كل عام . وأنه من الأجدى صرف المال فى إيجاد أحياء صحية ومنازل جديدة تصلح للسكن بدلا من أن تترك الأمراض تنفثى فى السكان ثم نحاول بعد ذلك أن نتغلب عليها ونقاومها بالطريقة الأولى توفر كثيرا من المال وتجعل نصيب دافع الضرائب فى الأحياء الجديدة الصحية أقل من نصيب دافعيها فى الأحياء غير الصحية .

وكما أن الدولة تقوم ببعض المشروعات بنية المصلحة العامة فيجب أن تقوم ببناء هذه المساكن لأن هذه مشروعات يحتاج أمر القيام بها الى استخدام الطرق العامة ونزع ملكية بعض الأملاك — الحق الذى لا تتمتع به إلا السلطات العامة — كما أنه فى وسع الدولة اذا ما قامت ببناء هذه المساكن أن تفرض طرازا خاصا للمنازل الجديدة وأن تحسن تخطيط الأحياء بطريقة تكفل حسن استفادة الجميع منها .

هذه المنازل الجديدة الصحية التى سببها الدولة يجب أن تؤجر الى العمال خاصة بإيجار يتناسب مع دخلهم فتحمل هى بذلك جزءا من تكاليفها حيث لا يستطيع العمال أن يدفعوا منها كاملا . حقيقة أن الدولة ستتحمل فى ذلك بعض التضحيات لكن ببناء المساكن الصحية يعتبر استثمارا وطنيا فى غاية الحكمة ، اذ هو يمكن الأمة من الحصول على قوة إنتاجية أعظم من أفرادها وتجعلهم أكثر نفعا للجمع .

والدول قد اتبعت في بناء المساكن طريقتين :

( الأولى ) إعطاء الإعانات للسلطات المحلية أو للأفراد بقصد تشجيع بناء المنازل .

( الثانية ) أن تتولى الدولة بناء المساكن لحسابها الخاص وهذه تعتبر اعانة من طريق غير مباشر . فيدفع العمال في هذه الحالة إيجارا يتل عن الإيجار الاقتصادي الواجب دفعه باعتبار أن بناء هذه المساكن هو من المنافع العامة .



والدولة وحدها لا تستطيع أن تقوم ببناء جميع مساكن العمال الضرورية فهذا صعب ثقيل عليها -- لذا فهي في حاجة ملحة الى أن يقوم الأهالي أنفسهم بتصيب في هذا الشأن -- وقد رأت إنجلترا تحقيقا لهذه السياسة ونظرا لأن كثيرا من عمالها يسكنون منازل غير صحية لا تليق بهم أن تصدر قانونا يجبر صاحب كل منزل غير صحي أن يحدد منزله وفقا للشروط الموضوعه لهذا الغرض -- وصاحب المنزل يمنح مهلة لتنفيذ ذلك -- فاذا لم يتم بتنفيذ ما تفرضه عليه الحكومة فإن هذه الأخيرة تتموم بتجديد المنزل وتحل محله في الحصول على الإيجار ثم تخصم المصاريف التي تكبدتها مما حصلت عليه من الإيجار .



وقد يؤثر في بناء المساكن الجديدة أمران :

أولا -- ارتفاع نفقات بنائها .

ثانيا -- ارتفاع قيم إيجارها بعد أن يتم تشييدها فلا يتمكن الكثيرون من سكنها .

عن الأمر الأول :

يمكن للدولة أن تتدخل فيه وتضرب بيد من حديد على التجار الذين يتفوقون فيما بينهم على رفع أثمان مواد البناء بل وتلزمهم بيعها بأثمان تحددها هي حسب مقتضيات الأحوال أو أن تقوم الدولة بإنتاج مواد البناء اللازمة باعتبار أن ذلك من الخدمات العامة التي يصح أن تقوم بها .

عن الأمر الثانى :

وقد عاجلته الدول المختلفة بسن قانون يحدد من قيم إيجار المنازل خصوصا في أحياء الفقراء . لقد نادى الكثيرون بضرورة إلغاء مثل هذا القانون الذى من شأنه أن يقلل الفائدة التى يجنيها أرباب الأعمال من استثمار أموالهم في بناء المنازل التى تجعلهم يولون وجوههم شطر نواح أخرى من نواح الاستثمار حيث ترتفع الفائدة . ولكن من ناحية أخرى الغاء هذه القوانين سيكون من أثره أن يطالب العمال بزيادة أجورهم الأمر الذى سيؤدى الى اضطرابات خطيرة وسيعجز العمال في النهاية عن الحصول على ما يطلبون .

وقد كانت إنجلترا وهى أعرق الدول عهدا بالصناعة أكثر تأثرا بمشكلة الازدحام وأول دولة واجهت مسألة المساكن غير الصحية فأصدرت في سنوات ١٨٥١ و ١٨٦٩ و ١٨٧٥ عدة قوانين أعطت للبلديات الحق في اقتراض القروض اللازمة لبناء المنازل لطبقة العمال وهدم غير الصحى منها — ولكن ما استفادته إنجلترا تحتمت ظل هذه القوانين كان قليلا — فصدر في سنة ١٨٩٠ قانون جديد جمع ما سبق إصداره في قالب آخر . وكان من أثره أن هدمت منازل أكثر مما بنيت وأن كان إيجار المنازل الجديدة مرتفعا مما اضطر لإزائه فقراء العمال الى السكن في منازل أقل مما كانوا يسكنون . ويضاف الى هذا كله أن ما كان يكسبه العمال من الأجر لم يكن يساعدهم على السكن في منازل محترمة خصوصا اذا علمنا أن متوسط ما يصرفه العامل على السكن يتراوح بين خمس وسدس أجره على أنه قد يبلغ الثلث في الطبقات الفقيرة جدا .

لذلك اضطرت بريطانيا أن ترسم لنفسها سياسة جديدة لبناء المساكن فأصدرت قانون (ويتلى) عام ١٩٢٤ لمعالجة نقص المساكن الذى كان مشاهدا في ذلك الوقت ويتلخص هذا القانون فيما يلى :

( ١ ) وضع برنامج متمر لبناء المساكن مدة خمسة عشر عاما . وقدر أنه يمكن بناء مليونين ونصف مليون منزل في هذه المدة .

( ٢ ) إعطاء أصحاب المنازل إعانة قدرها تسعة جنيهات في السنة لمدة أربعين عاما تقدمها الحكومة بواسطة السلطة المحلية بشروط خاصة منها أن تؤثر هذه المنازل ولا تباع إلا بتصريح خاص وأن يفضل في سكناها ذوو العائلات الكبيرة

ومنذ صدور هذا القانون وحركة بناء المنازل في تقدم مستمر حتى انه في سنة ١٩٢٧ وحدها وصل عدد المساكن الجديدة الى ٢٠٠ ألف مما استدعى الحكومة أن تخفض الاعانة الى سبعة جنيهات وعشرة شلنات بدلا من تسعة جنيهات ويوجد الآن حوالى ١٠٪ من سكان إنجلترا يسكنون في منازل تساعدنا الحكومة بالاعانة ومددها يبلغ حوالى ٤ ملايين معظمها بنى منذ سنة ١٩١٨ ويكفى أن نذكر هنا أن إنجلترا تخصص سنويا ما يقرب من ١٥ مليوناً من الجنيهات لمزيد المساعدة الى أرباب هذه المساكن .



هذا هو الحال في إنجلترا . أما في الولايات المتحدة فان قانون المساكن المعروف تحت اسم V.S.H.A يصرح لهيئة دائمة أنشئت خصيصا لهذا الغرض أن تقتض قروضا حتى ٨٠٠ مليون من الدولارات للسلطات المحلية بقصد بناء المساكن العامة ودفع اعانات لا تزيد عن ٢٨ مليوناً من الدولارات في السنة حتى لا ترتفع القيم الإيجارية في المساكن الجديدة عن الحد الذى يستطيع دفعه من كان يسكن الأحياء غير الصحية من قبل وحتى يكون أيضا في استطاعة ذوى الدخل المنخفض . ولكن ذلك يتوقف على أن تساهم هذه السلطة المحلية بما قيمته ٢٠٪ من كل دولار تدفعه الهيئة الدائمة . وليس من المستلزم أن يكون ذلك في شكل نقد يدفع بل يكون عن طريق ابقاء هذه المساكن الجديدة من الضرائب .



ب

وقد جعلت بعض الدول الأوربية في طليعة برامجها محاولة حل مشكلة اسكان الطبقات العاملة بقصد ترقية الحياة الاجتماعية لها ورفع مستواها .

نحن نتمس الحاجة في مديرية من المديرية الى بناء مثل تلك المنازل يؤسس معهد مستقل تحت اشراف مجلس المديرية وبرايته في أكبر بلاد الأقليم لهذا الغرض برأس مال قيمة السهم فيه تبلغ خمسة جنيهات مصرية وتكون مهمة هذا المعهد قاصرة على بناء المساكن .

ويمكن الحصول على سلفيات لبناء المنازل الشعبية من تسعة معاهد حددها مرسوم في سنة ١٩٣٨ . ولا تبنى المنازل الشعبية على شكل واحد دائماً بل تتغير هندستها الخارجية والداخلية — ولكنها تحتفظ دائماً بطابعها الشعبي من البساطة وقوة الاحتمال . ويجوار المسكن يبنى غالباً ما يسمى بمنزل الطفل وكذلك مستشفى لعلاج جميع الأمراض ومركز لتنظيم أوقات الفراغ وتبنى مجموعة العمارات بما يتبعها من المؤسسات المذكورة في جميع الأحياء التي يكثر فيها العمال .

### من كلام الامام علي

والله لأن ابنت علي حسك السمعان مهذا ، وأجر في الأغلال مصفدا ، يا أحب إلى من ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد ، وغاصبا لشيء من الحطام ، وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفوفاً ويطول في الثرى حلولها !!



إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وآله نذيراً للعالمين ، وأمينا على التنزيل ، وأنتم مشر العرب على شردين ، وفي شر دار ، منيخون بين حجارة خشن وحياة صم تشربون الكدر وتأكلون الخشب ، وتسفكون دماءكم ، وتقطفون أرحامكم ، الأصنام فيكم منصوبة ، والآثام بكم معصوبة الخ .

## النشاط الاجتماعي في مصر

جمعية الخدمة الاجتماعية بمصر الجديدة وضواحيها

بدأت في مصر الجديدة حركة للإصلاح الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، كان من نتائجها إنشاء دار تضم مستوصفا أنشأته جمعية مستشفى مصر الجديدة ، ونالت شرف تسميته باسم حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فريال ، لمعالجة الطبقات الفقيرة ، ومركزا لرعاية الطفل وللولادة للفقراء بالمجان ، والعناية بالأمهات الفقيرات وأطفالهن .

وقد أثبتت التجارب أن العلاج الطبي لا يكفي وحده ، وأن الطبقات الفقيرة في حاجة لعناية اجتماعية ، تخفف وطأة البؤس والفاقة والجهل ، وترفه عنهم وترشدهم إلى خير الوسائل التي تكفل لهم حياة مناسبة هائلة ، تقربهم إلى المستوى الأدنى ، وهذه العناية لا تقل في أهميتها عن العناية الطبية ، بل تزيد عنها ، ولا يمكن أن يقوم بها مستوصف أو مستشفى ، لهذا قامت بجانب الهيئة التي تشرف على " دار مستوصف الأميرة فريال " هيئة اجتماعية سميت " جمعية الخدمة الاجتماعية " وهذه تعمل على توفير أسباب الخدمة الاجتماعية بمنطقة مصر الجديدة وضواحيها ، ولهذا الجمعية لجنة تنفيذية تتوفر على مشروعاتها ، وهي تنقسم إلى شعبتين : " شعبة الخدمة الاجتماعية " وتتولى جميع أعمال الخدمة الاجتماعية " وشعبة الدعاية " للقيام بالدعوة للجمعية ونشر جهودها والدعاية لها بالحفلات والمناقشات والمحاضرات والصحافة وغير ذلك ، وتتخصص أعمال هذه الجمعية فيما يلي : —

( ١ ) المعالجة الطبية للفقراء — لقد وجهت الجمعية ٤٧ حالة من المرضى الفقراء الذين تعينهم إلى المستوصف للعلاج ، وقد عولجوا حتى تم لهم الشفاء وصرقت لهم الأدوية اللازمة بالمجان .

( ٢ ) أمراض العيون — لقد انتشرت أمراض العيون في مصر انتشارا بليغا ، ولوحظ هذا بشكل واضح في العائلات الفقيرة التي تعينها الجمعية ، مما دفعها إلى التفكير في إيجاد وسيلة ناجعة لعلاجهم ، وقد سمحت إدارة مستوصف الأميرة فريال باستعمال حجرة بها كافة الأدوات الطبية اللازمة لعلاج أمراض العيون ، وتعالج الآن هناك ٢٠ حالة رمد بنجاح كبير .

( ٣ ) تغذية الفقراء — ووزعت الجمعية بعض المواد الغذائية على العائلات البائسة التي بحث حالاتها بجنا وافيًا، وفيما يلي بيان أهم هذه المواد: لوبيا — أرز — مسلى — دقيق .

( ٤ ) تغذية الحوامل والمرضعات — ومنحت الأمهات الفقيرات الضعيفات الحوامل والمرضعات مقادير كافية من الفاكهة ، لتقوية بنيتن وليستطعن إرضاع أطفالهن بدرجة مناسبة .

- (٥) تغطية الأطفال الرضع — وصرفت مقادير مناسبة من اللبن للأطفال الرضع الفقراء ، كما منحهم مقدارا كبيرا من الشوفان (Parvage) لتغذيتهم ولتحسين حالتهم الصحية .
- (٦) كسوة الأطفال — ومنحت الجمعية الأطفال الفقراء والملوودين حديثا عددا من اليافطات كما منحت الأطفال الأكبر سنا عددا من الملابس الخارجية والداخلية ، وعينت بمعالجة الحفاء لدى الطبقات الفقيرة ، فوزعت عليهم عددا من الصنادل والاحذية .
- (٧) فراش للعائلات الفقيرة — ووزعت الجمعية على الأسر البائسة التي لمست حاجتها الى الفراش والدفء عددا من البطاطين والمراتب .
- (٨) الاتصال بالهيئات الاجتماعية والصحية وغيرها — قد أمكن توجيه عدد لا بأس به منذ انشاء هذه الجمعية حتى الشهر الماضي ، من الاطفال وغيرهم الى مؤسسات اجتماعية أو صحية تتفق وحالاتهم وتتوفر فيها أسباب الإصلاح اللازمة لهم وبينهم كالاتي : —

عدد

٤	فتيات الحقن بدار كذالة الفتاة التابعة لرابطة الإصلاح الاجتماعي .
٥	اطفال الحتموا بمؤسسة الطفولة المشردة التابعة لجمعية انقاذ الطفولة .
٥	نساء دخلن مستشفى فواد الأول والدمرداش والمطرية للعلاج .
٢	فتاتان ألقنا بإحدى الحائكات تميان عندها تعلمان المهنة .
٢	فتاتان ألقنا بملجأ منصور .
١	طفل الحق بمؤسسة الزفاف الملكي .
٢	طفلان دخلا مستشفى الأطفال بالمنيرة .
٢	طفلان دخلا مصحة الزيتون للأمراض الصدرية .
٥	رجال متعطلون أوجدت لهم أعمال مختلفة ليعولوا عائلاتهم الكثيرة الأفراد .
١	امرأة دبر لها عمل بعد أن طلقها زوجها وترك لها طفلين وأصبحت بلا عائل .
٢٩	الجملة

وإن الجمعية لتنال تعظيما كبيرا من كل الهيئات التي تتصل بها كلجنة سيدات اهللال الأحر ، ورابطة الإصلاح الاجتماعي وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، وجمعية الصليب الأحمر الأمريكي .

٩ — عمل مباراة في النظافة بين الطبقات المحرومة لتشجيع أفرادها على الأخذ بأسباب النظافة والصحة خصوصا في تربية الأطفال — اختارت الجمعية لدخول مسابقة النظافة — ٤ عائلة فقيرة من العائلات التي تعينها ، ووزع معالي وزير الصحة الجوائز بيده على العائلات الفائزة في يوم ٢٩ مايو الماضي ، ومنح الجمعية مبلغا من المال ، وكذلك تبرع حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم الرئيس القفخري للجمعية بمبلغ لهذه المناسبة . ومن دواعي السرور أن نذكر أنه كان لهذه المباراة أحسن الأثر في شحذ الهمم ونشر الحماسة بين الطبقات

الفقيرة في المناطق الشعبية بمصر الجديدة ، فقد ابتدأت هذه الطبقات تبنى اهتماما كبيرا  
وصناية محسوسة باتباع وسائل النظافة والأخذ بالشروط الصحية اللازمة التي طالما أرشدتها  
اليها الاحصائيات الاجتماعية التي يشتغلن بشعبة الخدمة الاجتماعية .

الأبحاث الاجتماعية :

تضع الجمعية أبحاثا اجتماعية على أساس دراسة البيئة وحالة الأسرة دراسة واقية من كل  
الوجود ، حتى لا تمنح المساعدة من أى نوع إلا لمن هو في حاجة حقيقية إليها ، وحتى يسير  
العلاج اللازم للعائلة في سبيله الصحيح ، لذلك قد أعدت استمارات خاصة موضحة بها كل  
وابيانات اللازمة عن حالة الأسرة من كافة النواحي ، وعملت ملفا خاصا لكل عائلة تناولها  
البحث ، ويقوم الآن بأعمال البحوث والتحريات والخدمات الاجتماعية اللازمة لإحصائية  
إحصائى اجتماعيان حاصلان على دبلوم في الخدمة الاجتماعية .

### المشروعات الإصلاحية للجمعية :

١ - تحسين حالة الأسر الكبيرة العدد لجنود بالجيش المصرى - فقد اتصلت الجمعية  
بالجهات العليا بالجيش المصرى لغرض المساهمة في مساعدة عدد من العائلات الفقيرة العديدة  
الأطفال لجنود بالجيش ، اتضح للجمعية من بحث حالاتها أن مراتب الجنود فيها ضئيلة  
جدلا لا تكفى المعيشة الضرورية لهم . وقد وافقت رياسة الجيش على مساعدة عائلات هؤلاء  
الجنود ، وأرسلت إدارة الشؤون العامة بالجيش المصرى مبلغا من المال لهذا الغرض ، مع  
خطاب بترحيبها بالفكرة والعمل على تنفيذها والمساهمة في مثل هذا العمل بنصيب أوفرمسته بلا .

٢ - مساعدة أطفال المدارس الإلزامية - تناولت الجمعية بحث حالات لتلاميذ  
بالمدرسة الإلزامية بمصر لجديدة ، فوقفت على شدة الفقر الذى تمانيه عائلاتهم ، وضعف  
صحتهم نتيجة لنقص التغذية ، واتصلت بحضرة صاحب العزة المراقب العام للتعليم الأولى  
بوزارة المعارف ، لتدبير الوسائل المجدية لمساعدة هؤلاء التلاميذ ، بالحصول على الملابس  
أو الماكلى أو بالعمل على تحسين الحالة الصحية ، وقد وافق على هذا ، والجمعية تتخذ الآن  
ما يلزم لتكئين الفقراء من هؤلاء التلاميذ من الحصول على واجبات غذائية تسد القصور و  
تغذيتهم وبذلك تحسن صحتهم ويستطيعون الاستفادة من التعليم الذى يتفوننه إذا ما تحسنت  
صحتهم . وقد رحبت وزارة الشؤون الاجتماعية بهذه الفكرة ووعدت بالمساعدة وهذا الشأن .

٣ - التوفيق بين أفراد الأسر الشعبية وحسم ما ينشأ فيها من نزاع خصوصا بين الأزواج -  
ظهر للجمعية من تجاربها أن من أهم أسباب بؤس الطبقات الشعبية ، النزاع المستمر الذى  
ينشأ بين أفرادها خصوصا بين الأزواج ، وينتهى دائما إلى القضاء بترفع دعاوى التفقات  
وتطالب الزوجات بحبس أزواجهن للنفقة ، وكثيرا ما يستحكم الخلاف حتى يصل إلى نتائج  
وخيمة . لهذا رأت الجمعية أن تتدخل لتوفيق بين أفراد العائلة لحسم ما ينشأ من منازعات

بين الزوج وزوجه وقد حصلت على خدمات تطوعت بها لحماية نشيطة قبل أن تقوم  
بعمة التوفيق أو بإرشاد العائلات الفقيرة إلى وسائل مض التزاع واحلال الوثام محل الشقاق.

٤ - تحسين حالة المساكن الشعبية - بحث الجمعية عدة حالات في منطقتين من  
المناطق الشعبية بمصر الجديدة هما عزبة المسلمين وعزبة شودة، ووقفت على حالة السكنى  
والمعيشة البائسة فيهما ، ورأت من واجبها أن تعمل على رفع مستوى معيشتهم ، واتصلت  
بشركة مصر الجديدة ، بصفتها المالكة لمساكن عزبة المسلمين ، لغرض اتباع الوسائل  
الصحية ، الممكنة ، والأخذ بالشروط التي تتفق والصحة العامة في هذه المساكن . وكذلك  
كثرت الجمعية إلى وزارة الأشغال في هذا الصدد لتتظرفى وحوه الإصلاح اللازمة من  
ناحية جمع القمامة ونظافة الطرق ورشها أولا بأول ، وتتخذ مصلحة التنظيم ما يلزم لتحسين  
حالة هذه المناطق وتوفير أسباب النظافة فيها .

٥ - إنشاء مرة إجتماعية للطبقات الشعبية - لقد ظهر من تجارب الجمعية أن أفضل  
وسيلة لرفع مستوى أفراد الطبقات الشعبية ، أن تقوم أعمال "الإصلاح" اللازمة في وسطهم  
وبين ظهرانهم ، لهذا أعدت الجمعية مشروعاً لإنشاء مرة في الحى الشعبي بمصر الجديدة ،  
سيكون لها شرف تسميتها باسم مبره صاحبة اسمو الملكى الأميرة فريال ، وتضم هذه المبرة  
خدمات للفقراء ، ومناسل لغسل ملابسهم ، ودرا لحصانة الأطفال ، ورعاية الطفولة  
المحرومة والأمومة البائسة ، ومطهى بسيط تجهز فيه بعض أصناف الأطعمة المغذية المتوية  
على العناصر الضرورية للجسم كالفيتامينات وغيرها ، حتى تحصل كل عائلة فقيرة على بعض  
هذه الأطعمة ، كوسيلة لتحسين حالة التغذية ، نظير جعل زهيد جدا . لكي لا تشعر هذه  
الطبقات بأن هذا العمل إحسان ، حفظا لكرامتها واشعورها من جهة ، وحتى لا تعود  
اصدقات والإحسانات ، فلا تتكل عليها . وتتصل المبرة بالعائلات الفقيرة لتبين مدى  
حاجتها للمساعدة أو للعلاج ، كما تتصل بالمدارس الإلزامية وتلاحظ توفير المسأكل والملابس  
والمواظبة على التعليم . وعبارة أخرى تكون المبرة هي المركز الاجتماعى الصالح لخدمة الطبقات الفقيرة  
في كل الواحى ، صحية وأدبية واجتماعية .

تم طبع هذه المجلة بالمطبعة الأميرية بولاق

في يوم ١٩ من شهر شعبان سنة ١٣٦١

(٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢) م

مدير المطبعة الأميرية

محمد كبرى